جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI DENDJEDID

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI DENDJEDID

وزارة التعليـــــم العـــــالـي و البحـــــث العلمـــــي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:..... **السنة الجامعية :-2025/2024**

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الاقتصاد الرقمي و أثره على الاقتصاد والتجارة الدولية في الجزائر–واقع وتحديات-

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

- تحت إشراف:

د. فلفلي الزهرة

من إعداد الطلـبة:

- ضحى بوذيب

- أنوارضياف

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وضع الاقتصاد الرقمي في الجزائر وأهم التحديات التي تواجهه، من خلال التعرف على مجهودات الجزائر للتحول نحوه، ومدى تطبيقه لتعزيز ودعم التجارة الدولية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بالاعتماد على مجموعة من التقارير وأحدث الإحصائيات لتحديد مدى رقمنة الاقتصاد الجزائري للمجالات الداعمة للتجارة الدولية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التجارة الالكترونية وليدة لاتحاد الاقتصاد الرقمي والتجارة الدولية فهي تعتبر مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتسويق المنتجات، مما ازداد نشاطها انتشارا مؤخرا في الجزائر مدفوعا بالتطور التكنولوجي وزيادة عدد مستخدمي الإنترنيت.

وكما توصلت إلى أنه على الرغم من تصنيف الجزائر ضمن دول العالم الثالث لكنها تحاول جاهدة تطوير اقتصادها ورقمنة مختلف القطاعات وعصرنتها حيث في السنوات الأخيرة أحرزت تقدما ملحوظا في قيم معاملات التحويلات الرقمية مع توقعات للارتفاع أكثر في السنوات القادمة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد رقمي؛ تجارة دولية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ تحول رقمي.

Summary

This study aimed to highlight the status of the **digital economy** in Algeria and the key challenges it faces. This was achieved by identifying Algeria's efforts towards digital transformation and assessing the extent of its application in enhancing and supporting **international trade**.

The study employed a descriptive and analytical approach, drawing upon various reports and recent statistics to determine the degree of digitization within Algerian economic sectors that support international trade.

The study concluded that **e-commerce** is an outgrowth of the convergence between the digital economy and international trade, representing an integrated set of product manufacturing and marketing operations. Its activity has recently expanded in Algeria, driven by technological advancements and an increase in internet users.

Furthermore, the study found that despite Algeria being classified among developing nations, it is striving to develop its economy and digitize and modernize various sectors. In recent years, significant progress has been made in the value of digital transfer transactions, with expectations for further increases in the coming years.

Keywords: Digital economy; International trade; Information and communication technology (ICT); Digital transformation.

إهداء

الحمد لله بارئ النسمة الخالق من الكلمة الناطق بالبيان والحكمة لأهل العلم بالعربية لا بالأعجمية، إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، لك الشكر والحمد والثناء الحسن.

أهدي ثمرة جهدي إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لا يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، إلى قدوتي في الحياة " **أبي** " العزيز لك مني كل التقدير والاحترام. وإلى من وهبني الله نعمة وجودها في حياتي إلى العقد المتين "**أمي**".

إلى من أرفع رأسي اعتزازا وفخرا بانتمائي لهم سندي في الحياة إخوتي" **أيوب، دينة، جنى**"

لكل من كان لي سندا في مسيرتي هذه وكان رفيقا لدربي

إلى صديقتي التي قاسمتني لحظات السعادة والجهد وفرحة الختام "**أنوار**" لها مني كل الشكر والتوفيق

إلى الأستاذة الفاضلة والدكتورة المشرفة "**فلفلي الزهرة**" التي كانت لنا كرفيقة ومساندة لها جزيل الشكر.

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنان على البدء والختام

" وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

مرحبا بالأحلام المحققة والطموح السامي بعد طول التعب لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفورة بالتسهيلات لكنني أكملت المسير وصبرت ومشيت الطرق رغم صعوبتها لأنني كنت أثق بالله ثم بقدرتي على ذلك فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي:

إلى نفسي الطموحة أولا إبتدأت بالطموح وإنتهت بنجاح إلى الذي زين إسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة سندي وقوتي "**أبي العزيز**"

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الشمعة التي كانت في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي " **جنتي أمي**"

إلى من ساندني في وقت ضعفي وأزاح عن طريقي كل المتاعب والكتف الذي استند عليه دائما " **أخي الغالي**"

إلى شريك أيامي وحياتي، الذي أمدني بالقوة وآمن بي ودعمني في كافة الأوقات لأصل إلى ما انا عليه الان

إلى صديقتي التي قاسمتني لحظات السعادة والجهد وفرحة الختام "**ضحى** ، **نورهان**" لها مني كل الشكر والتوفيق

وأخيرا قال أنا لها "نالها" وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها، ما كنت لأفعل لولا توفيق من الله ها هو اليوم العظيم هنا اليوم أجريت سنوات دراستي الشاقة خاتمة بها حتى توالت بمنه وكرمه لفرحة التمام فالحمد لله الذي ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقني سرورا وفرحا. **أنوار ضياف**

شكر وعرفان

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

أول شكر ل الله سبحانه وتعالى على ما أسنه علينا من نعم، وعلى تيسير السبيل، فله الحمد والشكر في كل وقت وحين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة "فلفلي الزهرة" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمته لنا من توجيهات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا ورحابة الصدر، أدامها الله في خدمة العلم فلها منا كل الشكر والتقدير أستاذتنا الكريمة.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث العلمي من قريب او من بعيد إلى كل أساتذة وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد –الطارف - كل باسمه ومقامه.

إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ومقامه شكرا لكم على قبول مناقشة عملنا وتقويم اعوجاجه.

شكرا لكم جميعا وحفظكم الله ورعاكم.

وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل هذا العمل نافعا ولغيرنا.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 1-1	**مؤشرات الاقتصاد الرقمي**	(18)
شكل رقم 1-2	**متطلبات الاقتصاد الرقمي**	(25)
شكل رقم 2-1	**التوازن في النموذج العام للمنافسة الاحتكارية**	(42)
شكل رقم 2-2	**ترتيب الدول حسب القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنة 2017**	(55)
شكل رقم 2-3	**عدد مستخدمي الأنترنت في الصين من2018إلى 2022 مع التوقعات حتى عام 2027 (بالملايين)**	(59)
شكل رقم 3-1	**تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت 2010-2021**	(80)
شكل رقم 3-2	**تطور عدد مشتركي الهاتف النقال 2011-2021**	(80)
شكل رقم 3-3	**نسب انتشار الانترنيت في الجزائر للفترة (2019-2022) مع التوقعات الى سنة 2026**	(82)
شكل رقم 3-4	**اشتراكات التدفق العالي للإنترنيت لكل 100 من السكان في الجزائر للفترة (2019-2022) مع توقعات إلى سنة 2026**	(83)
شكل رقم 3-5	**الأداء الرقمي للجزائر في مؤشر الاقتصاد الرقمي سنة 2024**	(84)
شكل رقم 3-6	**مقارنة أداء الجزائر ضمن الدول العربية بالمؤشر المرجعي لماليزيا وسنغافورة لسنة 2024.** **متوسط أداء الدول العربية 42**	(84)
شكل رقم 3-7	**قيمة المدفوعات الالكترونية في الجزائر (2017-2023) مع توقعات إلى سنة 2027**	(86)

شكل رقم 3-8	**نسب إمتلاك بطاقة إئتمان في الجزائر سنة 2023 حسب الجنس**	(87)
شكل رقم 3-9	**يوضح قيم معاملات التحويلات الرقمية في الجزائر للفترة (2017-2023) مع توقعات الى سنة 2027**	(88)
شكل رقم 3-10	**الإيرادات الرقمية في الجزائر للفترة (2019-2022) مع توقعات حتى سنة 2026**	(89)
شكل رقم 3-11	**قيمة الإيرادات التجارة الإلكترونية في الجزائر حسب المجالات للفترة (2019-2022) مع توقعات حتى سنة 2027**	(94)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1-1	**مقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي**	(20)
جدول رقم 2-1	**تكلفة إنتاج القماش والقمح في إنجلترا والبرتغال**	(34)
جدول رقم 2-2	**كمية العمل من رأسمال اللازمة لإنتاج ما قيمته 1 مليون دولار**	(41)
جدول رقم 2-3	**مؤشرات إستخدام الأفراد لتكنولوجيا المعلومات والإتصال – حسب النوع – (2019-2021)**	(62)
جدول رقم 2-4	**أنشطة الإنترنت التي قام بها الأفراد خلال 3 أشهر الأخيرة من (2019-2022).**	(62)
جدول رقم 3-1	**رصيد الجزائر حسب مؤشر الجاهزية الرقمية ومحاوره الرئيسية (التكنولوجيا، الأفراد، الحكومة، الأثر)**	(77)
جدول رقم 3-2	**ترتيب وأداء الجزائر في مؤشر جاهزية الشبكات خلال الفترة (2019-2022)**	(78)
جدول رقم 3-3	**تطور الكثافة الاتصالية بين سنة 2010 و2020**	(79)
جدول رقم 3-4	**وضعية ولوج الجزائر في الإنترنيت بالمقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا**	(81)

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	**(I)**
Summary	**(II)**
إهداء	**(IV)**
شكر و عرفان	**(V)**
قائمة الأشكال	**(VI)**
قائمة الجداول	**(VII)**
فهرس المحتويات	**(VIII)**
مقدمة	**(1)**
الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الرقمي	**(7)**
تمهيد	**(8)**
-المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد الرقمي	**(9)**
-المطلب الأول: مفهوم ونشأة الاقتصاد الرقمي	**(9)**
-المطلب الثاني: خصائص ومكونات الاقتصاد الرقمي وأهميته	**(11)**
-المطلب الثالث: أسس ومؤشرات الاقتصاد الرقمي	**(15)**
-المبحث الثاني: أهم تطبيقات ومتطلبات الاقتصاد الرقمي	**(19)**
-المطلب الأول: الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي	**(19)**
-المطلب الثاني: مفاهيم تطبيقات الاقتصاد الرقمي	**(21)**
-المطلب الثالث: متطلبات الاقتصاد لرقمي	**(22)**
-المبحث الثالث: انعكاسات الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الرقمي	**(26)**
-المطلب الأول: التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار	**(26)**
-المطب الثاني: التأثير على الإنتاجية والعمالة	**(28)**

-المطلب الثالث: التأثير على البطالة والتضخم	(30)
خلاصة الفصل	(32)
الفصل الثاني: مدخل للتجارة الدولية مع عرض بعض التجارب الناجحة	(33)
تمهيد	(34)
-المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية	(35)
-المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية وأهميتها	(36)
-المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية والنظريات المفسرة لها	(37)
-المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتجاهات التجارة الدولية ومحدداتها.	(44)
-المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية الدولية	(48)
-المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الدولية	(48)
- المطلب الثاني: أهداف وأنواع سياسة التجارة الخارجية	(50)
- المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية	(51)
المبحث الثالث: علاقة الاقتصاد الرقمي بالتجارة الدولية -تجارب ناجحة-	(55)
المطلب الأول: أثر رقمنة الاقتصاد على التجارة الدولية	(55)
المطلب الثاني: تجربة -ميناء روتردام هولندا -والصين لتطبيقات الرقمنة الداعمة للتجارة الدولية	(58)
المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة لتطبيقات الرقمنة الداعمة للتجارة الدولية	(62)
خلاصة الفصل	(66)
الفصل الثالث: رقمنة الاقتصاد ودورها في تعزيز التجارة الدولية في الجزائر	(67)
تمهيد	(68)
المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري	(68)
- المطلب الأول: التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري (1830- 1966)	(69)
- المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على اقتصاد السوق	(71)
- المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الجزائري	(73)

المبحث الثاني: واقع وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر	**(74)**
– المطلب الأول: مجهودات الجزائر للتحول نحو الاقتصاد الرقمي	**(74)**
– المطلب الثاني: مؤشرات التحول إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر	**(76)**
– المطلب الثالث: تحديات التحول الرقمي في الجزائر وأفاقه	**(90)**
المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي والتجارة الدولية في الجزائر	**(92)**
المطلب الأول: التجارة والصيرفة الالكترونية في الجزائر	**(92)**
المطلب الثاني: واقع رقمنة أهم القطاعات الجزائرية المرتبطة بالتجارة الدولية	**(102)**
خلاصة الفصل	**(103)**
– خاتمـة	**(104)**
– قائمة المراجع	**(109)**

مقدمة

يتميز عالم اليوم بالديناميكية وسرعة التغيير وهذا راجع للتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالانتشار الواسع والمتسارع للتقنيات الحديثة فتح بوابة الولوج الى عصر رقمي مبني على التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات، ولم يتوقف التوجه نحو الاندماج بهذا الاقتصاد الجديد عند التغيرات التي اضافاها على المستوى الدولي، بل وأصبح يشكل أداة للعديد من الدول لتعزيز تجارتها الدولية في حين أنه يشكل تهديدا للدول التي مازالت متخلفة عنه.

وقد تغيرت اتجاهات التجارة الدولية في ظل الاقتصاد الرقمي، فتمت صياغة نظريات جديدة غيرت مسار المبادلات الدولية وغيرت مسار المبادلات الدولية. فبالاندماج في الاقتصاد الرقمي ازدادت المعاملات التجارية الدولية المدعمة للتجارة الخارجية واستطاعت ان تفرض حضورا متعاظم الأهمية بتطوير بيئة الأعمال، فكانت آثارها على الدول متباينة بتباين ظروفها.

ولتعزيز التجارة الدولية وتعظيم القيمة الاقتصادية لابد من استخدام الحداثة الدائمة في مجال رقمنة الاقتصاد، والتي تغذي بدورها متطلبات التجارة الدولية التي توجهت نحو إيجاد أنماط وآليات عالمية جديدة للتبادل هذا ما أدى لارتباط اقتصاديات الدول منها النامية والصاعدة بتقنيات متقدمة عالية متطورة، لتصنع لنفسها مكانا بين الدول المتقدمة.

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر كغيرها من الدول في الفترة الأخيرة لرقمنة الاقتصاد القائم على جملة من المتطلبات، أهمها الاستثمار في البحث والتطوير وتوفير البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومواكبة الثورة الرقمية. كما تحاول الجزائر رسم خارطة طريق لمشروع تحولها الرقمي الذي أصبح موضوع الساعة، وعليه ليس للجزائر بدائل بل هو خيار استراتيجي ملزمة بإدراجه ضمن أولوياتها، لقوة التغيير التي يحدثها ثقافيا، تنظيميا وتشغيليا. كما تمثل التجارب الدولية الناجحة دعما للجزائر والتي يمكن الاقتداء بها لتحقيقها، مما يحتم على الجزائر تنفيذ ووضع استراتيجيات واضحة لتحقيق هذا التحول وتعزيز الاقتصاد.

وعليه تواصل الجزائر جهودها الحثيثة لتطوير المحتوى الرقمي وخدمات الإنترنيت، والتي من شأنها تلبية احتياجات التجارة الدولية، ومنه عصرنة ورقمنة اقتصادها الوطني.

❖ إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر رقمنة الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد عامة وعلى التجارة الدولية خاصة؟

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

⇦ **كيف نجحت بعض الدول في رقمنة اقتصادها والاستفادة من ذلك في تطويره وفي تعزيز التجارة الدولية؟**

⇦ **ما هو واقع التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر ؟**

⇦ **إلى أي مدى استغلت الجزائر تطبيقات الاقتصاد الرقمي الداعمة للتجارة الدولية ؟**

❖ **فرضيات الدراسة:**

في اطار الإجابة عن إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، تحاول هذه الدراسة اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** رقمنة الاقتصاد وفرت إمكانات هائلة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز مكانة الجزائر في التجارة الدولية.

الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** نجحت هذه الدول بالاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيات المتطورة بالأخص الإنترنيت والتعامل بالمعلومات الرقمية؛
- **الفرضية الثانية:** تواجه الجزائر تحديات عديدة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي لذا تعتبر متأخرة عربيا وعالميا؛
- **الفرضية الثالثة:** رغم سعي الجزائر جاهدة لاستغلال تطبيقات الاقتصاد الرقمي الداعمة للتجارة الدولية، لكنها مازالت في مرحلة مبكرة من هذا التحول.

❖ **أسباب اختيار موضوع الدراسة:**

تم اختيار موضوع الدراسة لجملة الأسباب والاعتبارات أهمها:

-التخصص الأكاديمي؛

- حداثة الموضوع وعدم أخذه الاهتمام اللازم في الجزائر؛

- معرفة ما مدى مواكبة الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الرقمي؛

- تحديد أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لرقمنة اقتصادها ودعم تجارتها الدولية الجزائرية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، وتحديد دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التجارة الدولية، كما تكمن أهمية البحث في تحديد وضع الجزائر بالنسبة للتحول الرقمي ومدى استعدادها، بتقديم مؤشرات تعبر عن واقع تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستغلالها بالمعاملات التجارية عبر الحدود للأفراد والمؤسسات، ويتركز

هذا الاقتصاد على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لذلك يجب التركيز على وضع بنية تحتية قوية ترفع من مستوى التعاملات بين الدول.

❖ **أهداف الدراسة:**

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في التعرف على تحديات التحول الى الاقتصاد الرقمي وواقعه في الجزائر، على ذلك يمكن ذكر أبرز الأهداف:

- ✓ التعرف على الاقتصاد الرقمي وتعرف على أهم الركائز التي يقوم عليها هذا الاقتصاد.
- ✓ تحديد دور رقمنة الاقتصاد في تعزيز التجارة الدولية من خلال دراسة أثر الاقتصاد الرقمي على الاقتصاد الجزائري عموما والتجارة الدولية فيها خصوصا؛
- ✓ تحديد مدى جاهزية الجزائر للتحول نحو الاقتصاد الرقمي؛
- ✓ تقييم وضع الجزائر بالنسبة لأداء تطبيقات الاقتصاد الرقمي الداعمة للتجارة الدولية؛
- ✓ التعرف على التحديات التي يواجهها التحول الرقمي.

❖ **منهج الدراسة:**

من أجل دراسة إشكالية البحث، والاجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات، تم اتباع **المنهج الوصفي والتحليلي** في الفصول النظرية بهدف تقديم وصف دقيق لمتغيرات الدراسة وتحليل علاقاتها الترابطية، ويظهر هذا من خلال تقديم كل ما يتعلق بالاقتصاد الرقمي ومن أبرز تطبيقاته المعززة للتجارة الخارجية الى مؤشرات قياسه وأهم متطلبات وتحدياته، بالإضافة الى كل ما يتعلق بالتجارة الدولية من مفاهيمها ونظرياتها وسياساتها، واعتمدنا على هذا المنهج أيضا في تحديد مدى رقمنة الاقتصاد الجزائري للمجالات الداعمة للتجارة الدولية وتحديات الدولية وافاق تطبيقها.

❖ **الدراسات السابقة:**

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ما توصلت عليه الدراسات السابقة التي تعتبر قريبة وذات صلة بالموضوع المدروس حيث تمثلت أهم هذه الدراسات فيما يلي:

دراسة خديجة عبيد (2014): " دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف: هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الاقتصاد الرقمي ومعرفة ما إذا كان يمثل بيئة عامة تشهدها جميع الدول أم أنه مفهوم عام لا يمكن الاندماج فيه إلا بشروط، وكذلك تحديد موقع التجارة الدولية بين متطلبات الاقتصاد الرقمي وتحديات التنمية المستدامة. في حين تم التوصل إلى جملة النتائج منها الدول

التي شهدت قتصادياتها فترات النمو الهائلة هي نفسها الدول التي شهد هيكل صادراتها نموا متزايدا ومتسارعا في مجال المواد المصنعة والخدمات التجارية، والذي يعكس بتفاصيله تطور قطاع المعلومات والاتصالات والقطاع المالي لهذه الدول.

دراسة زينب هادي نعمة (2015) " تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة مع الإشارة للعراق"، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، العراق: هدفت الدراسة إلى تحديد التأصيل النظري لمفاهيم الاقتصاد الرقمي وسماته ومؤشراته وانعكاساته على متغيرات الاقتصاد الكلي، وتحليل انعكاسات مؤشرات الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي في دول العينة المدروسة. في حين توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج كما يلي: استمرار البلدان المتقدمة بالهيمنة على مؤشرات الاقتصاد الرقمي ويتضح ذلك من خلال الإمكانات العلمية والتقنية المتمثلة بإعداد الباحثين وبراءات الاختراع وعدد مستخدمي الانترنيت وحجم التجارة الالكترونية، بالإضافة إلى تصاعد معدلات نمو التجارة الالكترونية في بلدان العينة وتراجع معدلات نمو التجارة التقليدية مما أسهم إيجابا في تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

دراسة عبد القادر عبيدلي (2017) " تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005–2014"، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز التنافسية كمفهوم جدلي وإبراز التفاعل القائم بين تحرير التجارة وأداء الاقتصادات العربية وتحديد العوامل المتحكمة في زيادة تنافسية الاقتصادات العربية واهم تأثيراتها. في حين توصلت إلى مجموعة من النتائج ان موضوع التنافسية ورغم الاهتمام والجدل الواسع الذي حظي به خلال العقدين الماضيين إلا أنه من الغموض والجدل لا يزال يكتنف مفهومه ولم يتم لحد الان الاتفاق حول مفهوم محدد له، نتيجة لعدم ارتباطه بإطار نظري دقيق ومحدد، وهذا ما جعل مفهوم التنافسية يتداخل في تحديد أوجه مع المرجعية النظرية للتنمية وبالتالي يبدو أن هناك تداخل بين المفهومين من حيث التأسيس النظري.

دراسة أمينة نغموشي (2023):" دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه جامعة 8 ماي 1945 قالمة: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التأصيل النظري والمفاهيمي للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، كما تم الوقوف على واقع جودة الحياة في الجزائر وتحديد ما إذا كانت البنية التحتية جاهزة من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومختلف تطبيقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

في حين توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

يعتمد الاقتصاد الرقمي في هيكله الإنتاجي على البعد غير المادي لراس المال ممثلا أساسا في المعرفة والتي أصبحت تشكل جزءا مهما في خلق القيمة المضافة وتوليد الثروة، كما تشكل الرقمنة أحد العناصر الأساسية ضمن سلسلة متكاملة تبدأ بالبيانات وتندرج إلى معلومات ومن ثم إلى المعرفة وصولا إلى الحكمة التي تعتبر عنصرا فاعلا في عملية الإبداع.

❖ **ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تتفق هذه الدراسة حاليا مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب، منها تحديد التأصيل النظري للاقتصاد الرقمي والتجارة الدولية، تحديد دور الاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة ولتعزيز التجارة الدولية وتختلف معها في جوانب عديدة لعل أهمها كونها من الدراسات الحديثة في الجزائر التي تناولت الاقتصاد الرقمي وأثره على الاقتصاد والتجارة الدولية معا في الجزائر، إبراز أداء اقتصاديات الدول العربية للعوامل المتحكمة في زيادة تنافسيتها.

❖ **تقسيمات الدراسة:**

قصد تغطية الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول يشمل الإطار النظري للاقتصاد الرقمي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، تم التطرق في المبحث الأول مدخل إلى الاقتصاد الرقمي، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة أهم تطبيقات ومتطلبات الاقتصاد الرقمي، وتناول المبحث الثالث انعكاسات الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي.

أما **الفصل الثاني** الذي يعد مدخلا للتجارة الدولية مع عرض بعض التجارب الناجحة، قسم إلى ثلاث مباحث رئيسية، تناول المبحث الأول ماهية التجارة الدولية، بينما المبحث الثاني خصص لمعالجة سياسات التجارة الخارجية الدولية، وتم التطرق في المبحث الثالث إلى علاقة الاقتصاد الرقمي بالتجارة الدولية.

واخيرا **الفصل الثالث بعنوان " رقمنة الاقتصاد ودورها في تعزيز التجارة الدولية بالجزائر "**، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، تناول المبحث الأول لمحة عن الاقتصاد الجزائري، أما في المبحث الثاني تم التطرق لواقع وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر، بينما خصص المبحث الثالث للاقتصاد الرقمي والتجارة الدولية في الجزائر.

❖ **صعوبات الدراسة:**

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال القيام بهذه الدراسة لعل أبرزها ما يلي:

- ندرة المراجع والدراسات التي تناولت هذا الموضوع. لعل السبب أنه من المواضيع الجديدة

- من جهة وفرة المراجع وقدم الكتابات المتعلقة خاصة بنظريات التجارة الدولية والتي لم تأخذ حيزا واسعا في الدراسة من ناحية الأهمية، الأمر الذي شكل صعوبة في تلخيصها بالشكل المطلوب. ومن جهة أخرى ندرة المراجع المتعلقة يصعب الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الرقمي

تمهيد:

أصبح العالم اليوم يشهد ثورة تكنولوجية هائلة لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة فاقت كل الاحتمالات والتوقعات، حيث تعتبر المعلومات المحرك الرئيسي للتغير الاجتماعي والاقتصادي، كما ان المعرفة هي السلاح الاقتصادي فاختفت العناصر القديمة لتحل عناصر جديدة تعتمد على الذكاء، وعلى المستوى النوعي والكمي لمعلوماتها.

أحدثت الثورة المعلوماتية تغيرات جذرية في الطرق التي يعمل بها الاقتصاد العالمي، وأصبح هناك تلازم بين الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات، حيث بدأ عصر المعلومات يدفع بالفعل حدود التفكير التقليدي، وجعل العالم يحقق قفزة معقدة ولم تعد الأساليب القديمة لإدارة المعلومات قادرة على مواكبتها.

إن تقنية المعلومات أوجدت نموذجا جديدا من الاقتصاد، هو الاقتصاد الرقمي الذي أصبح يمثل فكرا واتجاها مختلف تماما عن العصر الصناعي، فخصائص هذا الاقتصاد في جوهرها قادرة على استخدام التكنولوجيا وتوظيفها في الاقتصاد الجديد. وعليه خصص هذا الفصل لدراسة كل ما يتعلق بالاقتصاد الرقمي حيث قسم إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي

المبحث الثاني: أهم تطبيقات ومتطلبات الاقتصاد الرقمي

المبحث الثالث: انعكاسات الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي.

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد الرقمي

نتج عن التطور السريع في أنظمة الاتصالات انتشار سريع لاستخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات والوسائط الإلكترونية المختلفة وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الانسان، أدى بشكل مباشر الى تغيير في أساليب ووسائل أداء الأنشطة الاقتصادية، وأنتج نوع جديد من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الاقتصاد الرقمي

يعتبر الاقتصاد الرقمي مرحلة جديدة من مراحل تطور علم الاقتصاد، والذي ظهر تزامنا مع تطور تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاعلام والاتصال.

أولا: مفهوم الاقتصاد الرقمي

يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي وضعت من قبل مجموعة اقتصاديين وباحثين درسوا وتعمقوا في مفهوم هذا الاقتصاد الجديد، والذي ما زال لم يستكمل تطوره من ناحية البنية المنهجية المفاهيمية وأدوات التحليل العلمي للأسس المرشدة لممارسته المختلفة.

فيعرف الدكتور جعفر حسن جاسم الاقتصاد الرقمي بأنه: ذلك الاقتصاد الذي يستند الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الاعمال. و هو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات او لمعلومات الرقمية، الزبائن الرقمية والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية تكنولوجيا الاتصالات عن بعد، الوسائط المتعددة و التكنولوجيا الخلوية، والحوسبة و المنتجات الرقمية (قواعد ومستودعات البيانات، الاخبار او المعلومات البرمجيات، كتب و دوريات، الألعاب الالكترونية و الموسيقى) [1].

ويعرف على أنه الاستخدام المكثف والمتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع الجوانب الاقتصادية. وهو اقتصاد الوفرة والافاضة في الأفكار والمواهب والموارد وحتى في فرص العمل وزوايا معينة او في مناطق معينة.[2]

[1] خديجة عبيد، (2014)، دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 18.

جعفر حسن جاسم أستاذ مساعد تكنولوجيا المعلومات، كتب المكتبات الرقمية واقعها ومستقبلها، التشفير الرقمي، عالمنا الرقمي،

[2] خديجة عبيد، نفس المرجع السابق، ص من 22-24.

كما يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية السائدة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما. [1]

ومن هذا المنطلق ورغم تعدد التعاريف والمصطلحات ولكن يبقى المفهوم واحد، فسواء الاقتصاد الرقمي، اقتصاد المعرفة او اقتصاد المعلومات الا انها تبقى نتاج ما حققه الانسان من تقدم حضاري خلال وجوده على الأرض، نتاج ظهور الثورة المعلوماتية والتي تعرف بانها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في انتاج المعلومات، تنظيمها وتخزينها، نقلها ومبادلتها، استخدامها واستثمارها. فكل تلك المصطلحات تعلن قيام نظام اقتصادي جديد يعتمد أساسا على المعرفة البشرية. [2]

ثانيا: نشأة الاقتصاد الرقمي

تعتبر تكنولوجيا الاعلام و الاتصال احدى اهم مرتكزات الاقتصاد الرقمي، و لكن في الحقيقة الامر ليست الركيزة الوحيدة لان الاقتصاد الرقمي يتميز كذلك بتواتر كبير في مجال الابتكار و التجديد فيما يخص التكنولوجيا و نماذج الاعمال ، لذلك فان الابتكارات التقنية المتواصلة كان لها اثر إيجابي على مجمل الأنشطة و المعاملات الاقتصادية حيث تم ادخال مفهوم الاقتصاد الرقمي في عام 1995 من قبل الاقتصادي الكندي دون ترابسكوت Don Trapscott وهذا بعد انتشار الانترنيت كشبكة عالمية ، و بعد مرور أكثر من 20 سنة شهد الاقتصاد العالمي تطورا هائلا ، يتمثل في العديد من التكنولوجيات كالهواتف الذكية و تطبيقاتها و المواقع التفاعلية و الشبكات الاجتماعية، و الحوسبة السحابية و أنترنيت الأشياء و تجسد هذه التكنولوجيات الإمكانات النابعة من قوة الربط الشبكي للاقتصاد الرقمي و قدرته الهائلة في دعم كلا من النمو و التنمية الاقتصادية.[3]

[1] عبد السلام الدوبي، (2004)، المعلوماتية واقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومواردها البشرية، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، العدد الأول، ص: 46.

[2] ربحي مصطفى عليان، (2010)، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع: عمان، ص172

[3] دكنزة تنيو، دحمان دهان، (2019) واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم تجارية ، مجلد 12 العدد 01 . جامعة قسنطينة2، تاريخ النشر 2019/06/14، المؤلف المرسل كنزة تنيو،kenza.teniou@univ-constontine2.dz

المطلب الثاني: خصائص ومكونات الاقتصاد الرقمي وأهميته

يتسم الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص والميزات التي ميزته بطبيعته عن الاقتصاد التقليدي ومجموعة من المكونات التي تختلف عن الاقتصاد الصناعي.

أولا: خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات و المعرفة و من ثم تشجيع بناء الحكومة الالكترونية، و التجارة الالكترونية، و البنوك صيرفة الالكترونية و الإدارة الالكترونية، و من أهم خصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي هي [1]:

أ – سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات:

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الافراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنيت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد.

ب – المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:

يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية وخدمات التوصيل الالكترونية والبرمجيات والمعلومات، وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة واساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي وذلك على مستويين المحلي والدولي، ويجب ان تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

ج – مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية، وتؤثر الانترنيت في أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل، ولا زالت هناك بعض القضايا لم تحسم فالاقتصاد الرقمي مثل ما هو نصيب كل قطاع من التجارة الالكترونية؟

د – الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لإتخاذ القرارات:

[1]–محمد عبد الله شاهين محمد، (2020)، تطبيقات الاقتصاد الرقمي، دار الكتب والوثائق القومية، الترقيم الدولي978-977-438-869-3.

يمكن التحكم في المعلومات باستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسة الاقتصادية، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها، ويحقق الاقتصاد الرقمي السيادة في اقناع الاخرين ودعم القرارات.

هـ –آليات الاقتصاد الرقمي:

تأخذ المعلومات الاقتصادية شكلا مختلفا في الاقتصاد الرقمي، فقد تكون في شكل كلمات او أصوات او اشكال توضيحية كلها قد تكون رقمية او غير رقمية، اذن يعتبر الاقتصاد الرقمي محصلة التفاعل بين اتجاهات تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين المنظومة الاقتصادية.

ثانيا: مكونات الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي يتكون من مكونين أساسيين الأول الاعمال الالكترونية والثاني التجارة الالكترونية، ومنهما تتفرع المكونات الفرعية للاقتصاد الرقمي.

1– 1الاعمال الإلكترونية : و تعرف بانها التحول في الأداء من التقليدي الى الالكتروني ، و يندرج تحت الاعمال الالكترونية عدة أمور و أولها الإدارة الالكترونية و هي تنفيذ وظائف الإدارة و ممارسة النشاطات الإدارية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات و استخدام المعدات الإلكترونية و على رأسها الحاسوب ، و تنقسم الإدارة الالكترونية الى الإدارة الداخلية و الإدارة الخارجية فأما الأولى فتتعلق بتنفيذ الاعمال الإدارية و الأنشطة الإدارية داخل المنشأة ، و القسم الثاني يتعلق بتنفيذ و إدارة الخدمات الخارجية للمنشاة كما ان الارشفة الالكترونية جزء أخر مهم من الاعمال الالكترونية و يقصد به استخدام أنظمة الارشفة الالكترونية لأرشفة الاعمال و الوثائق و حفظها على أجهزة الحاسوب .آخر اجزاء الاعمال الالكترونية هي الخدمات و يقصد بها تقديمها و تنفيذها الكترونيا و على مدار الساعة ، و منها الخدمة الحكومية الالكترونية .

1–2التجارة الإلكترونية : تعرف على انها تنفيذ النشاط الاقتصادي من بيع و شراء و تبادل للسلع و الخدمات و المعلومات ما بين اطراف النشاط الاقتصادي عبر المجال الالكتروني ، باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الوسائط و الأساليب الالكترونية من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين اطراف النشاط و يندرج تحت التجارة الالكترونية عدة مكونات من أهمها الشراء و البيع الالكتروني و يقصد به تنفيذ النشاط المسؤول عن شراء او بيع و توفير السلع و الخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الوسائط و الأساليب الالكترونية . كما ان التسويق والإعلان

الالكتروني يلعب دورا مهما في تلك العمليات ويمكن ان تتم عمليات التجارة من خلال وساطة تجارية وبنوك الكترونية كذلك وأخيرا يبرز دور المحاسبة والرقابة الالكترونية في عمليات التجارة لزيادة فعالية الرقابة تعزيزا لمبدأ الإفصاح. [1]

أ–المنتجات الرقمية: هي الصفة الأساس التي تميز الاقتصاد الرقمي ولا تشتمل على البرامج الالكترونية والموسيقى فقط، بل تتعداه ليشمل الكتب والجرائد والمجلات الرقمية وكذلك الخدمات الرقمية التي تقدم مثل حجز تذاكر السفر والخدمات المصرفية وحتى ظهور العملة الالكترونية. كل ذلك أدى الى ظهور المجتمعات الرقمية. [2]

وان ما يميز المنتجات الرقمية هو إمكانية إنتاجها حسب رغبة الزبائن. وان الإنتاج الرقمي تكون تكلفته الحدية صفر حيث ان الجزء الأكبر من تكاليفها هو التكاليف الثابتة، اما التكاليف المتغيرة هي قليلة جدا لذا نرى ان هذه المنتجات تحقق أرباح كبيرة.

ب–المستهلكون: يمتاز الاقتصاد الرقمي بوجود عدد كبير من المستهلكين، فكل من يدخل على الشبكة الالكترونية يعد زبون محتمل ان يستهلك السلعة الموجودة، حيث بإمكانهم البحث والاختيار وحتى المساومة بسبب وجود عدد كبير من السلع الرقمية المعروضة التي تتيح له حرية الاختيار. [3]

ج–البائعون: و هم كل مؤسسة تعرض منتجاتها على الانترنيت، فالنرويج و الدعاية و الإعلان يتم إلكترونيا خاصة في السلع التي لا تكون مادية ملموسة، بل هي افتراضية مثل أمازون دوم كوم (Amazon .com) و منظمة ياهو Yahoo ، و ان السوق الافتراضي هو سوق يمتاز بحرية الدخول و الخروج اليه بسبب عدم وجود عوائق تمنع الدخول.

ثالثا : أهمية الاقتصاد الرقمي [4]

يشكل الدور الذي تلعبه الرقمنة في الوسائل الاقتصادية عملا رئيسيا في ظل القدرة الكاملة على تحقيق الاستفادة المثلى، اذ يمكن تبيان أهمية الاقتصاد الرقمي على النحو التالي:

أ–يحقق التبادل الالكتروني بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمن والمكان من خلال التجارة الالكترونية ومختلف التعاملات الالكترونية سواء في المجال البنكي او التعليمي الى غير ذلك من المجالات.

---

[1]. محمود أحمد عياد صالح، إبراهيم جابر السيد ،2020، الاقتصاد الرقمي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع دار الجديد للنشر والتوزيع.

[2] فريد النجار ،2007، الاقتصاد الرقمي – الانترنيت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص 31.

[3] فريد النجار، نفس المرجع السابق، ص33.

[4] نبيلة لزرق، 2015، الفجوة الرقمية بين الدول المتطورة والنامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة وهران، الجزائر، ص40.

ب-تعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول للأسواق العالمية.

ج-يعتبر وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر بينهم.

د-يؤدي الى تبادل المنافع ما بين المتعاملين من بائعين ومشترين، كما يعمل على ترشيد قرارات المتخذة بما يتميز به من تدفق المعلومات في الوقت المناسب وبطريقة منسقة ودقيقة.

هـ-يساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء عن التأخير في اصدار القرارات الإدارية ومنع الأخطاء وتخفيض التكاليف وبالتالي المحافظة على حقوق اصحاب المشروع، وزيادة الربحية.

ن- يساعد الشركات على اتباع نظم التصنيع الحديثة والتي تتم بمساعدة الحاسب الالكتروني من حيث تحديد تعاقب عمليات التشغيل وأسلوب التشغيل على أجزاء المنتج، وعمليات التحكم والرقابة، وتخطيط الاحتياجات من المواد وموارد التصنيع والتوقيت المحدد.

و- اسهامه في توليد فرص العمل في مجال التقنيات الالكترونية المتقدمة التي توفر فرص عمل باستمرار لرأس المال البشري.

ي – قدرتها على تحقيق النمو في السوق المنافس من خلال الدور الذي يلعبه التسويق الالكتروني.

المطلب الثالث: أسس ومؤشرات الاقتصاد الرقمي

أولا: أسس الاقتصاد الرقمي

إضافة الى تسارع وتيرة التقدم التقني واندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالاقتصاد، فإن ظهور الاقتصاد الرقمي كنظام جديد قائم على مجموعة من الأسس والركائز، يمكن ايجازها في الاتي: [1]

1 – قانون الأصول الرقمية واقتصاد السرعة الفائقة:

إن الأصول الرقمية لا تشبه الأصول المادية ولا تستهلك عند استخدامها، فالشركات تستطيع ان تنشئ القيمة من استخدام هذه الأصول في عدد لا متناهي من الصفقات مما يتطلب تغيير الألية التنافسية في مجالها، والواقع أن الشركة تتحمل فقط تكلفة الاعداد الأول للمعلومات لتصبح التكلفة الإضافية لإعادة انتاجها أقرب الى الصفر. وهذا ما يعبر عن قانون تزايد العوائد في مجال الأصول الرقمية في مقابل قانون تناقض العوائد فيما يتعلق بالأصول او السلع المادية.

إن قانون تزايد العوائد يطبق على المنتجات القائمة على الانترنيت والاشكال الأخرى من تكنولوجيا المعلومات، فكما أشار براين **B.Arthur** و كان أول من تحدث عن قانون تزايد العوائد الى ان الاقتصاد ينقسم الى قطاعات مختلفة ، بعضها ينتج منتجات مادية و التي تخضع لسلوك العوائد المعروف **قانون تناقض العوائد**[2] و الذي ينص على انه عند استخدام وحدات متتالية من العنصر الإنتاجي المتغير ، مع بقاء الكمية المستخدمة من العنصر الإنتاجي الاخر ثابتا ، فإن الناتج الحدي للعنصر المتغير سوف يبدأ بالتناقض بعد مستوى انتاجي معين ، لكن ما يميز المنتجات التي ترتكز على المعلومات ، انها تكون التكلفة الأولية عالية جدا، و لكن بعد ذلك تكون تكلفة انتاج السلع الإضافية منخفضة جدا . وبهذا تكون النتيجة زيادة العوائد وتصبح الربحية ترتفع بسرعة مع زيادة الإنتاج.

كما يعتبر الاقتصاد الرقمي اقتصاد السرعة الفائقة، فله القدرة على إستيعاب التغيرات التكنولوجية الديناميكية بسرعة تأقلم وإختراق عالية الدرجة. ويعود السبب الرئيسي لهذه الديناميكية وللسرعة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحركتها السريعة خاصة منها شبكات الانترنيت ودورها في التقاسم الفوري للمعلومات.

2 – اقتصاديات الحجم والنطاق الجديدة:

ان التكلفة المتوسطة في اقتصاديات الحجم للمنتجات المادية يميل الى الانخفاض مع زيادة حجم الإنتاج حتى يصل الى حد ترتفع فيه التكلفة الثابتة، اما مع اقتصاديات الحجم الجديدة للمنتجات الرقمية فإنها لا تنطبق هذه القاعدة، فإعداد

[1] امينة نغموشي، (2023)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ص 50.

[2] Zahid A.khan and others , Engineering economy , first chapter , Pearson Education ; India , March 2012 .

النسخة الأولى يتطلب تكلفة ثابتة كبيرة لإنتاجها، لكن تكلفة استنساخها بعد ذلك تكاد تكون معدومة مهما زاد الحجم المنتج منها.

كما غير الاقتصاد الرقمي اقتصاديات النطاق أيضا، ففضاء الاعمال وتقديم الخدمات عبر الأصول الرقمية، لا يوفر الخدمة للجميع في نفس الوقت في مجال اوفي سوق معينة فقط، بل انه يمكن من تقديم الخدمة في المجالات والأسواق المختلفة والمتباينة.

3 – ضغط التكلفة وإعادة توازن السوق:

مع الانترنيت ونماذج الاعمال الجديدة أصبحت تكلفة الصفقات صغيرة جدا، الامر الذي يدفع الى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق. وبذلك تقلص ضغط التكلفة لكل صفقة، فنجد مثلا الشركات التقليدية كانت تتجنب الصفقات الصغيرة لان تكلفة تأديتها قد تكون أكبر من العائد الناتج عنها ظل الاقتصاد الرقمي فقد أصبحت الصفقات تجرى بمجرد النقر على الفأرة ولامست تكلفة إجرائها الصفر.

كما أنه في الاقتصاد الرقمي هناك تحول متزايد من خط التركيز القائم على العرض الى خط التركيز القائم على الطلب. فتغيرت أولوية الشركة القائمة على النظام التشغيلي او تخمين ما يريده الزبون الى أولوية السوق والتفاعل في الزمن الحقيقي مع ما يريده الزبون. وهذا يعني وجود قدرات وسعة فائضة تجعل العرض في اشكاله المختلفة يتسم بالوفرة، وإن الطلب رغم تميزه وإتساع نطاقه مع الانترنيت عبر العالم يتسم بالندرة.

4 – تكلفة المنتج الرقمي، الكفاءة والرافعة:

إن تكاليف المنتج الرقمي تتسم بخصائص فريدة فيه، فالمنتجات الرقمية تتميز بهيكل وسلوك تكلفة مختلف عن المنتجات المادية، حيث إن انتاج النسخة الأولى تكون في الغالب مكلفة جدا مقارنة بإنتاج النسخ الأخرى الذي يكون بخس جدا. فالتكلفة الثابتة للمنتج الرقمي لها ميزتان أساسيتان: الأولى كونها مرتفعة جدا والثانية أنها غير مضمونة وغير مغطاة أي لا يمكن تعويضها عند التوقف او التعثر.

ثانيا: مؤشرات الاقتصاد الرقمي [1]

في 1997 قدم تقرير الاقتصاد الناشئ الصادر عن وزارة التجارة الامريكية نموذجا لمجموعة مؤشرات الواجب اعتمادها من اجل قياس الاقتصاد الرقمي، و يمكن توضيح هذه المؤشرات فيما يلي:

[1] خالد رجم، خولة واصل، الويزة سعادة، (2018)، واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائرً دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال جامعة ورقلة، تاريخ نشر المقال 25/12/2019

أ– البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ICT infrastructure

يجب أن يتم قياس الجانب المادي و الجانب الرقمي للبنية التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي و بصفة خاصة الجهود المبذولة لجمع البيانات القياسية يجب أن تركز على البنية المادية (تجهيزات ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر، خطوط الهاتف، المحولات، خطوط الالياف البصرية، الأقمار الصناعية، الشبكات السلكية واللاسلكية) ، و يجب أيضا قياس الاستثمارات في البرمجيات ، كما يجب توفير المعلومات الأساسية بخصوص مدى اتساع شبكة الانترنيت والشبكات الأخرى ، ودرجة الازدحام في أنظمة هذه الشبكات كما انه من المهم جدا قياس مدى و إهتلاك البنية التحتية الرقمية.

ب– التجارة الالكترونية: E-Commerce

يجب ان يتم قياس التجارة الالكترونية من خلال حجم و نمط المعاملات الالكترونية بين المؤسسات و بين المؤسسة و المستهلك ، كما يجب أيضا ان نحاول قياس كمية السلع و الخدمات الرقمية و غير الرقمية كل على حدى ، بحيث المنتجات المادية يجب ان تسلم فيزيائيا للمستهلك ، أما المنتجات الرقمية فهي تتجاوز تجار الجملة و تجار التجزئة مباشرة الى المستهلك النهائي ، كما ان المنتجات الرقمية قد تكون لها طرق تسعير مختلفة بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة و انخفاض التكاليف الحدية ، بالإضافة الى ضرورة قياس حجم التجارة الالكترونية التي تهدف الى تسوية المعاملات و التي تكون لأغراض أخرى (خدمة الزبائن ، معلومات عامة ، و الإعلان عن المنتجات)

ج– الخصائص الديمغرافية والعمالية: Demographic and Worker Characteristics

يجب قياس الخصائص الديمغرافية وخصائص سوق العمل للأفراد والعمال التي تشارك في الاقتصاد الرقمي ومقارنتها مع تلك الخصائص التي لا تشارك فيه، وبشكل خاص يجب قياس مدى استخدام الحاسوب في المدرسة، العمل، وربطه بنتائج المخرجات الاقتصادية مثل: الرواتب، وأيضا بالخصائص الديمغرافية مثل: التعليم، التشغيل، الجنس، العرف، السن ومكان الإقامة.

4 – سلوك الأسعار: Price behavior

ان قياس تباين الأسعار بين السلع والخدمات المباعة بطرق مختلفة (التجارة الالكترونية مقابل الطرق التقليدية)، وأيضا قياس تشتت الأسعار بين المنتجين باستعمال نفس الطريقة، يعتبر ذو أهمية بالغة من أجل فهم وإدراك طبيعة تغير المنافسة في ظل الاقتصاد الرقمي.

الشكل (1-1): مؤشرات الاقتصاد الرقمي

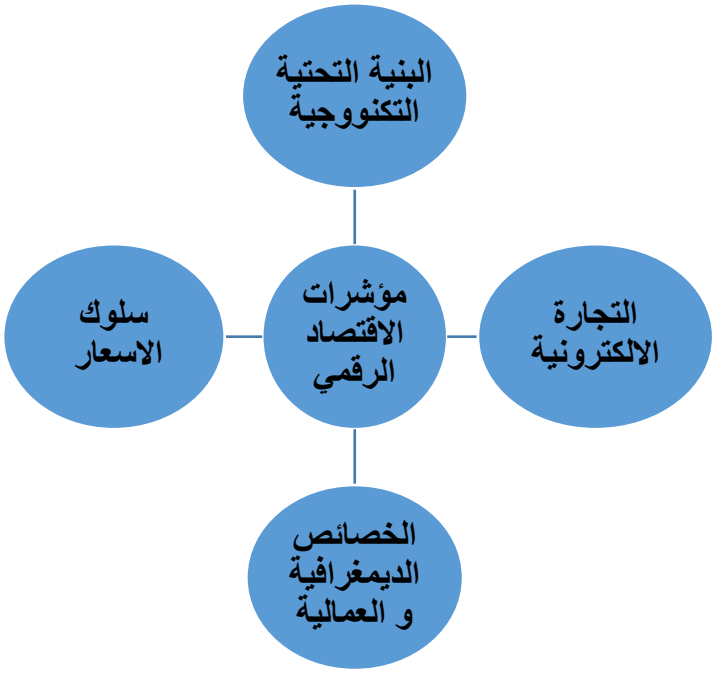

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الشرح السابق.

المبحث الثاني: اهم تطبيقات ومتطلبات الاقتصاد الرقمي

يعتمد الاقتصاد الرقمي على مجموعة من التطبيقات القائمة على التكنولوجيا الرقمية يتم من خلالها الاعمال التجارية والاقتصادية، وسيتم التطرق في هذا المبحث الى اهم الفروقات بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي في المطلب الأول اما المطلب الثاني مفاهيم وأثار تطبيقات الاقتصاد الرقمي والعلاقة بينهم والمطلب الأخير متطلبات الاقتصاد الرقمي.

المطلب الأول: الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي [1]

هناك مجموعة من الفروق ما بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي منها:

- الاقتصاد الرقمي يكون ذا موارد وفيرة لا تنضب عند الاستخدام، بل تزداد لان المعرفة تتزايد من خلال الممارسة والاستخدام عكس الموارد في الاقتصاد التقليدي فعند زيادتها استخدامها تنقص.
- في ظل الاقتصاد الرقمي تلغى القيود الزمانية والمكانية بسبب وجود المؤسسات والأسواق الافتراضية، والتي تساهم في خفض التكلفة والجهد وزيادة السرعة والكفاءة في انجاز المعاملات.
- العاملون في مجال تكنولوجيا في ظل الاقتصاد الرقمي يستخدمون الرموز والالكترونيات في عملهم، بدلا من استخدام الألات والمعدات على أساس ان المعلومات هي سلعة عامة ومشاركتها تكون مجانية في نفس الوقت، تؤمن لأصحابها براءات الاختراع وأصحاب الملكية حماية للمنتج الذي تم اكتشافه من خلال منظمات مثل منظمة حقوق الملكية الفكرية.
- الاقتصاد التقليدي يكون ذات صفة محلية وتحكمه الأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بكل بلد، أما الاقتصاد الرقمي فإن هيمنة الاقتصاد العالمي هو المسيطر إذ بات من الصعوبة تطبيق الأنظمة والقوانين لأن بفضل العولمة أصبح كل شيء متاح.
- الاقتصاد الرقمي يعتمد على الشكل التنظيمي الشبكي من خلال استخدام الانترنيت وتكنولوجيا الاتصال بدل من التنظيم التدريجي، وأن الإنتاج فيه أصبح أكثر مرونة ويعتمد على الابداع والمعرفة تشكل الميزة التنافسية عنصر أساس دون إهمال الجودة، وكذلك تزايد أهمية التعاون بين المنظمات من أجل تطوير وتوسيع حجم الأسواق والتنافس على تقسيمه.

[1] زينب هادي نعمة، (2013)، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا و الامارات المتحدة للمدة (1999-2013)، أطروحة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص16 .

❖ في الاقتصاد التقليدي يكون الهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، أما الاقتصاد الرقمي يكون الهدف الأساسي هو الوصول إلى أعلى دخل من خلال اعتماد المهارات الشخصية وليس على أساس التخصص الوظيفي مما يجعله أكثر ديناميكية.

الجدول رقم (1–1): مقارنة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

العوامل	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
الخصائص العامة:		
1–الأسواق	مستقرة نوعا ما	ديناميكية
2–مجال المنافسة	محلي/إقليمي	عالمي
3–الشكل التنظيمي	تدريجي	شبكي
4–نظام الإنتاج	الإنتاج المكثف	الإنتاج المرن
5–العامل الأساسي لإنتاج	راس المال والعمالة	الإيداع والمعرفة
6–العمال التكنولوجي الأساسي	الميكنة	الرقمية
7–الميزة التنافسية	اقتصاديات الحجم	الابداع والجودة
8–أهمية البحوث	متوسطة	عالية
9–التعاون بين المنظمات	العمل الفردي غالبا	التعاون الافقي والعمودي
قوة العمل:		
1–الأهداف	التشغيل الكامل	أعلى درجة
2–المهارات	التخصص الوظيفي	المعرفة الواسعة والمدعمة
3–طبيعة التوظيف	مستقر	دينامي
النمو الاقتصادي:		
1–الأهداف	توفير وظائف والزيادة في النمو	أعلى دخل وأكبر نمو
2–الوسائل	تخفيض التكاليف	الجودة العالية / ابتكار

3-مصادر الميزة التنافسية	مصادر ثابتة	التكييف والتعلم الفردي والتنظيمي

المصدر: فاتح مجاهدي، الاقتصاد الرقمي ومتطلباته، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمته في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، يومي5/4 ديسمبر 2007، ص09

المطلب الثاني: مفاهيم واثار تطبيقات الاقتصاد الرقمي والعلاقة بينهم

من ابرز تطورات التي نشهدها في الآونة الأخيرة سيطرت الانترنيت على كثير من مجالات الاعمال و الحياة، إذ بات من الصعوبة إيجاد مجال لم تدخله الانترنيت بصفة عامة، و لهذا برز الاقتصاد الرقمي من خلال تطبيق مجالاته من الإدارة، التجارة، الحكومة، و غيرها من التطبيقات.

أولا: مفاهيم تطبيقات الاقتصاد الرقمي

إن تطور تقنيات المعلومات والاتصالات يتخذ شكل التقدم الخطي الصاعد، مما ينعكس على العديد من المجالات التجارية والغير تجارية شكلا ومضمونا، وفيما يلي سنتطرق الى أهم مفاهيم مجالات الاقتصاد الرقمي كما يلي: [1]

1-1-الإدارة الالكترونية: هي وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة، أي إدارة بلا ورق انها تستخدم الأرشيف الالكتروني والرسائل الصوتية كما انها بلا مكان وبلا زمان حيث تعمل 24/7 وبلا تنظيمات جامدة بالاعتماد على عمال المعرفة.[2]

1-2-الحكومة الالكترونية: إنتاج المعلومات والخدمات الالكترونية بشكل يحقق فعالية عالية في تقديمها للمجتمع، والسعي لتعزيز تبادل النشاط بين دوائرها ومؤسساتها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثمارها واستغلال الفرص التي توفرها للمجتمع.

1-3-الاعمال الالكترونية: نتاج علاقة الارتباط بين موارد نظم المعلومات التقليدية وقدرات الوصول السريع الى شبكة الانترنيت، بما في ذلك القدرة على ربط نظم الاعمال الجوهرية مع الاطراف المستفيدة مثل الموردين، العاملين.

1-4-التجارة الالكترونية: أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها او تسليمها للمشتري من خلال وسائط إلكترونية.[3]

[1] محمد سمير أحمد (2008)، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص ص 80،81.

[2] بن وارث حكيمة، (2008)، دور وأهمية التجارة الالكترونية في اقتصاد المعرفة مع الإشارة للعالم العربي، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر، ص42.

[3] إخلاص باقر هاشم النجار، (2007)، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة العراق، ص24.

1-5-التسويق الالكتروني: عملية الإنشاء والمحافظة على العلاقة مع العملاء من خلال أنشطة إلكترونية مباشرة، بهدف تسهيل تبادل الأفكار والمنتجات والخدمات التي تحقق أهداف الطرفين.

1-6-البنوك الالكترونية: العمل المصرفي لذي تكون فيه الانترنيت وسيلة الاتصال بين البنك والعميل، من خلال برامج تمكنه للاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية المختلفة المقدمة عن بعد على مدار 24 ساعة ومن أي مكان في العالم.

1-7-البورصة الالكترونية: تبادل وتداول الأوراق المالية الالكترونية من خلال شبكة الانترنيت ومقروءة على شاشة الكمبيوتر، ولكل سمسار موقع على الانترنيت وتتم الصفقات مقابل رسم سمسرة أقل بكثير من عمولة السمسرة في البورصة التقليدية.

المطلب الثالث: متطلبات الاقتصاد الرقمي

تبقى محاولات التكيف مع ظروف وبيئة الاقتصاد الرقمي هي الظاهرة الأكثر انتشارا يوما عن يوم من طرف المنظمات الراغبة في الاندماج والبقاء في ظل هذا النظام الجديد، وذلك من خلال محاولتها إحلال عناصر الإنتاج التقليدية بعناصر إنتاج رقمية. فالعمل في ظل الاقتصاد الرقمي له مجموعة من المتطلبات التي تساعد على قيامه واكتماله كنظام، وتوفر البيئة المناسبة لمنظمات الاعمال للعمل في ظله، ويمكن تلخيص اهم مقومات ومتطلبات العمل فيما يلي:

1-الموارد الاقتصادية: لكل نظام اقتصادي موارد يختص بها دون غيره، يرتكز اليها وتسودها آلياته وقوانينه، وفي الاقتصاد الرقمي أصبحت البيانات، المعلومات والمعرفة هي المورد الأساسي الذي يستمد منها قوته. بل وحتى عنصر العمالة والموارد البشرية فقد تغير في خصم ما يعرف بمجتمع المعلوماتية.

1-1-البيانات Data: هي صيغة جمع لكلمة بيان بمعنى حقيقة Datum، وهي ترد في قواميس اللغة الإنجليزية بمعنى شيء معطى، او مسلم به يعتمد باعتباره أساسا في عمليات: الحساب، القياس او الاستدلال، او الاستنتاج البرهاني.

تمثل البيانات مجموعة المفاهيم والأرقام التي تحتاج الى معالجة وتنظيم، لكي تتحول الى معلومات. فهي إذن مواد أولية تحتاج الى تحويلها الى مواد مصنعة، لا تكون ذات فائدة بشكلها الأولي ولذلك وجبت معالجتها وتحويلها الى معلومات.[1]

1-2-المعلومات Information: لقد اهتم العلماء بتعريفات عديدة للمعلومات كل منها في مجاله حسب تخصصه، و هي بإيجاز عبارة عن بيانات تمت معالجتها بغرض تحقيق اهداف معينة، تقود الى اتخاذ القرارات المناسبة.[2]لا

[1] عامر إبراهيم، ايمان فاضل السامرائي، (2009)، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص27 .

[2] نفس المرجع السابق، (2009)، ص29

احد يمكنه ان ينكر أهمية المعلومات و دورها الحيوي في حياة الافراد و المجتمعات، فهي تشكل عنصرا لا غنى عنه في أي نشاط نمارسه في حياتنا، فمن يملك المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب انما يملك عناصر القوة و السيطرة في عالمنا المتغير و الذي يستند على المعلومات والعلم في كل شيء و في جميع الميادين [1].

1-3-المعرفة Knowledge: تعرف المعرفة بانها مزيج من الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات السياقية المتراكمة لدى العاملين ولدى المنظمة، وهي أنواع مختلفة تشمل المعرفة الضمنية والواضحة ومعرفة-كيف. فالمعرفة هي حصيلة مهمة ونهائية لاستخدام واستثمار المعلومات من قبل صناع القرار والمستخدمين الاخرين، الذين يحولون المعلومات الى معرفة، وعمل مثمر. اذ تلعب المعرفة دورا حاسما في تشكيل البنى الاجتماعية وأدائها الاقتصادي.[2]

1-4-العمالة في الاقتصاد الرقمي: ان قطاع المعلومات كغيره من القطاعات يشمل المهن والوظائف التي يقوم أصحابها أساسا بإنتاج او خلق وتجهيز ومعالجة المعلومات، ومن ثم توزيعها او بثها. وان هذا القطاع يضم خمسة اقسام رئيسة لصناعات المعرفة، تتمثل في التعليم، البحوث والتطوير، وسائل الاعلام والاتصال، الات المعلومات، وخدمات المعلومات.

2-السوق الرقمي: لم تقتصر عملية التغير التي تسود عالمنا المعاصر على الموارد الاقتصادية وهيكلية النموذج الاقتصادي فقد انتشرت حمى المعلوماتية وأدركت الأسواق التقليدية فأحالتها الى أسواق تختلف عن تلك التي الفناها منذ زمن طويل.

ان هذه التغيرات التي أحدثها دخول الاقتصاد عالم الرقميات على الأسواق تعتبر تغيرات هيكلية تتجلى اهم عناصرها في:

-ظهور منافسين جدد لأصحاب الاعمال لا ينتمون الى نفس القطاع، فالمنافسة أصبحت مفتوحة وليست هنالك اية قيود او عراقيل، بل أصبحت حتى الشركات الصغيرة تجد لها مكانا في السوق لمنافسة كبرى الشركات.

- ظهور الوسطاء في مجال التجارة وتسهيل الاعمال التجارية الكترونيا.

- ظهور تحالفات استراتيجية وتكتلات تعقد الصفقات وتبرم العقود في خطوة تسهم في اختصار الوقت والجهد والتكلفة أيضا.

- تغير حجم السوق في حد ذاته، فالشبكة قد فتحت الأسواق على بعضها، والغت الحدود التي كانت موجودة، والعراقيل التي كانت تحول بين التاجر وآفاق انتقاله بين الأسواق. لقد أصبحت السوق واحدة وازداد حجمها اضعافا كثيرة حتى وان كانت سوقا وهمية الا انها اثبتت جدارتها في تسيير المعاملات وابرام الصفقات.

[1] مصطفى رجب، (2008)، الاعلام والمعلومات في الوطن العربي في ظل إرهاب العولمة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والطبع، الأردن، ص115 .

[2] ربحي مصطفى عليان، (2010)، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، ص122

3-الحكومة الالكترونية: كما يقول الأستاذ يونس عرب المحامي الأردني، ان قيام حكومة الكترونية لا يعني ان يحل جهاز الكمبيوتر محل أعضاء الوزارة، او ان تدار الدولة في ظل الاستغناء عن أعضائها البشرية ولكنها عبارة عن تفعيل واندماج وتشابك كافة المؤسسات الحكومية، وضمها في إطار تفاعلي واحد من خلال تتمة كافة الدوائر المختلفة وربطها معا عبر الوسائل الالكترونية، على ان تحل قواعد البيانات مقام الوثائق التقليدية الورقية والملفات الارشيفية المخزنة.[1]

تقوم فكرة الحكومة الالكترونية على أربعة ركائز، تتمثل في:

3-1-تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد، هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية.

3-2-تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.

3-3-تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها.

3-4-تحقيق وفرة في الانفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

[1] هاشم الشمري، ناديا الليثي، (2008)، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، ص70.

الشكل رقم (1–2) متطلبات الاقتصاد الرقمي

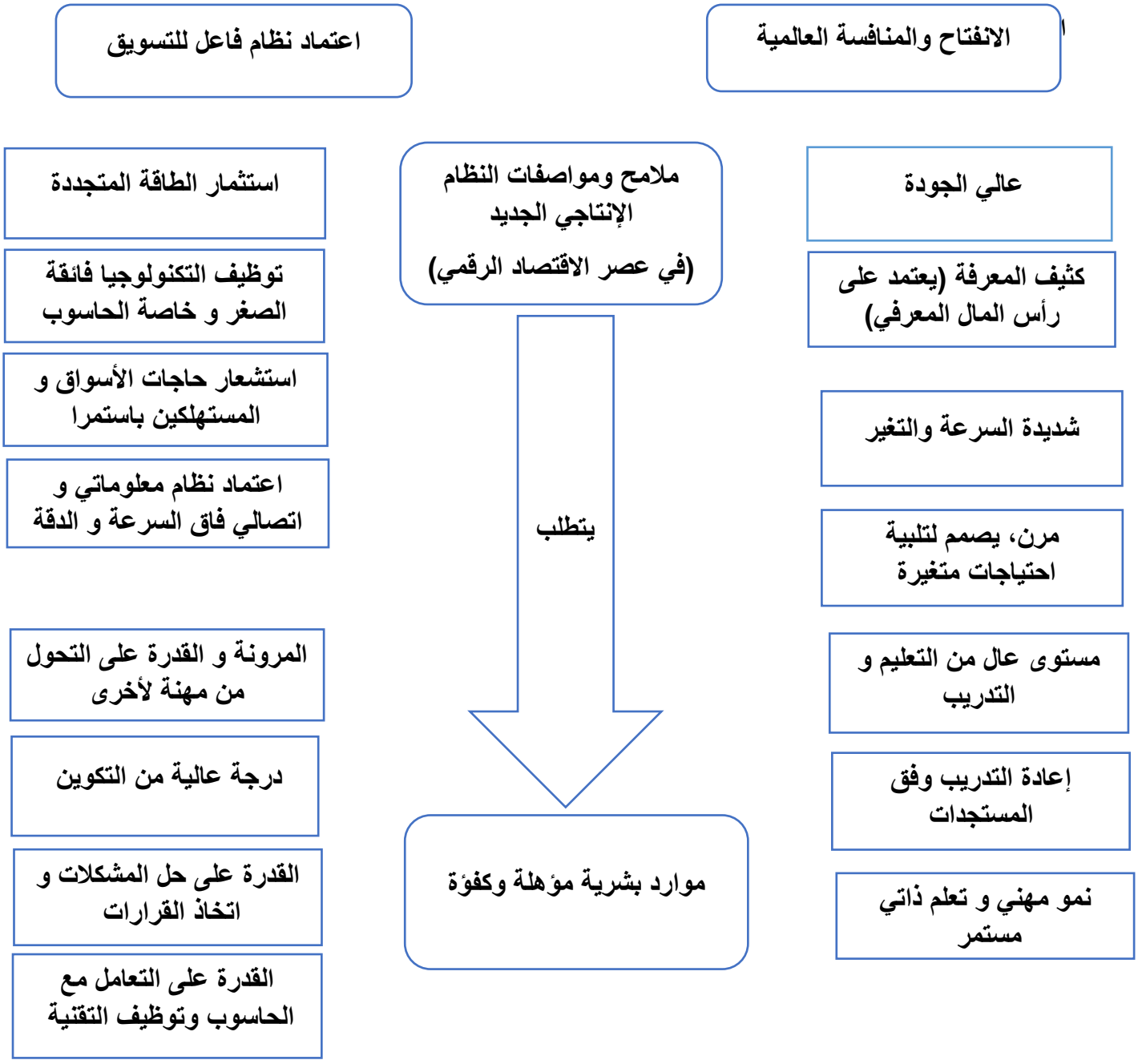

المصدر: حسين العلمي، (2013)، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة، ماجستير تخصص إدارة الاعمال والتنمية المستدامة، جامعة قسنطينة، ص13

المبحث الثالث: انعكاسات الاقتصاد الرقمي على متغيرات الاقتصاد الكلي

في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتوجه من الاقتصادي التقليدي الى الاقتصاد الرقمي شهد العالم تحولات كبيرة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات لان الاقتصاد الرقمي أساسا قائم على التطور التقني الذي يعمل على زيادة فرص النمو وتطور الإنتاج وبالتالي زيادة القيمة المضافة للصناعات التي تنتج المنتجات الرقمية لان استخدام التكنولوجيا في القطاع الصناعي يؤدي الى زيادة القيمة المضافة من خلال تدنية التكاليف والنفقات المتعلقة بالجانب المعلوماتي. وسيتم التطرق في هذا المبحث الى تأثير الاقتصاد الرقمي على الناتج المحلي والاستثمار في المطلب الأول اما المطلب الثاني التأثير على الإنتاجية والعمالة، والمطلب الأخير التأثير على البطالة والتضخم.

المطلب الأول: التأثير على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار

أولا: التأثير على الناتج المحلي الاجمالي

الاقتصاد الرقمي يستند على القدرات الإنسانية التي أصبحت هي القوة الدافعة للاقتصاد والتي تزوده بالقدرة على الابتكار والابداع وأصبح قطاع المعلومات هو القائد لباقي القطاعات والقاطرة الرئيسية للنهضة التنموية والجسر الذي يمكن أي دولة من العبور الى المستقبل، ونتيجة لتلك التطورات لم يعد العمل أساس القيمة كما ورد في النظريات الاقتصادية التقليدية بل أصبحت المعرفة والفكر أساس القيمة.

إذن النمو الاقتصادي ينتج من تقدم معارف القوى العاملة وتطور قدرتها من التصنيع الى التفكير والابداع وهكذا يمكن القول ان المعلومات أصبحت مصدر الثروة انفتاح الإنتاجية والمنافسة الاقتصادية، لذا يساهم الاقتصاد الرقمي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي وعلى عدة مستويات منها:[1]

1-نشر التكنولوجيا عبر مؤسسات الاعمال لتحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة العمليات التجارية.

2-إعتماد الابتكار في الاقتصاد الرقمي من خلال تلبية طلبات المستهلكين السلعية واعتماد الميزة التنافسية مثل الوساطات المالية وتقديم الخدمات عبر الانترنيت.

3-يساهم في استحداث ونشر وظائف جديدة تكون أكثر كفاءة من الشركات كونه يعمل بأقصى طاقة ممكنة.

4-الحصول على المواد الخام من خلال الاستعانة بمصادر خارجية.

[1] زينب هادي نعمة، (2015): تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة(1999-2013) مع الإشارة للعراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء،ص55

لذا فإن الظروف تشير الى ان العلاقة طردية بين النمو والاقتصاد الرقمي اذ ان الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي الى رفع الإنتاجية والنمو لان الاقتصاد الرقمي يستند على العلم والمعرفة والتقنيات وهو يعطي دور كبير للأنشطة التي تحتوي تركيبة تقنية عالية أي التي تتضمن علوم و معارف بالرغم من انها ليست العامل الوحيد الذي يؤدي الى النمو على أساس ان النمو له شروط عديدة، لكن في ظل التطورات الحالية اصبح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا هاما في النمو الاقتصادي، اذ انه أدى الى انخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المنتج وسيادة مبدأ التنافسية في الإنتاج وتحول نمط الإنتاج من انتاج تقليدي الى انتاج حسب رغبة واذواق المستهلكين، وان تنمية قطاع الخدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل بعض الخدمات المعرفية المتخصصة والمهارات التقنية التي تعزز الفرص الوظيفية مثل الكمبيوتر والبرمجة.[1]

فالشركات والمنشآت التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقق اعلى نسب من القيمة المضافة وفيها يحصل العاملون على دخول أعلى من اقرانهم العاملين في القطاعات التقليدية لان هذه الشركات لها علاقات دولية واسعة وهذا سبب نجاحها وهي تستفاد من هذه العلاقات لتوسيع أسواقها والحصول على أكبر نسبة من القيمة لان الصناعات التي تعتمد في عملها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتصف بكونها صناعات رائدة لأنها تخفض من اعتمادها على المواد الأولية وان زيادة استخدامها للتقنيات الحديثة مكنها من تحقيق قيمة مضافة أكبر وبالتالي زيادة النمو.

لذا فان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظيفتها في ظل الاقتصاد الرقمي هو تحقيق فائض القيمة التي يعد عامل تنافسي للمؤسسات اذ انها تستخدم الانترنيت لزيادة قيمة استخدام المنتج او الخدمة وخاصة المنتجات والخدمات المعلوماتية اذ انها تزيد من نصيب حصة المنشأة في السوق وبالتالي تزيد أرباحها[2].

ثانيا: التأثير على الاستثمار

يساهم جذب الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الى داخل البلد فالشركات الدولية هي المصدر الأساس للابتكارات ونقل المعرفة الى الدول الأخرى بما يساهم في تحسين مستوى الإنتاجية ورفع مستوى استخدام التكنولوجيا في انتاج السلع والخدمات لذا فان الية نقل التكنولوجيا الرقمية تعتمد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق فروعها العاملة داخل الدولة وكذلك عن طريق اليات التكامل بين فروع الشركات الدولية والمحلية بالإضافة الى المنافسة على المستوى الداخلي للبلد التي تظهر داخل الأسواق المحلية بسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالفعل نجحت العديد من الدول في جذب الاستثمارات للقطاعات الإنتاجية الكثيفة للتكنولوجيا وقد صاحب ذلك الاهتمام برأس المال البشري

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، د. عصام احمد البدرى، (2022)، أثر التحول الرقمي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، ص22

[2] نفس المرجع السايق، ص28.

محليا عن طريق زيادة المعارف و المهارات و توفير خدمات رجال الاعمال و تطوير البنية التحتية بما يلائم متطلبات الوضع الجديد[1].

إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تراكم راس المال وزيادة الإنتاجية بشكل إيجابي خاصة الدول النامية إذا اعتمدت هذا الأسلوب والتي تملك طاقات كامنة في هذا المجال كما هو الحال في مجال إنتاج الذكاء الرقمي وتكثيف العمالة ذات العلاقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا ما جعلها تتوسع في الصناعات الرقمية والبرمجية في السوق العالمي.

لذا تعد الإلكترونيات عنصر أساسي لكل دولة ولها أهمية كبيرة في إعادة هيكلة البناء الاقتصادي للبلد او بناء القدرات التنافسية إذ انها ساهمت في زيادة معدل الصادرات التكنولوجية وهذا ما أدى الى النمو، كونها دخلت في الكثير من مجالات الصناعة و تطورت في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بالاعتماد على الابتكارات بالإضافة الى خلق القيمة المضافة من خلال تخفيض الكلف وهذا أصبحت البلدان تسعى للحصول على الميزة التنافسية فالمؤسسة لا تعتمد على قوتها الذاتية من حيث رأس الملل فقط بل تعتمد على الدعم التي تحصل عليه من البيئة الخارجية مما يقود إلى زيادة حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

المطلب الثاني: التأثير على الإنتاجية والعمالة

يعد التصنيع منذ ظهور الثورة الصناعية هو المحفز للإنتاج والعمالة مما أدى إلى زيادة الدخول وزيادة الطلب على المنتجات الصناعية وانخفاض الانفاق على السلع الزراعية و رافق هذه التغيرات تحولات في قوة العمل و تحولات سكانية ومع التغير الهيكلي يتغير نمط التصنيع فعندما مستويات الدخل منخفضة هنا سيتم استخدام تكنولوجيا ذات كثافة راس المال والتي ستؤدي الى احداث تحسينات في الإنتاجية و العمالة ولكن مع تزايد كثافة منخفضة لرأس والتي ستؤدي الى احداث تحسينات في الإنتاجية و العمالة لكن مع تزايد كثافة رأس المال للتكنولوجيا هنا ستسيطر المكاسب الإنتاجية وستتحول العمالة نحو الخدمات المتصلة بالتصنيع. وتعد بعض الصناعات التحويلية هي العامل الرئيسي للنمو وهنالك حجج تدعم هذه الفكرة فما طرحه (نيكولاس كالدور) في الستينيات ما يميز الصناعة التحويلية عن القطاعات الأخرى هو القدرة على توليد عائدات متزايدة وبالتالي تحقيق إنتاجية أكبر، وتبعا لهذا الرأي تعد الصناعة المحور الرئيسي لنمو الإنتاجية نتيجة التحسينات في تقسيم العمل والتغير التكنولوجي ووفرات الحجم. وكانت هذه الآراء ترجمة للواقع الذي شهدته البلدان النامية و المتقدمة فبالنسبة الى البلدان النامية لا يعني النمو توسعة حدود التكنولوجيا و انما تغيير هيكل الإنتاج نحو أنشطة ذات إنتاجية عالية و بالإمكان الحصول على هذا النوع من التغيير من خلال استيعاب التكنولوجيا القائمة و

[1] عفاف شمدين، (2015)، استخدامات تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على قوانين وأنظمة العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دمشق، سورية، ص9 .

تحقيق تراكم سريع لرأس المال المادي و البشري عبر التواصل مع الأسواق العالمية، أما الدول المتقدمة فقد تجاوزت هذه المرحلة و اتجهت نحو الصناعات التكنولوجية العالية و الخدمات الالكترونية لذا فان التغير الهيكلي الذي حدث في الصناعة التحويلية هو بسبب المحتوى التكنولوجي المتنامي للأنشطة كذلك التحول من الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة إلى الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة و العالية مما يؤدي الى تعظيم القيمة المضافة.[1]

إن تطوير القطاع الصناعي لأية دولة يساهم في الإستفادة من التقدم التكنولوجي ودعم التكنولوجيا بنفس الوقت اعتمدت العديد من الدول على تطبيق السياسات الصناعية التي تهدف الى تطوير الإمكانات التكنولوجية للدولة و هذا ما انعكس بصورة إيجابية على تحول الشركات المحلية من مستوردة للتكنولوجيا الى شركات لها قدرة وإمكانية على اكتشاف ابتكار وتطوير التكنولوجيا سواء على المستوى المحلي او العالمي و من اهم السياسات الصناعية هو التوسع في النظم الضريبية اتي تمنح الإعفاءات للشركات على حسب انفاقها في مجال البحث و التطوير بغض النظر سواء كان هذا الامر في مجال التصنيع او الخدمات كذلك توفير ومنح التمويل اللازم لتطوير الابتكارات و نقل التكنولوجيا وامتلاكها وتوفير المنح التمويلية الخاصة بتنمية القدرات و الإمكانات التكنولوجية داخل الشركات وربط هذه الأنظمة الضريبية والتمويلية بمجالات البحث المهمة للدولة بما يساهم في تحقيق التنمية التكنولوجية.[2]

فالاقتصاد الرقمي ارتبط بكل مفاصل الاقتصاد العام وكان له تأثير على العمالة ففي بادئ الامر عند ظهور التقنيات بشكل واضح ونؤثر في الاقتصاد أدى الى تراجع فرص العمل فالانفجار المعرفي و التكنولوجي كان له اثر على تنمية الموارد البشرية و المعرفة باعتبارهما مورد غير ناضب بعكس الثروات المعدنية القابلة للنفاذ فالإنسان هو الذي يفكر و يبدع فالاقتصاد الرقمي لم يظهر الامن خلال المعارف و المدارك البشرية فالفرد يعد هو الأساس للنشاط الإنتاجي و التنمية الاقتصادية فالصناعات التقليدية تعد صناعات كثيفة العمل وذات دخول منخفضة اذ كانت هي الحل المناسب لاستيعاب الكثير من السكان الباحثين عن عمل و بشكل منتج لتحقيق فرص التراكم الرأسمالي، عليه فإن التكنولوجيا أدت الى تغير أنماط الإنتاج فقد قللت من الميزة النسبية للعمالة الرخيصة وباتت هذه التقنية تبحث عن توفير أنواع معينة من اليد العاملة تكون ذات تأهيل علمي ومهارات فنية لان هذه التكنولوجيا اثرت في سوق العمل بكل جوانبه فبسبب السرعة والنمو المتواصل الذي تتصف به فقد فرضت على العمالة ان تصف بالمرونة الكافية لمجاراة هذا النمو وقد تم استبعاد المنتجات والعمليات الإنتاجية ذات الكثافة العالية في اليد العمالة غير الماهرة، لذلك فتكنولوجيا المعلومات

[1] مايكل ابدجمان، (2010)، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص ص(440،440).

[2] اسامة عبد المنعم، (2013)، التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن –عمان، ص(272،270).

والاتصالات جعلت أصحاب المهارات الوسطى و غير الماهرة في حالة تهديد وانعزال بسبب تزايد الاحتياج للمتخصصين في هذا المجال[1].

فالصناعات كثيفة العمالة ومنخفضة التكنولوجيا توفر فرص أكثر وتفتح افاق امام الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وبالإمكان الاستعانة بها للانطلاق نحو زيادة الإنتاجية للتصنيع والسبب اما هذه الصناعات القائمة على التكنولوجيا تكون حوافزها اقل امام دخول تلك البلدان فهي تلبي في بادئ الامر الطلب المحلي ومن ثم تلبي الطلب الخارجي وهي لا تتطلب نفقات رأسمالية كبيرة بالإضافة الى إمكانية تزويد المصانع بالعمالة من أصحاب المهارات المنخفضة فهذه الصناعات تتصف بصفة المنافسة وهي تفسح المجال للاستثمار في الدول النامية فالمنتج بإمكانه ان يستفاد من تغير ظروف السوق فهي تعد صناعات ذات إنتاجية عالية يمكنها ان تولد الموارد اللازمة للاستثمار و تحقيق القيمة المضافة[2].

المطلب الثالث: التأثير على البطالة والتضخم

في اطار تحليل انعكاسات الاقتصاد الرقمي بوصفه تبدلات وتغيرات جوهرية في البنية الهيكلية للاقتصاد العالمي، وساد اعتقاد بأن الاقتصاد الرقمي سوف يؤدي الى حدوث بطالة هيكلية واستنادا الى احدى بديهيات الاقتصاد الكلي والتي مفادها ان الاقتصاد عندما يواجه تغيرا هيكليا فان الوظائف القديمة تتلاشى وتخلق وظائف جديدة فاذا كان العمال المستبعدون قادرين على تلبية متطلبات التعليم والمهارة اللازمة للوظائف الجديدة وكانت لديهم الرغبة في التوطن في مكان جديد اذا لزم الامر فانه لن تخلق مشكلة باستثناء ما تستغرقه فترة التكيف.

وفي ظل الاقتصاد الرقمي تحدث البطالة الهيكلية بسبب ما تتطلبه الأعمال والوظائف من مهارات و تعليم إذ أن الأنشطة داخل هذا الاقتصاد تقوم على أساس حصول الأفراد العاملين على مستويات متقدمة في مجال الحاسوب والاتصالات والتعاملات الدولية وقد لا يتوفر هذا الأمر في أجيال من اليد العاملة التي لم تحظى بتعليم وتدريب في مثل هذه العلوم وهذه الفئة هي غالبا ما تكون من الفئات العمرية المتقدمة في السن وأتموا التعليم الجامعي بعقود زمنية سابقة مما يجعلها مثال واضح للبطالة الهيكلية، الا ان واقع الحال في اطار تحليل النمو المطرد للاقتصاد الرقمي واثره على البطالة أفرز حقائق متقدمة تتوقع أن هذا النمو الكبير المطرد قد بدأ يخلق من الوظائف أكثر من قدرة الاقتصاد التقليدي بسبب عدم وجود الحدود التي تقيد من إنتقال هذا الاقتصاد وسهولة إنتشاره مع وجود ثورة تكنولوجيا هائلة متصاعدة في تقنيات الحاسوب والاتصالات الرقمية والتي تجسدت في فروع الاقتصاد التقليدي، ان التسارع الرقمي بسرعة فائقة في تطور فروع الاقتصاد التقليدي و الثاني عدم وجود حدود او عوائق انتقال وتطور دور الاقتصاد الرقمي مما جعل قدرة

[1] مايكل ابدجمان، مرجع سبق ذكره، ص ص(470،471).

[2] عفاف شمدين، مرجع سبق ذكره، ص13.

الاقتصاد الرقمي على خلق الوظائف اكبر من احتمال خسارة الوظائف بسبب هذا التطور، و قد عزز هذا الاتجاهين هو الاتجاه العام امام التطور في مجال التعليم الخاص بالتقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية الحصول عليها وانخفاض كلف هذا التعليم مقارنة بالحقب الماضية بالإضافة الى انخفاض تكاليف الاتصالات الرقمية، التي تعد الشريان النابض والناقل لأثار الاقتصاد الرقمي كما ساعد ارتفاع الأجور النقدية في هذا القطاع على تشجيع الافراد على التدريب و التعليم للحصول على فرص عمل افضل[1].

إن علاقة الاقتصاد الرقمي بالتضخم النقدي فيرتبط تغير الانعكاس المتوقع للاقتصاد الرقمي على التضخم بمستوى التطور الحاصل في قدرات الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد بالدراسة والتحليل وانعكاساته على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وطبقا لنظرية دفع الكلفة فالتضخم ينشأ من ارتفاع تكاليف الإنتاج او زيادة الأرباح وفي كلتا الحالتين فان تأثير الاقتصاد الرقمي يكون من خلال التأثير على العرض الكلي والطلب الكلي بافتراض وجود اقتصاد رقمي متطور في بلد الدراسة يعني الاقتصاد له القدرة على الإمتداد خارج الحدود الجغرافية لاقتصاد البلد وهذا يسمح بتمدد كل من الطلب الكلي و العرض الكلي الى الدول الأخرى مدفوعا بوجود الاقتصاد الرقمي الذي يجعل من الاقتصاد الدولي سوق واحدة للعرض والطلب امام الافراد والشركات وعلى الأساس فان الطلب الكلي يصبح عبارة عن (الطلب الكلي الداخلي+ الطلب الخارجي) والعرض الكلي يتكون من (العرض الداخلي+ العرض الخارجي)، وهذا يكون العرض والطلب الخارجي المقصود بهما التجارة الخارجية لكن بشكل أوسع اذ نجد ان قطاعات الاقتصاد الرقمي تتسع لتسيطر بشكل كبير على الاقتصاد وتتحول القطاعات الى قطاعات الالكترونية مثل التجارة الالكترونية والتعليم الالكتروني و السياحة الالكترونية وهذه المعاملات قد لا تظهر في ميزان المدفوعات. يترتب على هذه النتيجة القبول بفرضية مفادها ان تأثير انعكاس الاقتصاد الرقمي يعتمد أساسا على موقع الاقتصاد الرقمي التنافسي للاقتصاد الوطني وهل ان الاقتصاد الوطني هو اقتصاد مستقبل للسلع والخدمات المحولة ضمن قطاعات وقنوات الاقتصاد الرقمي ام هو مصدر لها.

كما يمكن أن يكون الاقتصاد الرقمي دورا في تراجع الضغوط التضخمية إذا كان العرض الكلي ضمن الاقتصاد الرقمي أكبر من الطلب الكلي كما يمكن أن تكون الأسعار للسلع والخدمات المحولة من الخارج للداخل ضمن فضاء الاقتصاد الرقمي منخفضة مقارنة بالأسعار المحلية لنفس المنتجات مما يهدئ من قوة الضغوط التضخمية في بلد المعني بالدراسة والتحليل السابق يفترض ان اقتصاد البلد يمتاز بوجود اقتصاد رقمي متطور ومتنامي وقادر ضمن قنواته من نقل أثار التمدد لكل من الطلب الكلي والعرض الكلي خارج الحدود الجغرافية للبلد المعني.[2]

[1] طارق بن خليف، محمد بن سليمان، (2017)، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة –الجزائر– ص68

[2] نفس المرجع، ص58.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل الالمام بجزئيات الاقتصاد الرقمي من جانب المفاهيم العامة، ثم التطرق الى مفاهيم تطبيقات الاقتصاد الرقمي و المتطلبات التي يرتكز عليها كي يكتمل فهو تغلب عليه سمة أساسية يمكن وصفها بالتطور السريع و المستمر، كما عرف النشاط الاقتصادي منذ ظهور الانترنيت ثورة تكنولوجية عظيمة أدت الى ظهور الاقتصاد الرقمي كآخر مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد منذ الازل، ولا يمكن التنبؤ بإمكانية ظهور مرحلة جديدة نظرا لمواكبة الاقتصاد الرقمي لجميع التطورات وسرعة تأقلمه مع جميع الظروف فقد تخطى جميع المستويات الكلية والجزئية للنشاطات الاقتصادية ليشمل مختلف المجالات البيئية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

لقد عرف الاقتصاد الرقمي أوسع وأسرع عملية توسع وانتشار بفضل الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال نظرا للخدمات والتسهيلات والكم الهائل من المعلومات المجانية التي تقدمها، بالإضافة الى المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي ودعم مختلف نشاطات الاعمال، كما أن تطبيقات الاقتصاد الرقمي و تنوعها التي أصبحت تعتمد من طرف هيئات رسمية لتسهيل جميع العمليات في مختلف المجالات، أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي و متغيرات الاقتصاد الكلي و ذلك سعيا للتعرف على طبيعة و أهمية الاقتصاد الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات و تحديد طبيعة التحديات التي تواجه تنفيذ اليات الاقتصاد الرقمي.

الفصل الثاني: مدخل للتجارة الدولية مع عرض بعض التجارب الناجحة

تمهيد

تعد التجارة الدولية العمود الفقري للاقتصاد العالمي وأهم رابط بين الدول وتحتل مكانة بارزة في ظل الأحداث والتغيرات السريعة في عالم يتميز بالتعقيد والتشابك في العلاقات والاتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية باعتبار أن الحدود الوطنية لم تعد كافية لنمو قوى الإنتاجية وبالتالي الانغلاق سوف لن يمكنها من بلوغ أهدافها وتحقيق نموها وتعزيز تنافسيتها، فأصبحت الحاجة متزايدة الانفتاح على العالم الخارجي والتفاعل في خضم الأحداث والتعقيدات والمساهمة في التبادل الدولي تماشيا مع الدور المتزايد للمؤسسات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية التي تسعى للتحرير الكامل للتجارة بين الدول. وبالاندماج في الاقتصاد الرقمي، شهد العالم نشاطا واسعا على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية، سواء ثنائية أو شبه إقليمية أو إقليمية، أو تجمعات التي لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة.

تأسيسا على ما سبق تناول هذا الفصل الجوانب النظرية للتجارة الدولية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية الدولية

المبحث الثالث :علاقة الاقتصاد الرقمي بالتجارة الدولية

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

كانت المجتمعات البشرية تعيش في ظل اقتصاد مغلق حيث ظهرت تجارتها على شكل مقايضة داخل البلد الواسع الواحد ومع التطور ازدادت الحاجات بتنوع عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاكي الأمر الذي أدى بضرورة الانتقال إلى اقتصاد مفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي أي نشوء التجارة الدولية.

المطلب الاول: مفهوم التجارة الدولية، وأهميتها

تلعب التجارة الدولية دورا هاما متعدد الجوانب والأهداف سواء على المستوى الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال الإنتاج وإعادة الإنتاج أو على مستوى التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية، وفي ما يلي عرض مفهوم وأهمية التجارة الدولية.

أولا: مفهوم التجارة الدولية وأشكال تحريرها

1.1 تعريف التجارة الدولية:

لقد ازدادت أهمية التجارة الدولية مع مرور الوقت، حيث لا تقتصر على تبادل السلع فحسب بل في الحصول على هذه السلع والخدمات بتكاليف أقل. لهذا نجد أن هناك العديد من التعاريف لهذا المصطلح منها كالآتي:

التجارة الدولية عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، كذلك بين الشركات والاشخاص على المستوى الدولي، وكما يمكن تعريفها بأنها: عبارة عن منظومة العلاقات السلعية والنقدية التي تتكون من مجموع التجارة الدولية لبلدان العالم، حيث يمارسها الأشخاص أو الشركات أو الحكومات[1].

وتعرف أيضا على أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية والدولية المتناثرة في حركة السلع ورؤوس الأموال بين الدول[2].

المفهوم العام للتجارة الدولية هو أنها عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج بين عدة دول لتحقيق منافع لأطراف التبادل.

---

[1] سالم قاسمي،(2024)، تطبيقات تقنية سلسلة الكتل في التجارة الخارجية–دراسة استشرافية 2021–2031–، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر ، ص 17.

[2] عبد اللطيف عامر، (2011)، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية–دراسة حالة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 8.

2.1 أشكال تحرير التجارة الدولية

هناك أربعة أشكال لتحرير التجارة الدولية[1]:

- التحرير من جانب واحد: قيام الدولة بإزالة الحواجز الحمائية، من خلال خفض القيود أمام باقي الدول، حيث تجعلها أكثر استفادة من التجارة الدولية.
- التحرير الثنائي: تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية لتجارتهما معا.
- التحرير الإقليمي: تقوم مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية، والتي تشمل تكوين منطقة التجارة الحرة فيما بينهم.
- التحرير متعدد الأطراف: يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة للانضمام الدول إليها.

ثانيا: أهمية التجارة الدولية:

تعتبر التجارة الدولية أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي، وليس في شك أنها تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد، ويمكن الحديث عن أهميتها في جمله من النقاط التالية[2]:

- تساعد في زيادة رفاهية البلاد من خلال توسيع قاعدة الاختيارات في مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية، وبالإضافة إلى أنها تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذه المؤشر بقدرة الدولة على التصدير والاستيراد الذي ينعكس على رصيد الدولة؛
- تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي سواء كان المجتمع متقدما أو ناميا، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة؛
- هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، يؤثر في حجم التجارة الدولية؛

[1] منيرة مصراوي، (2017)، تأثير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات النامية في ظل التطورات الاقتصادية – حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، ص34.

[2] مريم بونيهي، (2017)، أفاق تطبيق معايير إتفاقية بازل3 و آثارها على تمويل التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر، ص ص 54-55.

ولا يمكن أن ننفي وجود فوائد للتجارة والتي يمكن أن تنظر إليها من خلال[1]:

- **زيادة الرفاهية الاقتصادية:** من زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفرها، أو بسبب الحصول عليها بتكاليف أقل؛
- **الاستغلال الأمثل للموارد:** عن طريق تخصص الدولة في انتاج السلع التي تتمتع إنتاجها بميزة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى، وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها، مما يؤدي إلى استغلال أفضل لمواد الدولتين.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية والنظريات المفسرة لها:

يرجع تفسير أسباب قيامها بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية وترابطها الوثيق بالتخصص وتقييم العمل، وهذا ما أدى إلى تعدد الآراء والنظريات المفسرة لأسباب قيامها بين دول العالم، وتبعا لكل عنصر ينتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها. وفيما يلي عرض مختصر لأسباب قيام التجارة الدولية والنظريات المفسرة لها:

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية

يتمثل السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية في محدودية الموارد الاقتصادية بالإضافة إلى أسباب أخرى أهمها كالآتي:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما يؤدي الى عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛
- تفاوت تكاليف وأسعار وعوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، هذا ما أدى إلى إخفاض تكاليف إنتاج السلعة لدولة ما مقارنة بتكاليف نفس السلعة في دولة أخرى[2]؛
- البحث في زيادة الدخل القومي، تعتمد كل دولة على دخل معين من التجارة الدولية بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية؛
- مختلف الميولات والأذواق، في كل دولة يسعون للحصول على السلع ذات المواصفات المتميزة وعالية الجودة في الإنتاج لتحقيق منفعة منها؛

[1] صالح لخضاري، (2024)، تحرير التجارة الدولية. وآثارها المحتملة على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص ص 8،9.

[2] وليد عابي، (2019)، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر ، ص 6.

- الأسباب السياسية والاستراتيجية، تتميز كل دولة بالندرة النسبية للسلعة المنتجة من أجل تحقيق النفوذ السياسي والمتاجرة بالسلع عالميا[1].

ثانيا: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

لتوجه الموارد الاقتصادية نحو مجالات أكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الدولية، وللوقوف عن كتب لنظريات الحديثة في هذا المجال لابد من التطرق الى النظريات الكلاسيكية والعوائق الموجودة في التجارة الدولية.

1.2 النظريات الكلاسيكية

تعد أولى النظريات التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فقد حاول رواد هذه النظرية بالبحث في حقيقه القضايا المرتبطة بالسياسة التجارية، من خلال الاستناد على عدة فرضيات متعلقة بالمذهب الاقتصادي الحر الذي نشأ في القرن السادس عشر إلى أوائل القرن الثامن عشر، أما وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الدولية أبرزها العديد من الاقتصاديين منها:David Hume و AdamSmith و David Ricardo و Jon Stuart Mill.

وفيما يلي عرض ملخص لأهم هذه النظريات:

1.1.2. نظرية آدم سميث Adam Smith:

أول إقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الدولية في كتابه الشهير ثروة الأمم عام 1776 في نيويورك، وقد إفترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة حقيقية أقل، وبالتالي ستكتسب كل دولة أكثر فيما إذا إختصصت في تلك السلعة التي تتميز بالميزة المطلقة، وقد إعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل، والفرضية الضمنية هنا أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد[2].

ولإيضاح رأي سميث نفترض دولتين هما إنجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين هما القماش والقمح وأن ثمنهما قبل قيام التجارة الخارجية بينهما كان على النحو التالي:

[1] وفاء بوكروح، عائشة زيموش، 2016، تحرير التجارة الدولية وإنعكاساتها على الدول النامية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، ص ص 12،13.

[2] عبد القادر عبيدلي ،2017، تنافسية اقتصاديات الدولة العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 3،4.

الجدول رقم (2-1): تكلفة إنتاج القماش والقمح في إنجلترا والبرتغال

البلد السلعة	القماش	القمح
إنجلترا	3 دولارات للوحدة	4 دولارات للوحدة
البرتغال	6دولارات للوحدة	2 دولارات للوحدة

المصدر: إبتسام فريحي، ايمان نور،2019، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة-الجزائر- مذكرة ماستر، قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ص.17

ويبدو وهذا المثال أن القماش في انجلترا أقل من في البرتغال مما يؤدي الى قيام منتجي القماش في إنجلترا بتصديره إلى البرتغال، وإرتفاع ثمن القمع عنه في البرتغال يحمل منتجي القمح بتصديره، وهذا يزداد مدى تقسيم العمل تقييم العمل في صناعة السلعتين في كلا الدولتين، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي في الدولتين، وهكذا تحصل كل دولة على حاجاتها من السلعة ومن أكفأها وأرخصها[1].

2.1.2. نظرية الميزة النسبية لدايفيد ريكاردو David Ricardo:

إعتمد ريكاردو في تفسيره على التكاليف النسبية وليس المطلقة، ففي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع نفقات نسبية من الدول الاخرى، ثم يقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تنتجها دولة أخرى بنفقات نسبية أقل[2].

3.1.2 نظرية القيم الدولية لجون سيثورات ميل Jon Stuart Mill

تسمى هذه النظرية بنظرية "ريكاردو-ميل" وهذا راجع لكون هذه النظرية عبارة عن توسع لنظرية " دافيد ريكاردو" حيث قام "جون **سيثورات** ميل" بإضافة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل، وقد أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات

[1] روميساء مرواني، 2020، مؤسسات الصناعة الغذائية و أثرها في ترقية التجارة الخارجية – الواقع و المأمول – دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر، قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قالمة، الجزائر، ص من 41/39.

[2] محمد بوشة، نبيلة عرقوب، رشيد ساطور،2021، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980-2018، مجلة المالية ، الأسواق، العدد 02،سبتمبر 2021، جامعة بومرداس ، الجزائر ، ص 207.

وواردات كل دولة متساوية. كما أن معدل التبادل يتحدد في هذه النظرية على قوة طلب الدولتين على السلعتين ومرونة هذا الطلب، حيث يتحدد الطلب بمعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية وبالتالي تعود المكاسب الأكبر من التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر والعكس صحيح، ويميل التبادل في صالح الدولة ذات أقل مرونة والعكس صحيح، لقد دعت هذه النظرية للإهتمام بالأسواق الرخيصة والتوسع في الخارج بإسم المكسب الدولي.[1]

2.2. النظرية النيوكلاسيكية:

إن نظرية النفقات النسبية تم إعادة صياغتها من طرف النيوكلاسيك وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية والتخلي عن النفقة المحدودة وتشمل النظرية النيوكلاسيكية على: نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابر، نظرية هيكيشر–أولين، النظرية لغز ليونتيف(إختبار نظرية هيكشر –أولين).

1.2.2. نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

لقد حاول الاقتصاد الاقتصادي "**هابلر**" تفسير نظرية المزايا النسبية دون الاعتماد عن نظرية القيمة في العمل بإستخدام تكلفة الفرصة البديلة مستعينا بأداة هو منحنى "إمكانية الإنتاج التي يمكن من التخلص من وحدات العمل فالذين يستخدمون هذا المنحنى يختارون أن يقسموا تكلفة سلعة بدلالة أخرى، في هذه الحالة فإن الدولة التي تتمتع بإنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها[2].

2.2.2. نظرية هيكشر–أولين:

يعتبر كل من "هيكشر و أولين" من رواد نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج،و تعود فكرة الإختلاف في الندرة النسبية لعوامل الإنتاج إلى "هيكشر" بأن الندرة شرط ضروري لإختلاف التكاليف مما يؤدي إلى ظهور التبادل الدولي، ويشير كذلك إلى أن الأسعار النسبية لعوامل الانتاج تكون نفسها في دولتين . يقوم "أولين" بتطوير أفكار "هيكشر" بتأكيد دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، وتقوم هذه النظرية على الإفتراضات التالية:

[1] نوال سموك،2019، أثر الإنفتاح التجاري على الاتصاد الجزائري – دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب–، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ص 22، 23.

[2] مراد عبدات، 2014، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر–حالة الجزائر –، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص ص 14، 15.

- التخصص غير الكامل في الدولتين بعد تماثل الأذواق فيهما.
- سياسة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعناصر الانتاج.
- المرونة الكاملة لتحرك عناصر الإنتاج داخل كل دولة.
- وجود دولتين تقومان بإنتاج سلعتين، يعتمدان على العمل ورأسمال.[1]

3.2.2. نظرية لغز ليونيتف(إختبار نظرية هيكشر– أولين)

من أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحة نظرية "هيكشر و أولين "، المحاولة التي قام بها ليونيتف في عام 1951 على الاقتصاد الأمريكي، ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بالندرة النسبية في عنصري رأسمال والعمل، ولذلك من المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير السلع ذات كفاءة رأسمالية وتستورد السلع ذات كفاءة عمالية[2].

حيث قام بتقدير كمية العمل ورأسمال الإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استخدامه لتقدير مدخلات ومخرجات الاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية جدول تتلخص نتائجه فيما يلي:

الجدول رقم (2–2) كمية العمل من رأسمال اللازمة لإنتاج ما قيمته 1 مليون دولار

	الصادرات	**السلع المنافسة للواردات**
رأسمال بالدولار بأسعار 1947)	**255078**	**3097339**
العمل بالعامل في السنة)	**182313**	**170004**
رأسمال لكل عامل لأقرب أقل دولار)	**14000**	**18000**

المصدر: وفاء بوكروح، عائشة زيموش،2016، تحرير التجارة الدولية وانعكاساتها على الدول النامية دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماستر، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل، الجزائر ص 21.

[1] ليندة بلقاسم ،2019، أثر السياستين النقدية و المالية على التجارة الخارجية.حالة الإقتصاد الجزائري–أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3،ص ص 120،121.

[2] الزهرة سرار ،2024، أثر تقلبات سعر الصرف الإسمي دج مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية للجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، ص ص 85،86.

يبين هذا الجدول أن الإنتاج ما قيمته 1مليون دولار من الصادرات الولايات المتحدة الامريكية خلال سنه 1947 يحتاج إلى استخدام كمية من رأسمال تقدر بحوالي 26 مليون دولار إلى كمية من العمل تقدر بحوالي182 ألف عامل ، وأن إنتاج ما قيمته 1مليون دولار من السلع المنافسة الواردات فانه يحتاج إلى استخدام كمية من رأسمال تقدر بحوالي 31 مليون دولار و إلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 عامل، وعليه وحدة واحدة من الصادرات تتطلب لقيمة 14ألف دولار من رأسمال لكل عاما، بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب لقيمة 18 ألف دولار من رأسمال لكل عامل.

أي أن البيانات في الجدول تبين أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل مقارنة بالسلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأسمال[1].

3.2 :النظريات الحديثة للتجارة الدولية

1.3.2. المنافسة غير التامة:

من النظريات الحديثة التي تفسر التجارة الدولية نجد النموذج العام للمنافسة الاحتكارية الذي قام به الاقتصاديان أو "بتسفالد" و "كرقمان" ، حيث يمكن تلخيص النموذج في الشكل التالي:

الشكل (2-1): التوازن في النموذج العام للمنافسة الاحتكارية

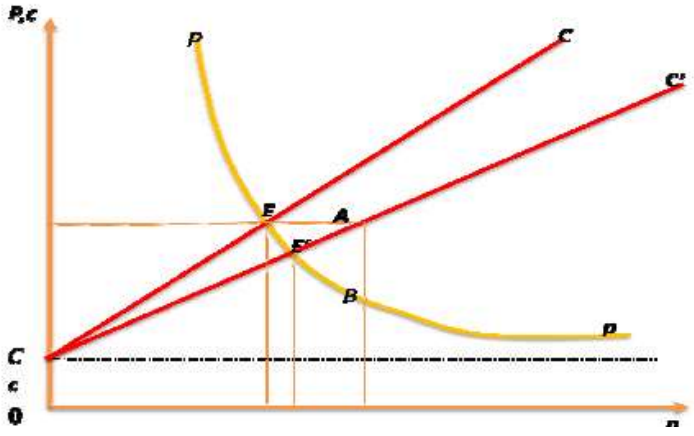

المصدر: علي حمزة، إلياس حفيظ، 2014، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الإقتصادي في ظل الإقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2010، الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد 1جانفي 2014، ص 71.

[1] وفاء بوكروح، عائشة زيموش، مرجع سبق ذكره، ص من 22/19.

يتمثل تضاعف حجم السوق عدد المؤسسات في الشكل بالانتقال من النقطة E إلى النقطة A، حيث أن رد فعل المؤسسات أمام هذه الزيادة يبدأ من خلال أثر المنافسة الشديدة الذي يؤدي إلى إخفاض في الأسعار، بحيث لا يمكن عند الوضع Bأن يكون توازن في المدى الطويل، بالتالي تحقق المؤسسات تحقق خسارة و تكون الأسعار أقل من التكلفة المتوسطة، مما يتوجب تغير هيكل السوق عن طريق الانفتاح الذي يؤدي إلى خفض المؤسسات الناشطة و يكون هذا عند النقطة E و للوصول إليها لا بد من إغلاق بعض الوحدات الإنتاجية ، و هذا سيؤدي إلى التركيز على المنافسة الناتجة عن الانفتاح[1].

2.3.2. نظرية تشابه الأذواق:

يفترض" ليندرا" أن الدولة ستقوم بتصدير السلعة التي تملك لها أسواقا كبيرة، وذلك لأن الإنتاج الكبير الحجم يحقق وفورات للمنشآت ما يؤدي إلى تخفيض كلفتها، كما اعتقد أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، فمثلا المجتمعات المتقدمة متشابهة من حيث الدخول، كما أن هذا الأسلوب في التجارة الدولية يتنبأ بأن تكون تدفقات السلع دوليا، أكبر حجما كلما زادت درجة الاختلاف في الذوق و الوفرة، لأن ذلك سيؤدي إلى اختلافات في التكاليف والأسعار، كذلك يتوقع اختلاف صادرات وواردات الدولة ، لأن المزج لعوامل الإنتاج مختلف بالنسبة للتصدير والاستيراد.

3.3.2. نظرية تنوع المنتجات:

بحث "كرقمان" ولانكاستر في كيفية تحديد عدد الأنواع الذي يجب إنتاجه من السلعة ولذا افترضا ما يلي:

- يسعون المستهلكون إلى تعظيم المنفعة من خلال نوعين من السلع: الأولى متجانسة والثانية تتكون من عدد غير محدود من الأنواع.
- هناك تطابق تكنولوجي في إنتاج السلعة المتجانسة كثيفة العمل دوليا وتكاليف إنتاجها ثابتة، بينما السلعة الصناعية، كثيفة رأسمال، تخضع لتزايد وفورات الحجم وبالتالي تقوم المنشآت بإنتاج أنواع كثيرة منها[2].

4.3.2. أسلوب دورة الإنتاج:

[1] علي حمزة، إلياس حفيظ، 2014، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2010، الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد 1جانفي 2014، ص ص 71، 72.

[2] إيمان سعودي ،2019، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 142 ،143.

إن أحد محددات هذه النظرية يمكن في اعتمادها الأسلوب الصامت في تقرير الميزة النسبية، فالميزة التكنولوجية قابلة للتغير عبر الزمن، حيث قام "فرنون" بتطوير نموذج الميزة النسبية كما افترض أن التقدم التكنولوجي يبدأ من أمريكا ثم ينتقل إلى دول أخرى، وهذا يؤدي بها إلى تطوير منتجات جديدة وتحقيق رواج السوق الأمريكية، وبالتالي توسع الطلب الأجنبي على مثل هذه السلع[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتجاهات التجارة الدولية ومحدداتها.

أولا: العوامل المؤثرة في اتجاهات التجارة الدولية

قدمت النظريات السابقة العديد من التفسيرات لقيام التجارة الدولية، حيث كل نظرية قدمت فكرة معينة عنها، وكان الاختلاف فيما بينها ينحصر في الأسلوب ومنهج التحليل، وبعد هذه النظريات ظهرت مجموعة من الاتجاهات الحديثة، التي تؤثر فيها العديد من العوامل، أبرزها ما يلي:

1.1. تعدد أسس قيام التخصص الدولي:

يعد التخصص سمة من سمات الحياة الاقتصادية المعاصرة، كما يعتبر وسيلة لزيادة الإنتاجية وخاصة لعنصر العمل، وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات. ويشير بعض الاقتصاديين الى تقسيم العمل هو عملية تجزئة العمل إلى أنشطة يتطلب كل منها التخصص بما يضمن القدرة على إنجازه بفعالية.

2.1. تنويع الهيكل الإنتاجي:

دافع اقتصاديو التنمية على توسيع نطاق الأسواق وسد احتياجات التنمية الاقتصادية، ولا يمكن الاعتماد على التخصص الذي يكرس التبعية الاقتصادية. مما طالبوا بضرورة تنويع الهيكل الانتاجي لتوسيع نطاق الاستيراد من خلال استيراد السلع النهائية، السلع الرأسمالية.... وغيرها، وبالتالي يؤدي إلى زيادة التشغيل والدخل مما يزيد من الطلب على السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى أن تنويع الهيكل الانتاجي يؤدي إلى زيادة الصادرات.

3.1. نفقات النقل:

[1] نورة بوكونة، (2012)، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص10.

ترتبط نفقات النقل بالمسافة والوزن والحجم، وأحيانا نجد تكلفة النقل والشحن والتخزين تعادل تكلفة الإنتاج، لهذا قد تكون سبب لقيام التجارة الدولية لأنها تؤثر على توطن السلعة.

غير أنها تتراوح بين 20% و40% من السلع المتعامل بها في الأسواق الدولية، كما أنها تصنف الصناعة إلى ثلاثة تصنيفات: صناعة قرب أماكن المواد الخام، وصناعة قرب أماكن الأسواق، وصناعة حرة بأي مكان.[1]

4.1. الاحتكارات الدولية

اختلف مشكل الاحتكار من فترة إلى أخرى، كانت في البداية احتكارات طبيعية نتيجة وفرة الموارد الطبيعية، لكن هناك احتكارات تشمل الشركات العملاقة التي تسيطر على الأنشطة الاقتصادية والتحكم في نقاط تصريف المنتجات في كل العالم، مثل شركات صناعة السيارات الكبرى للأسواق في مناطق من العالم.

5.1. التكتلات الاقتصادية:

يمكن القول بأن جهود التكامل هي لصالح الدولة من خلال منظومتين "خلق التجارة وتحويل التجارة". ويقصد بخلق التجارة التحول من منتجين غير أكفأ الى منتجين أكفاء بسبب التكامل، أما تحول التجارة فتعني التحول من منتجين أكفاء الى غير أكفاء، ولتحسين أداء اقتصاديات الدول المشاركة في التكامل تسعى الدول للدخول في التكامل مما يساهم في رفع كفاءة الموارد المتوفرة، وتعظيم الرفاهية[2].

بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤثر في التجارة الدولية قد تكون ذات نتائج إيجابية أو سلبية على دولة ما في سوق التجارة العالمي، وتتمثل على النحو التالي:[3]

أ- **الموقع الجغرافي**: يلعب دورا حاسما في تحديد نمط التجارة الدولية لأي دولة مثلا، الدول ذات المناخ المعتدل الموجودة في المناطق الساحلية تتميز بميزة جغرافية لتنمية التجارة الدولية، نظرا لراحة النقل والوصول إلى الأسواق العالمية. من ناحية أخرى، تعتبر المناطق ذات المناخ البارد عاملا مقيدا لتنمية التجارة الدولية، نظرا لتحديات حركة المرور في المناطق الجبلية الداخلية.

[1] جمال بوثلجة ،2018، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية ودورها في تفعيل عمليات التصدير في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص من 40/34.

[2] جمال بوثلجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 40، 41.

[3] Skyline,import and export متاح على الموقع, https://www.skylineexcport.com.tr01/02/2025.22:27

ب- **مستوى التطور الاقتصادي**: يلعب دورا حاسما في تحديد هيكل سلع التجارة الخارجية لأي بلد، فضلا عن موقعها في الساحة التجارية الدولية. تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بمستوى تنمية اقتصادية مرتفع، حيث تمثل وارداتها وصادراتها نحو نصف سكان العالم، ومن ناحية أخرى، تواجه الدول النامية تحديات تنموية واقتصادية تجعل تجارتها أقل نسبيا، نظرا للتخلف الاقتصاد.

ج-**دعم التصدير**: تقوم الحكومات بدعم أصحاب المشاريع الإنتاجية من خلال توفير القروض الميسرة وتسهيل عمليات التسويق للمنتجات على الصعيدين المحلي والعالمية، مما يساهم في زيادة الطلب على هذه السلع، بهدف تعزيز قيمة الأسهم المالية للشركات في السوق العالمية، لضمان منافسة السلع الوطنية والدولية في الأسواق العالمية.

د- **أسعار الصرف واحتياط الدولة والتضخم**: يعد التضخم من العوامل الرئيسية التي تؤثر على تطور التجارة الدولية، حيث بسبب ارتفاع أسعار السلع مع انخفاض قيمة العملة، هذا ما يدفع الشركات المحلية والمستهلكين للبحث عن المنتجات الأجنبية المتميزة بأسعار أقل، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التصدير، وبالتالي تصبح الصادرات المحلية غير منافسة في الأسواق العالمية، وذلك بسبب زيادة التكاليف المحلية وتفضيل السلع الأجنبية التي تتميز بأسعار مستقرة أو منخفضة.

هـ-**الطلب**: يعتبر عنصرا أساسيا في ديناميكية التجارة الدولية، فمثلا يمكن للطلب على النفط أن يؤثر على الأسعار وميزان التجارة للدول المصدرة والمستوردة للنفط. فعندما ينخفض الطلب على النفط ويتراجع سعره، قد تتأثر واردات الدول المستوردة، خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، وبالتالي يكون لها تأثير كبير على الميزان التجاري الإجمالي.

و- **قيود الاستيراد**: تفرض الدول قيودا جمركية على السلع الواردة من الخارج، مما يزيد تكلفة المنتجات الواردة على المستهلك. من خلال فرض رسوم جمركية تهدف السياسات الحكومية لجني الإيرادات ووضع حدود على قيمة الواردات، تلك القيود تؤثر بشكل مباشر على ميزان التجارة الخارجية للدولة على الاقتصاد بشكل عام.

ز- **التقدم التكنولوجي**: تطور التكنولوجيا وتوفر وسائل الاتصال والتواصل قد ساهما بشكل كبير في تجاوز تحدي البعد المكاني الذي كان يعتبر عائقا أساسيا في التجارة الدولية فإن هذه الوسائل الحديثة قد ساهمت في تقليل العوائق وتحسين فعالية عمليات التسويق والتبادل التجاري الدولي[1].

ثانيا: محددات التجارة الدولية:

[1]Skyline,import and export ,متاح على الموقع https://www.skylineexcport.com.tr،op.cit.

يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات تبين المحددات الرئيسية لهيكل التجارة الدولية:[1]

1.2. الاتجاه الأول: سطره آدم سميث ويرى أن هيكل الصادرات يتكون من قائمة السلع المنتجة من طرف الدولة نفقات أقل، بالإضافة إلى هيكل الواردات المتكون من قائمة السلع المنتجة بنفقات مطلقة أعلى، ومنه حسب آدم سميث فالتجارة الدولية تقوم على قانون النفقات المطلقة.

2.2. الاتجاه الثاني: رسمه "دافيد ريكارد" بحجة النفقات المطلقة لا تصلح لتفسير هيكل التجارة الدولية ليضع قانون " النفقات النسبية"، حيث على أساسه يتشكل هيكل الصادرات من قائمة سلع التفوق النسبي، في حين يتكون هيكل الواردات من قائمة سلع تنتجها الدولة بنفقات نسبية أعلى.

3.2. الاتجاه الثالث: رسمه "بورتر" من خلال وضع قاعدة الميزة التنافسية، حيث تقوم على تطوير فكرة الميزة النسبية وتحويلها إلى الميزة التنافسية لكي تتمتع إحدى الدول بميزة لإنتاج السلع من خلال قدرة عناصر الإنتاج على إحداث التبادل الدولي. وبالتالي يتحدد هيكل التجارة الدولية في ظل فكرة الميزة التنافسية على أساس تخصص الدول في تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية مكتسبة، في حين يتشكل هيكل الواردات من قائمة السلع التي تفتقر في إنتاجها إلى التميز التنافسي.

4.2. الاتجاه الرابع: قائم على قاعدة القدرة التنافسية، أي يعبر عن قدرة الدولة في تلبية احتياجات الأسواق العالمية وتحقيق مستوى معين على المدى الطويل.

[1] مريم عريبي ،2014، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 5.6.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية الدولية:

نظرا لقيام التجارة على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فإن الإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، الدولة قد تعتمد تابعا لاختلاف النظم الاقتصادية والأهداف معينة، إما فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الدولية:

إن اختلاف في تفسير قيام التجارة الخارجية، سوف يؤدي الى اختلاف التعامل أو في تنظيم هذا القطاع الحساس للاقتصاد الوطني، وهذا الاختلاف يترجم على أرض الواقع بما يسمى سياسة التجارة الخارجية والتي لها عدة تعاريف كما أن اختيارها يخضع لعدة محددات سيتم تناولها في ما يلي:

أولا: تعريف سياسة التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف لسياسة التجارة الخارجية، تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي. ومن بين تعاريف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:

- تعد السياسة التجارية مجموعة من التشريعات واللوائح الرسمية المعتمدة من طرف الدولة للسيطرة على التجارة الخارجية في مختلف دول العالم، كما تعمل على تحرير وتقييد النشاط التجاري الخارجي من العوائق التي تعيقها دوليا[1].
- يقصد بها كذلك موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي يؤسسها الأشخاص المقيمون على إقليمها مع الأشخاص المقيمين في الخارج[2].
- كما أنها مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة[3].

ومنه يمكن القول أن سياسة التجارة الخارجية هي تلك القوانين والإجراءات التي تسنها الدولة بغرض تنظيم التجارة الخارجية لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة.

---

[1] فريال فراح،2018، الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – حالة الجزائر –أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 31.

[2] حسن أحمد توفيق ،1988، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، دار النهضة العربية، القاهرة(مصر)، ص 19.

[3] شرف الدين ملال،2021، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 17

ثانيا: العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية

تتأثر سياسات التجارة الدولية عن تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي[1]:

1.2. مستوى التنمية الاقتصادية

يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة، فاحتلال الاقتصاد موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا من التجارة الخارجية، العكس بالنسبة لاقتصاد بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة تتسم بمرونة عالية، ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة، فتكون في أولى مراحلها في أسس الحاجة إلى وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل لاكتسابها خبرة فنية.

2. 2. الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

- فعلى مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية، يحتم على الدولة إتباع سياسة التجارة الخارجية أكثر ملائمة.
- أيضا الحالة الاقتصادية (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية، فمثلا تلجأ الدولة في حالة تضخم جامح إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات لتوازن الأسعار كذلك الاعتماد على الحواجز الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

أما على المستوى الدولي فإن تغير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات، وضغط استهلاكها المحلي[2].

[1] فيروز سلطاني،2013، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية – حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص 54.55.

[2] فيروز سلطاني، نفس المرجع السابق، ص 55.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع سياسة التجارة الخارجية

تهدف السياسة التجارية في أي دولة إلى العمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية، كما أنها تقسم إلى سياسة الحماية وسياسة حرية التجارة هاتان السياسيتان يؤثران على نمط وحجم التجارة مع العالم الخارجي.

أولا: أهداف سياسة التجارة الخارجية

تسعى الدولة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف، والتي من بينها[1]:

- حماية المنتجات الوطنية والصناعات المحلية الناشئة، في حالة إنتاج صناعة جديدة لدولة ما. ولا تكون ذات جودة وبمواصفات متميزة، وتكون عالية الكلفة مقارنة مع نفس المنتجات في الدول الأخرى. ومن ثم فإن الدولة هنا بحاجة إلى حماية تلك الصناعة الناشئة من المنافسة الضارة، لذا تعتمد إلى فرض قيود على المنتجات المشابهة لمنتجاتها.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال العمل على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات إلى أقل مستوى ممكن.
- حماية الاقتصاد الوطني، مثلا في حالة الإغراق أي البيع بسعر أقل من سعر التكلفة والإنتاج، بالإضافة إلى حالات التقلبات الخارجية مثل التضخم.
- إعادة توزيع الثروات بين كافة طبقات المجتمع، إضافة إلى حماية مصالح فئات محددة مثل المزارعين.
- المحافظة على استقرار المجتمع من خلال المحافظة على أمنه وتلبية حاجيات ومتطلبات أفراده.

ثانيا: أنواع سياسة التجارة الخارجية:

تدور سياسة التجارة الخارجية فيما بين نوعين رئيسيين من السياسات هما: سياسة حرية التجارة الخارجية، وسياسة تقييد أو حماية التجارة الخارجية على النحو التالي[2]:

2-1. سياسة حرية التجارة الخارجية:

عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تعمل على إزالة القيود المباشرة أو غير المباشرة، المالية أو الكمية، للعمل على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود. فتحرير التجارة الخارجية يرفع من حجمها ويعزز المنافسة، ويعمل على تحفيز الشركات على تطوير منتجاتها، والحفاظ على أسعار منخفضة وجودة عالية من أجل زيادة حصتها في السوق مما يحسن في المستوى المعيشي.

---

[1] النجاح السياسات التجارية الدولية، متاح على الموقع، https://www.annajah.net ، 05/02/2025، 14:25.

[2] أنيسة بركان،2022، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 01، جامعة البليدة، الجزائر، ص ص 27، 28.

2.2. سياسة حماية التجارة الخارجية:

هي سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية بالاعتماد على أدوات تقلل من الاستيراد، بهدف حماية الإنتاج الوطني من منافسة صناعات الدول الكبرى. وما جاءت به اتفاقيات منظمة العالمية للتجارة يهدف إلى تحرير التجارة بين دول الأعضاء، قد تتعارض الحماية من نشأتها تؤدي إلى عرقلة حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية:

لتطبيق السياسة التجارية على أرض الواقع وضمان فعاليتها وتحقيق أهدافها تعمد الدول إلى استعمال مجموعة وسائل تتعد وتختلف حسب حالة كل دولة وهي كما يلي:

أولا: الأدوات السعرية:

تسمى سعرية لأنها تؤثر في أثمان الواردات والصادرات، وهي كما يلي:

1. 1. الرسوم الجمركية:

هي ضريبة تفرض على السلع عند عبورها الحدود القومية للدولة سواء على الصادرات أو على الواردات، بهدف الحد من الواردات مقابلها، وكذلك حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية. والضرائب على الواردات أهم بكثير من الضرائب على الصادرات، وهي عادة التي تكون مقصودة عند الحديث عن الضرائب الجمركية بصفة عامة، أما الضرائب على الصادرات فإنها تكون على سبيل الاستثناء وتفرضها الدول المصدرة للمنتجات الأولية بهدف تحقيق إيرادات. كما أنها تأخذ ثلاث أنواع وهي:

- **رسوم جمركية نوعية:** تكون في صورة مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة المستوردة بغض النظر عن قيمة هذه السلعة، وتتميز هذه الرسوم بسهولة حسابها، غير أنها لا توفر معدل ثابت الحماية بسبب ثباتها حتى إن تغير السعر، كما أنها لا تراعي تحقيق العدالة الاجتماعية.
- **رسوم جمركية قيمة:** تكون في صورة نسبة من قيمة السلعة المستوردة، فإن قيمة الضريبة الجمركية ترتبط طرديا مع قيمة السلعة، حيث تتميز هذه الرسوم بأنها أكثر فعالية في حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية كما أنها تكون أكثر تحقيقا للعدالة الاجتماعية، وكذلك يصعب تحديد القيمة للسلعة المستوردة بسبب تلاعب المستوردين في الفواتير بهدف تخفيض عبء الرسوم الجمركية المفروضة على السلعة[1].

[1] محمود يونس، علي عبد الوهاب، أسامة الفيل ،2015، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص ص 136،137.

❖ **رسوم جمركية مركبة:** هذا النوع من الرسوم الجمركية يجمع بين نوعين السابقين معا، أي تكون في صورة مبلغ ثابت بالإضافة إلى نسبة من قيمة السلعة المستوردة. هناك تصنيفات أخرى للرسوم الجمركية، قد تكون على أساس الهدف منها أو غير ذلك، لكن أكثرها انتشارا واستخداما هي الرسوم الجمركية القيمة[1].

بالإضافة إلى أدوات سعرية أخرى: الإغراق، الإعانات، تخفيض سعر الصرف على النحو التالي[2]:

2.1 الإغراق: هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والخارج، مضافا إليه نفقات وغيرها من النفقات المتعلقة بانتقال السلعة من السوق الوطنية الى السوق الأجنبية وينقسم الى ثلاثة فروع:

✓ **الإغراق العارض:** والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

✓ **الإغراق قصير الأجل والمؤقت:** الذي ينتهي لتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

✓ **الإغراق الدائم:** المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

3.1 الإعانات:

وتتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المصدرين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق ربح لهم، وتقدم الدولة لهم إعانات تعوضهم فقدان الربح هذا ما يجعل المصدرين للتخلي على الربح السوقي والحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة.

4.1 تخفيض سعر الصرف:

تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق أهداف منها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات، مما يصبح ثمن السلعة المحلية أقل من ثمن السلعة الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية.

ثانيا: الأدوات الكمية

تنحصر أهمها في: نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر).

1.2 نظام الحصص[3]: يدور حول قيام الدولة الحكومة بتحديد أقصى حد للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني على أساس عيني وقيمي.

2.2 الحظر(المنع): يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية" ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

[1] محمود يونس، علي عبد الوهاب، أسامة الفيل، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2] سماعين جوامع، صليحة جعفر، 2021، أهمية أدوات سياسة التجارة الخارجية في تعزيز الشراكة والتدويل، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد رقم02، جامعة الوادي، الجزائر، صفحة 263.

[3] نورة بوكونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 25،26.

- **حظر كلي**: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينهما بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي؛
- **حظر جزئي**: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

2.2 . نظام تراخيص الاستيراد يكون تطبيقه مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

ثالثا: الأدوات أو الأساليب التنظيمية:

تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخله المبادلات الدولية منها:[1]

1.3. المعاهدات والاتفاقات التجارية:

المعاهدة التجارية اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول، بغرض تنظيم العلاقات التجارية تنظيما عاما يشمل المسائل التجارية والاقتصادية، وعادة تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة، ويمكن التمييز بين الاتفاق التجاري والمعاهدة في جوانب مختلفة فمن حيث المدة، فالاتفاق يكون أقصر من المعاهدة، ويتضمن تفصيلا أوسع من المعاهدة، كما أنه يعقد بناء على معاهدة بواسطة وزارة التجارة.

2.3 اتفاقات الدفع

هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وفقا من للأسس التي يوافق عليها، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.

3.3 الحماية الادارية

أحيانا يكون تأثيرها أكبر من الإجراءات للحماية الصريحة وذلك عن طريق الموقف المتخذ من السلطات الإدارية من خلال الهامش الذي قد تتركه النصوص التشريعية، أن تعرقل النشاط التجاري مع الخارج أو أن تضاعف من شدة التدابير المتعلقة بالحماية في الحالات التالية:

- التشدد في تطبيق التعريفة الجمركية، حيث يمكن للدولة أن تستفيد من البنود المتداخلة في التعريفة.
- التشدد في تقدير تقدير قيمة الواردات، حيث يمكن الاعتماد على أساس أسعار التجزئة في تقدير قيمه الواردات.
- التشدد في تطبيق الشروط الصحية، أو المبالغة في تقدير نفقات النقل لزيادة التكاليف.

وهناك مثال على الإجراءات الإدارية كأخذ العوائق غير الجمركية وهو أن رخص استيراد الجلود إلى اليابان تصدر في يوم واحد من السنة فقط، وهذا يعكس آلية بارعة في تقييد الواردات.

[1] حفيظة خضراوي، 2019، سياسة الإتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 39.

4.3. قواعد المنشأ

تعتبر متطلبات المكون المحلي والتي تحدد نسبة معينة من المنتج النهائي، مثلا بيع السيارات في أسواق البرازيل والأرجنتين والمكسيك وكوريا الجنوبية، فإن على المصنع الأجنبي أن يقوم بعمليات تجميع محلية تضمن حد أدنى من قيمة المنتج النهائي مصنعا محليا، ويعتبر هذا النوع محاولة لإبقاء جزء من قيمة المضافة للسلعة في يد الموردين المحليين.

5.3. معايير الصحة والبيئة والسلامة: فيما يتعلق بالسياسات المحلية التي تؤثر على التجارة مثل المعايير الصحية والبيئية ومعايير السلامة التي تطبق بواسطة الحكومة على كل المنتجات المحلية والأجنبية، مما تسعى معظم الحكومات في العالم الى حماية مواطنيها من استهلاك السلع الملوثة والناقلة الامراض[1].

[1] حفيظة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص من 42/39.

المبحث الثالث: علاقة الاقتصاد الرقمي بالتجارة الدولية –تجارب ناجحة–:

يستند الاقتصاد الرقمي في مجال عملياته على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لما لها دور في إلغاء كل الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم.

غير أن هناك عده تجارب ناجحة في تجسيد تطبيقات الاقتصاد الرقمي على المستوى العالمي والدول العربية خصوصا، التي كانت هدفا من للعديد من الدول الأخرى المهتمة برقمنة هذه القطاعات.

المطلب الأول: أثر رقمنة الاقتصاد على التجارة الدولية:

يؤثر الاقتصاد الرقمي على التجارة العالمية والأسواق وعلى المنافسة الدولية وغيرها وهي كالتالي:

أولا: أثر الرقمنة على التجارة العالمية:

عززت الرقمنة الاقتصاد العالمي بحوالي 200 مليار دولار، مع خلق حوالي 6 ملايين وظيفة، ويمكن رفع الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.75% وتخفيض معدل البطالة بـ 1.02% بمجرد رقمنة الدولة 10%

والشكل الموالي يوضح القيمة المضافة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال بالدول الأكثر تجاوب مع الاقتصاد الرقمي:

الشكل رقم 2-2 ترتيب الدول حسب القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنة 2017

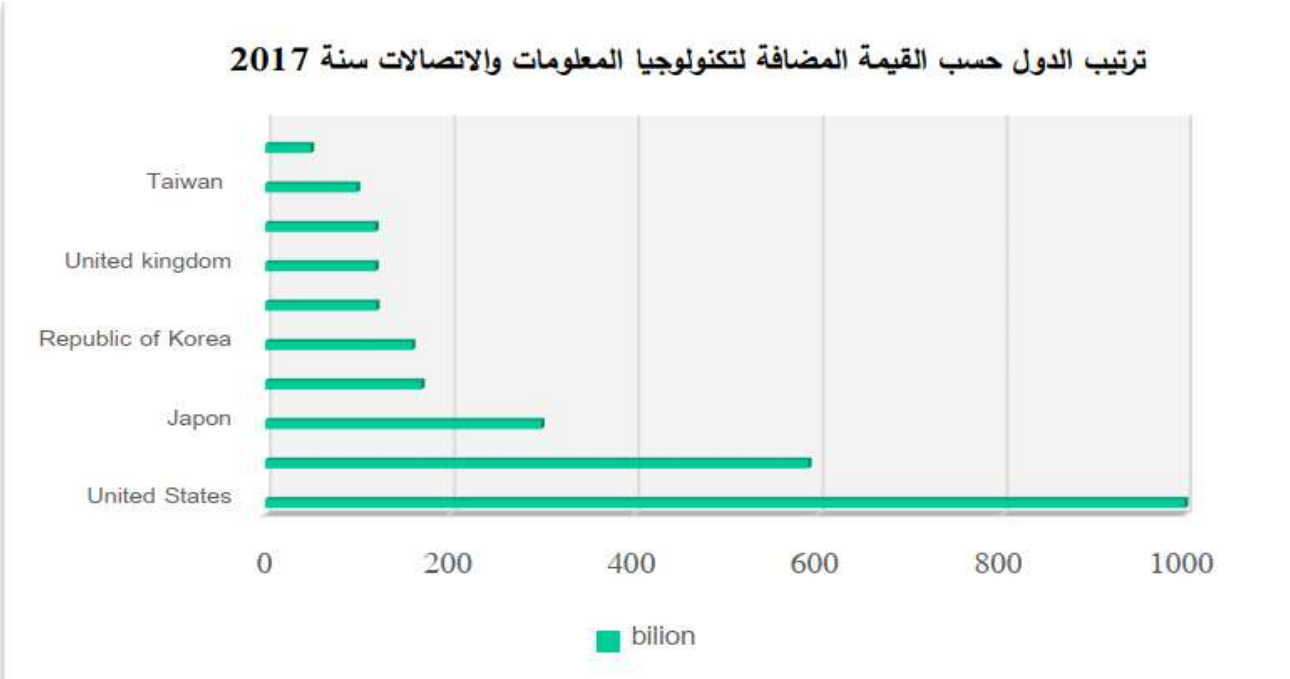

Source: UNCTAD, Digital Economy Report 2019, United Nations, Geneva and New York, 2019, P52.

من الشكل أعلاه يوجد بين البلدان فجوات رقمية واسعة، ويتوقف انتشار الاقتصاد الرقمي على مدى شيوع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي قدمت قيمة مضافة لناتج المحلي الإجمالي بالولايات المتحدة الامريكية بحوالي 1000مليار دولار سنة،2017التي تليها الصين بالمرتبة الثاني بـ590 مليار دولار، فهذه الدول أدركت حتمية الاستثمار

بمجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال لتحقيق نمو اقتصادي على المستوى العالمي. وتقدر القيمة العالمية للتجارة الإلكترونية بـ 29تريليون دولار في عام ،2017ما يعادل 36%من الناتج المحلي الإجمالي، اذ بلغت مبيعات المؤسسات التجارية إلى المستهلكين ما يزيد عن 3.9تريليون دولار، بينما بلغت مبيعات المؤسسات التجارية فيما بينها ما يزيد على 25.5تريليون دولار أي 87%من مجمل التجارة الالكترونية العالمية مما زاد حجم المعاملات التجارية بين دول العالم سنة 2017.

تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية الدول في تطبيق الاقتصاد الرقمي، فقدر حجم التجارة الإلكترونية بحوالي 35%من الناتج المحلي الإجمالي لها، بينما احتلت الصين المركز الثاني 34.8%من ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2017ويعمل في قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق العالم أكثر من 100مليون شخص بسنة 2015.

كما سجلت صادرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الحاسوب والمعلومات بالأعوام الاخيرة، نموا بنسبة 40%لتصل إلى 467مليار دولار، ومثلت تجارة سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 13%من تجارة السلع العالمية ب 2015[1].

ثانيا: التوجه الرقمي والأسواق المالية:

1.2. رقمنة التمويل:

أصبح التمويل ذو الطابع الرقمي حتميا بجميع الخدمات المالية، إذا تعمل مؤسسات الائتمان على الحد من عدد الموظفين والمكاتب الاستشارية وتوظيف المزيد من التقنيين.

وبفضل تطوير الامكانيات الرقمية، أصبحت البنوك قادرة على منافسة المؤسسات المالية. خاصة وأن جميع المعاملات تجرى على الانترنت مما يتيح المستثمرين والمقترضين فرصة تتبع حركة أموالهم الخاصة. ويعود الإقبال على المعاملات الرقمية إلى ثقة ووعي العملاء في إجراء العمليات المصرفية أكثر سرعة مع الانترنت[2].

2.2 من التداول التقليدي إلى التداول الإلكتروني:

مع التحول من نظم التداول التقليدية إلى نظم التداول الإلكتروني، تحسنت الأوضاع بالبورصة، حيث عانت البورصات التقليدية من عدم إفصاح الشركات المدرجة عن ميزانياتها[3].

[1]UNCTAD, **Digital Economy Report 2019**, United Nations, Geneva and New York, 2019.p15.

[2]الجزيرة ،كيف غير الاقتصاد الرقمي السوق المالية؟، متاح على موقع الجزيرة،https: www.aljazeera.net// .07/02/2025. 16:30

[3]بورصة عمان،Amanstock Exchange، متاح على موقع//www.ase.com.jolar:https ، تاريخ الاطلاع.09/02/2025 11:41.

حيث تمكن البورصة الإلكترونية من تداول الأوراق المالية بمجرد إدخال أوامر الشراء والبيع لنظام التداول الإلكتروني التي مكنت من إجراء عمليات التسوية في أوقات قياسية مما أدرك المستثمر بفحص أوامره ومتابعة المحفظة الاستثمارية[1].

ثالثا: أثر الاقتصاد الرقمي على المنافسة الدولية:

تمنح الرقمنة فرصة تسريع خطى التنمية الاقتصادية. حيث زادت حدة المنافسة بين المؤسسات التجارية والمالية وذلك عندما يتعلق الأمر بالرقمنة، كما أوضحت الدراسات أن المعاملات الرقمية كاستخدام التطبيقات لإنهاء الصفقات التجارية الدولية صارت مهمة اليوم بنسبة 67%سنة 2018، مما أصبحت الرقمنة أداة تنافسية لتعزيز قوة الدول، كما أنها تضمن خفض تكاليف الحواجز التجارية الدولية و تيسير دخول شركات جديدة للتنافس عبر المنصات الرقمية لزيادة الإنتاجية، وبالتالي بالاقتصاد الرقمي دور في اكتساب الميزة التنافسية [2].

رابعا: التحول الرقمي وحقوق الملكية:

الرقمنة الشاملة لمستندات الشركة وإمكانية الوصول إليها من كل دول العالم يزيد من خطر ضياع الملكية وتفشي الجرائم الإلكترونية من طرف المتسلسلين الدوليين. ويمكن أن يتسبب الضرر الناتج عن تكاليف إستيراد الملفات التالفة، في حين تلعب تقنية أمن المعلومات وتشفير البيانات دورا مهما بحيث لا تفوق مساوئ التحول الرقمي مزاياه.[3]

المطلب الثاني: تجربة –ميناء روتردام هولندا –والصين لتطبيقات الرقمنة الداعمة للتجارة الدولية:

تتمتع هولندا باقتصاد متطور يلعب دورا هاما في الاقتصاد الأوروبي، خاصة القطاعات الرائدة في التجارة والموانئ البحرية لما لها أهمية على التجارة الخارجية والتواصل مع الأسواق العالمية، حيث أن في العصر الحالي استطاعت الإنترنت أن تغير النمط التقليدي للتجارة الخارجية، فالتجارة الإلكترونية أعادت بناء علاقات إنتاج جديدة لاستقرار نمو التجارة الخارجية، فالصين اتجهت على هذا المسار لتعزيز التجارة الصينية عبر الإنترنت.

أولا: ثورة الموانئ الرقمية –ميناء روتردام هولندا–

منذ بداية التجارة البحرية لعبت الموانئ دورا مركزيا في التنمية الاقتصادية وفي عالم اليوم يتم نقل 80% من حجم تجارة البضائع عبر الطرق البحرية.

[1] محمد أحمد الجيزاوي ،(2019)،أسواق الأوراق المالية و حلول الإدارة الإلكترونية، دار e.katubitd،انجلترا، ص ص 207،208.

[2] Florianw.bartholomae,(2018),Digitaltrantorationinternationnal compétition and sepécialisation,ces:fo forum,volume19 pp23.24.

[3] متاح على موقع portal/ar///www.wipo-int:https 20:17,/09/02/2025.

وفي كثير من البلدان أسهم تطوير البنية التحتية للموانئ ورفع جودة الأداء، لكن بالطبع ليس كل الموانئ سواء، فهناك بعض الموانئ تتعدى أهميتها الاقتصادية حدود دولتها وتصبح بوابة لقارة بأكملها.

ميناء روتردام في هولندا واحد من تلك الموانئ، فهو أهم وأكبر من تلك الموانئ جميعا، كما أنه محاط بالمراكز الصناعية ذات الكثافة السكانية العالية وتحديد منطقة روتردام الألمانية وباريس ولندن.

ومع تنامي التحديات التي يواجهها ميناء روتردام في الحفاظ على مكانته العالمية المميزة، كان عليه أن يتبنى استراتيجية تتلاءم مع التغيرات الجارية في مجال تكنولوجيا الموانئ. حيث قام ميناء روتردام بإنشاء توأم رقمي في للميناء لتتبع تحركات السفن والبنية التحتية، وتلك النسخة الرقمية ستعمل على تحسين الكفاءة، فبرنامج البنية التحتية الذكية التي تخطط هيئة الميناء لتطبيقه سيحول الميناء من ميناء فعلي إلى ميناء رقمي، بهدف تمكن السفن من الدخول والخروج من الميناء بشكل مستقل، و من خلال زيارة هيئة الموانئ البريطانية تم التعرف على أنه تم قطع شوط كبير في عملية الرقمنة، فقد تم تحديد أبعاد الأشياء وإدماجها في المعلومات الجغرافية، من خلال إنترنت الأشياء تقوم هيئة الموانئ بجمع البيانات في السحابة واتاحتها عبر وسائل مختلفة[1].

ثانيا: التجارة الإلكترونية في الصين:

أصبح التسوق عبر الإنترنت أكثر شيوعا على مدار السنوات الماضية مع أحدث التطورات في التكنولوجيا، وأصبحت الإنترنت مكانا مهما بشكل متزايد، وأصبح لدى المزيد من الاشخاص إمكانية الوصول إلى المنصات عبر الإنترنت.

تسمح أفضل المواقع التجارة الإلكترونية للمستهلك العادي بمقارنة الأسعار، وفي معظم الأحيان، يجد صفقه أفضل من المتاجر في الشارع. مثلما في الصين تعد أفضل مواقع التجارة الإلكترونية، نظرا لسكانها البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة، من أكبر مواقع التجارة الإلكترونية في العالم.

1.2. مستخدمي الإنترنت في الصين:

ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في الصين إلى 103 ملايين شخص بزيادة قدرت 9 ملايين مستخدم في النصف الأول من العام الجاري، كما أفاد تقرير للمركز الصيني لمعلومات الإنترنت أن مثل هذا النمو يمثل زيادة بنسبة 18.4% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وأوضح أنه رغم كون الصين ثاني أكبر سوق للإنترنت في العالم إلا أن نسبة إستخدامها لا تزيد عن 7.9% فقط مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي يستخدم 67% من سكانها الإنترنت.

[1] هشام محمود، ميناء روتردام الهولندي .. نقطة توزيع استراتيجية لأروبا يراهن على الرقمنة و البيانات، متاح على الموقع، https: //www.aleqt.com/ 45.:20,;07/02/2025

حيث أوردت صحيفة "تشاينا ديلي" أن نحو 20% من مستخدمي الإنترنت أجروا عمليات شراء عبر الشبكة وأن مجمل المعاملات التجارية المعتمدة على الإنترنت خلال الأشهر الستة من العام الجاري يمكن أن تصل إلى عشرة مليارات يوان..[1].

والشكل الموالي يوضح عدد مستخدمي الانترنت في الصين من2018إلى 2022 مع التوقعات حتى عام 2027(بالملايين).

الشكل رقم(2-3) : عدد مستخدمي الأنترنت في الصين من2018إلى 2022 مع التوقعات حتى عام 2027 (بالملايين)

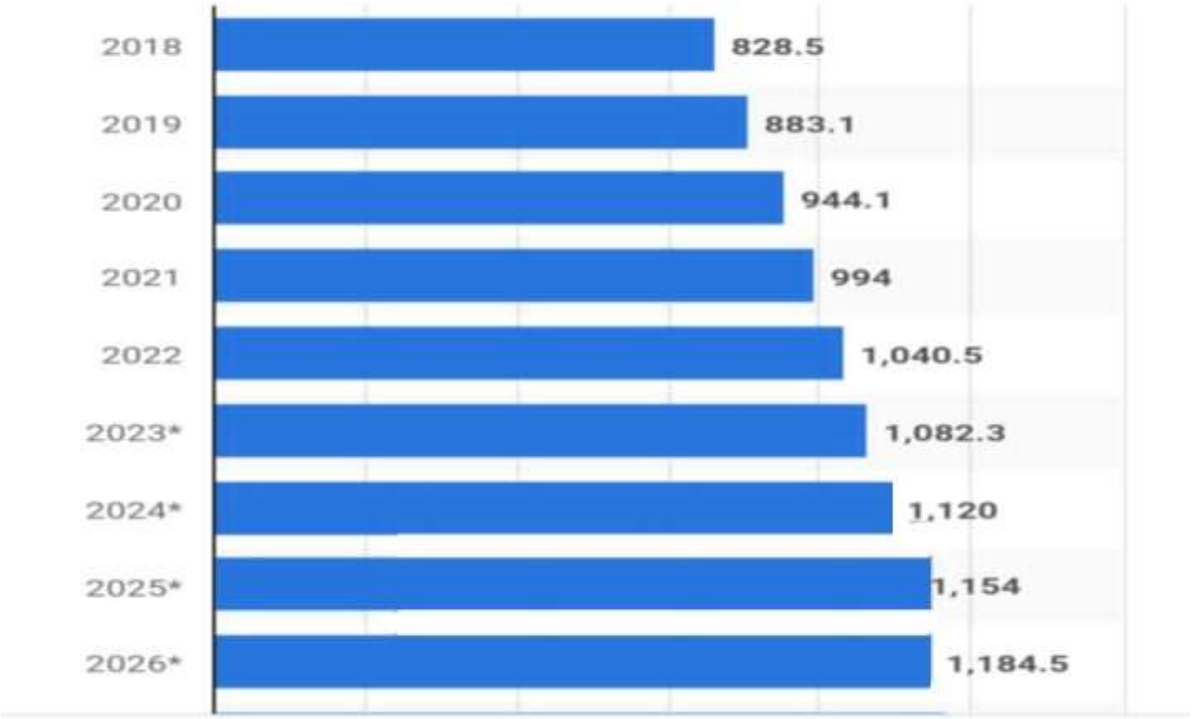

المصدر: لالين تومالا، عدد مستخدمي الانترنت في الصين 2018-2027، متاح على الموقع http://www.statista.com، 07/02/2025، 17:59.

2.2 طريق الحرير الالكتروني:

تعد مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها بكين عام 2013 أبرز المبادلات الصينية على المستوى الدولي، بهدف تسهيل التجارة الدولية وتعزيز الترابط الاقتصادي.

[1] ريهام عبد الله، عدد مستخدمي الإنترنت في الصين يصل لـ 1.1 مليار شخص، متاح على الموقع https://www.cdn.ampprojet.org، تاريخ الاطلاع 07/02/2025، 01:18.

وبدأت الأضواء تسلط على ما يوصف بأنه "طريق الحرير الرقمي" وهو الجانب الرقمي لمبادرة "الحزام والطريق" الصيني، ويشمل مشروعات متنوعة بين شبكات لاسلكية وكاميرات مراقبة وكوابل بحرية و أقمار صناعية.

وكما بينت الأبحاث بأن "طريق الحرير الالكتروني" من أهم الركائز السياسية الخارجية للصين، والتي تهدف الى تسريع قدرة تنافسية الدول الواقعة على طول "الحزام والطريق"، والاستفادة من التجربة الصينية الرائدة في مجال التنمية الرقمية، ومراقبة التغيرات في مسارات التجارة الدولية مع صعود العامل الرقمي في التعاملات الدولية[1].

فإن مبادرة الحرير، خطة صينية هدفها إعادة إحياء طريق الحرير التجارية البرية والبحرية.

أما مبادرة طريق الحرير الرقمية فمن أهدافها الرئيسية:

- تصدير تكنولوجيا الاتصالات والانترنت عبر مشاريع بنى تحتية وامدادات Fibre otiques.
- نقل النموذج الصيني لإدارة الانترنت.[2]

3.2 وسائل استخدام التجارة الالكترونية في الصين

تعددت الوسائل لتطبيق التجارة الالكترونية في الصين، من أهمها ما يلي:[3]

1.3.2 التجارة الالكترونية عبر الهاتف المحمول:

هذه الطريقة هي المصدر الرئيسي للتسوق عبر الإنترنت، ويعد عاملا أساسيا في زيادة الشعبية بسبب الراحة.

كما أن المستهلكون الصينيون يعتمدون على تطبيقات مثل Alipay و wechatpay union pay لمنصات التسوق عبر الإنترنت في الصين.

2.3.2 سوق التجارة الالكتروني المحلي:

وتتطلع العلامات التجارية العالمية الى الصين باعتبارها أرض الفرص الجديدة ذات إمكانات النمو الهائلة. وبينما لا تزال هناك فرص كثيرة للعلامات التجارية العالمية في السوق الصينية.

3.3.2 توفر منصات بث الفيديو:

تم انشاء منصات بث الفيديو في الصين على سبيل المثال :youku و douyin و VideoTencent، حيث تجاوزت الوظائف داخل هذه المنصات ما يسمح بالنجاح في استراتيجيات التجارة الالكترونية والتسويق.

4.3.2 التجارة الالكترونية عبر الحدود:

[1] عبد القادر محمد علي، طريق الحرير الرقمي .. كيف تنشئ الصين البنية التكنولوجية بإفريقيا، متاح على الموقع https://www.trtavabi.com 05/02/2025 14 :16.,

[2] مهارات NEWSمبادرة طريق الحرير الرقمية : الصين تصدر حوكمتها للأنترنت، متاح على الموقع www.maharat-news.com ,05/02/2025 05.:23,10

[3] التجارة الإلكترونية في الصين، سوق التجارة الإلكترونية في الصين، متاح على الموقع www.asiatio.com , 05/02/2025 25.:14

شكلت التجارة الالكترونية عبر الحدود في الصين حوالي 18. 100 مليار دولار من مبيعات التجزئة.

ومنذ عام 2017 ارتفع الى 164.29 مليار دولار ولا يزال ينمو بإستمرار.

حيث تزداد شعبية التجارة الالكترونية عبر الحدود بسبب سهولة الوصول إليها وفرق الأسعار في الحصول على العلامات التجارية الاجنبية.

5.3.2. التجارة الالكترونية دون اتصال بالإنترنت:

افتتحت شركتا JD وAlibaba، منافذ بيع بالتجزئة في جميع أنحاء البلاد، علاوة على ذلك Hema تعتبر سلسلة شهيرة مملوكة لشركة علي بابا في الصين والتي تدمج تجربة السوق عبر الإنترنت دون اتصال بالإنترنت[1]

المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة لتطبيقات الرقمنة الداعمة للتجارة الدولية

ساهمت شبكة الإنترنت في تغيير وجهة دولة الإمارات العربية المتحدة نحو مزيد من الرقمنة في معظم الجوانب، لتصبح تقنية الإتصالات إحدى الركائز الأساسية في التنمية والتطوير.

واستفادت دولة الإمارات من تقنية شبكة الإنترنت لتعزيز الحكومة الذكية والإمارات الرقمية التي تعتمد على التحول الرقمي أحد الأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات.

أولا: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الامارات

حرصت دولة الإمارات على إستخدام تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات لتقديم الخدمات الحكومية بالسرعة المطلوبة فضلا عن خدمات مصممة وفقا لرغبة المتعاملين.

ظهر الدرهم الإلكتروني في عام 2001 كأول خدمة إلكترونية تطلقها الدولة لدفع الرسوم الحكومية وغير الحكومية.

وبعدها جاءت فكرة تحقيق برنامج الحكومة الإلكترونية الشامل لدولة الإمارات. وفي عام 2013 أطلقت حكومة الإمارات الرقمية من أجل توفير الخدمات للجمهور، من خلال الهواتف والتطبيقات النقالة، والطائرات بدون طيار، والربوتات.

تبوأت الامارات المركز الأول عربيا والـ 26 عالميا في مؤشر الجاهزية الشبكية في (NRI)، والذي يقيس قدرة اقتصاد معين على الإنتفاع من تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات لزيادة المنافسة والتطور.

وإحتلت المرتبة الأولى على مؤشرات تأثير الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحسين الخدمات الحكومية، ونجاح ترويج هذه التكنولوجيا. حيث تمتلك دولة الإمارات واحدة من أفضل الشبكات الاتصال عالميا، فضلا عن البنية التكنولوجية المتطورة.

[1] التجارة الإلكترونية في الصين، سوق التجارة الإلكترونية في الصين، متاح على الموقع www.asiatio.com , مرجع سبق ذكره.

وأثبتت عمليات التقييم والقياس التي تقوم بها هيئة تنظيم الإتصالات والحكومة الرقمية جودة شبكة الاتصال، أنها لا تتجاوز 0.25 % من نسبة الانقطاع في مكالمات الهاتف المتحرك كما أن دولة الامارات أول ما قدم شبكات الجيل الثالث والرابع للهاتف المتحرك على مستوى المنطقة. ومن أوائل دول العالم في البدء بإختبارات شبكات الجيل الخامس.[1]

ولكل من هذه المؤشرات التالية والجدولين التاليين يوضحان ذلك:

الجدول رقم (2-3): مؤشرات إستخدام الأفراد لتكنولوجيا المعلومات والإتصال – حسب النوع – (2021-2019).

السنة	المؤشر	% النسبة / النوع	
		ذكور	إناث
2019	نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتف متحرك	%99.8	%100
2020	نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتف متحرك	%100	%100
2021	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت ويمتلكون هاتف متحرك	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، متاح على الموقع https://tdra.gov.ae ، 11/02/2025، 20:20.

الجدول رقم (2-4): أنشطة الإنترنت التي قام بها الأفراد خلال 3 أشهر الأخيرة من (2019-2022).

السنة	النسبة	النشاط
2019	%62.5	الحصول على معلومات عن السلع والخدمات
2020	%72.4	
2021	%73.4	
2022	%75.5	
2019	%16.6	الحصول على معلومات من الهيئات الحكومية العامة
2020	%46.8	
2021	%47.4	
2022	%75.5	

[1] تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الحكومة، متاح على الموقع https://u-ae ، 13/02/2025، 21:09.

2019	%26.3	وضع طلبات شراء أو شراء سلع أو خدمات
2020	%62.7	
2021	%63.5	
2022	%66.0	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على هيئة تنظيم الاتصالات و الحكومة الرقمية، متاح على الموقع https://tdra.gov.ae ، 11/02/2025 21:45.

ثانيا: البنوك الإلكترونية في دولة الإمارات:

يعمل العصر التكنولوجي على تغيير مشهد البنوك في الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير. فالبنوك الرقمية الرائدة تركز بشكل أكبر على توفير حسابات مصرفية رقمية مريحة وآمنة في آن واحد. أصبحت تقدم خدمات مصرفية أكثر سهولة وبسرعة فائقة[1].

ومن أهم البنوك الرقمية في الإمارات العربية المتحدة وهي كالآتي:

1.2. بنك الخليج الرقمي:

بنك رقمي يقدم مجموعة من الخدمات المالية ويسهل عمليات العرض والطلب في أسواق العملات الأجنبية والعربية، وكذلك الإيداع بعدة عملات سواء كانت عربية أو أجنبية أم عملات رقمية، وهو بنك توافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات للتمويل والخدمات المصرفية والإستثمار والإيداع والسحب.

كما أنه يوفر خدمات تتمثل: في بيع وشراء العملات النقدية الأجنبية والعربية والذهب والعملات الرقمية، يقدم خدمات الدفع عبر الإنترنت والتحصيل وسداد الفواتير، توفير السرية التامة في كافة التعاملات المصرفية بين البنك والعميل بنظام لتشفير البيانات، إنجاز وتنفيذ المعاملات المالية دون قيود زمانية أو مكانية، تقديم عمولات رمزيه لعمليات التحويل والسحب، السرعة الفائقة في إجراء معاملات التحويل المالي وبشكل آمن[2].

2.2. بنك الامارات دبي الوطني:

أطلق بنك الإمارات دبي الوطني بنك الأعمال الرقمي،E20، في عام 2019 مع E20 سيتمكن العملاء المحتملون من إنشاء حساب أعمال رقمي، من خلال E20 الذي يعرف مدى إنشغال الأشخاص عند إدارة الأعمال، بغض النظر عن حجم العمل، بنك الإمارات دبي الوطني،E20هو بنك رقمي يعطي الأولوية لسلامة الشؤون المالية للشركات

[1] إنفست جلاس، أفضل البنوك الرقمية في أبو ظبي لعام 2023، متاح على الموقع، https://www.investg.com، تاريخ الاطلاع13/02/2025، 23:35.

[2] خالد، أفضل البنوك الرقمية في الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع، https://www.toall.com، تاريخ الاطلاع09/02/2025، 9:10.

بينما يمنح الأدوات اللازمة لها بفعالية، ويمكن تنزيل تطبيق الخدمات المصرفية الرقميةE20 على AppStore للتمكن من فتح الحسابات بسهولة[1].

3.2 مصرف أبو ظبي الإسلامي "أموالي":

أموالي هو بنك رقمي أسسه صرف أبو ظبي الإسلامي، موجه للشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال ADIB مصرف أبو ظبي الإسلامي يتم فتح حساب أموالي، يمكن من إرسال الأموال وإنفاقها وتتبعها وإدخارها، سيمكن من حصول المستخدمون على بطاقة الإنفاق اليومي، وكذلك سحب الأموال من أجهزه الصراف الآلي، وأيضا إجراء عمليات الدفع عبر الإنترنت.

غير أن ADIB أنشأ تجربة مصرفية رقمية جديدة متاحة للمقيمين في دولة الإمارات تسمى بـ SmartBanking. وبفضل القدرة على التحكم في الحسابات المصرفية مباشرة من الهواتف الذكية، بالإمكان الإضمام إلى هذا البنك الرقمي. حيث تعرف SmartBanking ما يحتاجه المستخدمون المعاصرون في بنك رقمي فقط، و من خلال مجتمع واسع عبر الإنترنت يسمى بـ Money Smart، سيتم التواصل مع المصرفين الرقميين الآخرين في جميع أنحاء الشرق الاوسط[2].

4.2 مصرف الشارقة الإسلامي:

أعلن مصرف الشارقة الإسلامي عن إطلاق حساب"DigitaLsib" الرقمي الجديد، الذي يتيح للعملاء إمكانية فتح حساب إلكتروني عن طريق تطبيق المصرف الذكي، بشكل فوري وبإجراءات سهلة وبدون حد أدنى للرصيد، حيث كان إطلاق هذا الحساب بهدف توسيع خدمات الرقمية لمصرف الشارقة، وتوفير العديد من الخيارات التي تمنح العملاء مرونة أكبر للحصول على الخدمات التي تلبي طلباتهم، وتتيح لهم ميزات وتسهيلات تتضمنها هذه الخدمة.

كما أن هذا الحساب الرقمي الجديد للمصرف " SibDigital"، يتميز بإمكانية الحصول على أرباح شهريه بشرط الحفاظ على حد أدنى للرصيد بقيمه 5000 درهم في الحساب، إلى جانب إتاحة المجال لربط البطاقة من خلال "سامسونج باي" و "آبل باي". ويتمتع صاحب الحساب بحق الحصول على خدمة "تيسير"(الراتب المقدم) في حال تم تحويل راتبه الى المصرف، إضافة الى حوالات محلية ودولية[3].

ثالثا: نظام الدفع الإلكتروني في دولة الإمارات:

[1] الأكاديمية العربية للأعمال،Gulf Crypto Bank، متاح على الموقع https://www.abacademyco.com، تاريخ الاطلاع08/02/2025 ، 18:12.

[2] خالد، أفضل البنوك الرقمية في الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع https://www.toiall.com ،مرجع سبق ذكره.

[3] الخليج، ما هو التوقيع الالكتروني في الموثق الإمارات، متاح على الموقع https://www.alkhalej-ae ، تاريخ الاطلاع 10/02/2025، 19:27.

نظرا الأهمية نظم الدفع القطاع المالي، تولى بنك المركزي دور مهم في دعمها وتطويرها إضافة الى إنشاء وحدة متخصصة لمراقبتها ولتعزيز فعاليتها وفيما يلي أهم النظم:

1.3. الدرهم الإلكتروني:

هو عبارة عن برنامج أطلقته وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة 2001 لتطوير بوابات بوسائط الإتصال المختلفة لتحصيل رسوم خدمات إيرادات الحكومة الاتحادية ببطاقات خاصة مسبقة الدفع للإرتقاء بعمليات تقديم الخدمات العامة. تعد منظومة الدرهم الإلكتروني إنجازا تقنيا ذكيا لوزارة المالية، وتمثل بطاقاتها، وسيلة ذكية لدفع رسوم أكثر من 500 خدمة حكومية من الوزارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص.

حيث تتميز المنظومة وهي الأحدث عالميا بتعدد أنواع بطاقاتها، حيث تسعى وزارة المالية الى الإنطلاق بالدرهم الإلكتروني الى أفق جديدة يتلائم مع احتياجات المتعاملين والمستجدات في الدولة[1].

2.3. التوقيع الإلكتروني:

يتكون التوقيع الإلكتروني من حروف أو أرقام أو رموز أو صوت أو نظام أو معالجة يأخذ الشكل الإلكتروني، ويكون ملحقا أو مرتبطا منطقيا برسالة إلكترونية وممهورا ببنية توثيق الرسالة واعتمادها. ويعتمد التوقيع الإلكتروني في الرسائل الإلكترونية إذا يسمح بتحديد صاحب التوقيع (المرسل)، ويميزه عن غيره ليكون التوقيع الإلكتروني قوة الإلزام القانوني نفسها للتوقيع باليد.

ولاستعمال التوقيع الإلكتروني، يجب الحصول على شهادة المصادقة الإلكترونية والتي تصدر عن مزود الخدمات التصديق، ويتم تأكيد هوية صاحب أداة التوقيع الإلكتروني.[2]

3.3. المحفظة الإلكترونية:

تشهد المحافظ الإلكترونية إنتشارا متسارعا في الإمارات، في ضوء الاعتماد عن المتزايد على الابتكارات والحلول الرقمية التي أصبحت تشكل جزءا أساسيا من ثقافة سكان الدولة، ممن يفضلون إستخدام خدمات وأدوات مصرفية مريحة وجديدة. وتتيح المحافظ الالكترونية عدة مزايا لمستخدميها في الإمارات، بما يشمل إتمام المعاملات المالية بطريقة سريعة وآمنة، وتوفر منصة واحدة ومتكاملة للمعاملات المالية. و على سبيل المثال المحافظ الإلكترونية، محفظة النقد الرقمي للإمارات[3] (KLIP) .

---

[1] تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الحكومة، مرجع سبق ذكره.

[2] الخليج، ماهو التوقيع الإلكتروني في الموثق الإمارات؟، الموقع https://www.alkhalej-ae مرجع سبق ذكره .

[3] مصرف أبو ظبي الإسلامي، ماهي المحافظ الإلكترونية الأنسب لتلبية احتياجاتكم ؟ https://www.adib.com ، تاريخ الاطلاع 15/02/2025، 12:48. .

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل الى الجوانب النظرية للتجارة الدولية، ورغم التعدد التعاريف المقدمة لها إلا أنها تتفق حول دورها الفعال في تحقيق التنمية والنمو وربط المجتمعات ببعضها البعض، ويمكن ارجاع السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية الى مشكلة الندرة النسبية بالدرجة الأولى، كما أن هذا القطاع الاستراتيجي تؤثر فيه عوامل متعددة طبيعية كانت أو اقتصادية أو غيرها والتي تحد من تطوره وتوسعه وقد تعددت الآراء في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية وذلك بدأ بالتجاريين الذين يعبرون يعتبرون أول مفسري التجارة الدولية، لكن آرائهم لم ترتقي لتصبح نظرية، وقد توالت بعدها كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية والتي تعتبر الأساس النظري لقيام النظرية الحديثة وقد جاءت النظريات مكملة لبعض البعض ومدعمة لمبدأ التخصص وتقسيم العمل.

لذا فكل دولة سعت إلى تنظيمها من خلال فرض سياسات تجارية تتمايز ما بين التحرير أو الحماية حسب توجه كل بلد وظروفه الاقتصادية والاجتماعية. فهناك من يدعو الى التدخل المباشر والقوي للحكومة في هذا القطاع وتقييد عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة الحماية التجارية مستندا بالعديد من الحجج منها حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني وفي المقابل هناك من يدعو الى فك القيود على عملية التبادل التجاري أو ما يسمى بسياسة تحرير التجارة الدولية لأنه يرى في ذلك مكاسب عدة تعود على الدول المتبادلة، منها الاستفادة وتقسيم العمل بين الدول العالم وانتقال التكنولوجيا بحرية بين دول العالم ما يضمن رفاه الدول على حد سواء.

ولقد كان الأداء الباهر لتجربة هولندا في رقمنة الموانئ، الصين في التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية في الامارات بالتجارب السابقة يعكس ان الاقتصاد الرقمي لا ينفصل عن أداء الاقتصاد ككل ويعد من بين أهم الجوانب المؤثرة على نمو التجارة الخارجية، وذلك لتقديمه فرصا تنافسية كتخفيض التكلفة وتقليص وقت المعاملات التجارية العابرة للحدود، فهذه الدول استطاعت ان تخطو خطوة كبيرة في مجال تجسيد تطبيقات الاقتصاد الرقمي وتعزيز تجارتها الخارجية، اذ بإمكان الجزائر الاستفادة من هذه التجارب لدعم تجارتها الخارجية وتفعيلها ويتوقف نجاحها لمدى توفر متطلباتها خاصة برقمنة المجالات الداعمة للتجارة الخارجية وتخطي تحدياتها، وهذا ما سيتم دراسته بالفصل الموالي.

الفصل الثالث: أثر الاقتصاد الرقمي على الاقتصاد والتجارة الدولية في الجزائر

تمهيد:

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد غني بالثروات من نفط وغاز وغيرها، التي تمثل نقاط قوة له، أما أكبر نقطة ضعف في كونه اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات. كما انه مر منذ الاستقلال بعدة مراحل لتحقيق التنمية، من ثم تبنت الدولة المخططات التنموية ثم تحولت من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد السوق، هذا ما دفعها لإبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي بسبب الديون المتعثرة، مما نتج عنها التبعية الاقتصادية. وعلى الرغم من هذا يحاول الاقتصاد الجزائري الاندماج في الاقتصاد العالمي. حيث تسعى الجزائر جاهدة لتحويل جميع معاملاتها رقميا، لكنها واجهت العديد من التحديات التي عرقلت جميع خططها المستقبلية، وبالاعتماد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال أدى الى ظهور مصطلحات جديدة في الاقتصاد على غرار التجارة الالكترونية، البنوك الالكترونية وغيرها.

ولمواكبة العصرنة الإلكترونية التي يعيشها العالم اليوم، لا تتعدى الجزائر حتى المستوى الأدنى المطلوب للاندماج فيها، وان تطور ورقمنة القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية الدولية متعلق بما توفره الدولة من بنى تحتية وقوانين منظمة لعالم الرقمنة في كل المجالات، والجزائر كغيرها من الدول تسعى الى تعزيز تجارتها الدولية من خلال زيادة الشفافية وفرص التوظيف الفعال للموارد وضبط إيرادات الدولة وسلامة تحصيلها لتحسين تنافسية الاقتصاد.

وسيتم التفصيل في ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: واقع وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي والتجارة الدولية في الجزائر.

المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري

كان الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي يغلب عليه الطابع الزراعي والبعض من الصناعات الحرفية، أي انه اقتصاد متطور يتصف بالتكامل بين القطاعات. ما الذي عمله الاستعمار الفرنسي استعمار استغلالي، يريد ان يجعل الجزائر موطنا ثان لفرنسا. وهذا ما جعله يغير هيكل الاقتصاد الجزائري لخدمة فرنسا، وجلب المعمرين ومنحهم الجنسية الفرنسية.

وفي ظل إنتقال الجزائر في اقتصادها من التسيير الموجه الى آليات السوق، ومحاولات اصلاح متتالية، لكن هذه الإصلاحات لم تستوف أهدافها. من رغم غنى الجزائر وامتلاكها للمقومات، إلا أن نمو اقتصادها كان بطيئا مقارنة بإمكانياتها المرتبطة بقطاع المحروقات (المحرك الرئيسي له).

المطلب الأول: التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري (1830– 1966) مر الاقتصاد الجزائري في تطوره بمرحلتين: مرحلة قبل الاستقلال ومرحلة غداة الاستقلال.

أولا: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال خلال الفترة(1830–1962)

ترتب عن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال هذه الفترة عدة تشوهات وتغييرات في هيكل الاقتصاد الجزائري منها:

- خلق قطاع اقتصادي مزدوج، قطاع عصري أوروبي متطور، وقطاع ثان تقليدي ريفي جزائري.

- انفصال القطاع الحديث العائد الأوروبيين عن الزراعة الجزائرية.

- في الفترة (1830-1945) كانت الصادرات الزراعية تلعب دور المحرك في النمو بالجزائر، فكان لتصدير الخمور دور أساسيا في نمو الاقتصاد الجزائري وهذا ما دفع الاستعمار الى تركيز ملكية الأراضي أكثر في يد المعمرين.

تحويل فائض الإنتاج في الريف الجزائري خارج الجزائر، مما أدى الى تخلف الزراعة والريف.

يتحدد الإنتاج طبقا لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي وليس الجزائري.

-تدهور الوضع المعيشي للسكان الأصليين وعملية تفقير واسعة للمجتمع الجزائري

-في الفترة ما بين (1830-1954) شهدت ركود اقتصادي في الزراعة والزراعة، وهذا ما أدى الى ارتفاع البطالة في الأرياف والنزوح نحو المدن، مما ارتفع عدد

ثانيا: وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال خلال الفترة (1962-1966)

بعد إستقلال الجزائر ترك المستعمر وراءه تقريبا 800 مؤسسة مهلكة لا تمتلك أدنى الشروط للعمل، وعليه وجدت الجزائر نفسها أمام اقتصاد مختلف وتابع لفرنسا، وللقضاء على هذه الوضعية الاقتصادية عقدت الجزائر في سنة 1962 برنامج طرابلس، الوثيقة الأولى الرسمية، والذي إكتفى بتقديم خطوط عريضة لمشروع التنمية على إصلاح زراعي وتصنيع ضروري. ولقد تبنت الجزائر سياسة الصناعة الثقيلة للقضاء على التخلف، فاستثمرت في صناعة الحديد والصلب، حيث خصصت لها إمكانيات تجاوزت 120 مليار دج للفترة ما بين (1966-1990) بالإضافة الى الاهتمام بقطاع المحروقات بعد عمليات التأميم خلال سنة 1971 وتأميم المؤسسات الاستخراجية سنة1966. ونظرا للدور الذي تلعبه المحروقات في عملية التنمية تم تأسيس شركة سونطراك سنة 1963 للتكفل بهذا القطاع. أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي فلقد كانت التجارة الخارجية بالجزائر الى غاية نهاية الثمانينات خاضعة للدولة. نظر التبني الجزائر نظام الحماية الجمركية سواء على مستوى الواردات او الصادرات.

ويمكن الخروج بمجموعة من التحديات التي تميز بها الاقتصاد الجزائري آنذاك أبرزها التخطيط المركزي، إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، رقابة على أسعار السوق، التركيز على قطاع الصناعات الثقيلة وتهميش باقي القطاعات، وفي المقابل هيمنة للقطاع العمومي، كما ان تدخل الدولة عرقل عمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية.[1]

[1] وافية تجاني، (2021)، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، دراسة وابحاث اقتصاديات في الطاقات المتجددة، العدد02، جامعة باتنة، الجزائر، ص ص 87 - 89.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على اقتصاد السوق

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية، ومنها ضعف التجارة الدولية وانعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، والتي عرفت مشاكل اقتصادية كبيرة بعد الازمة الاقتصادية سنة 1986، مما اضطرت الجزائر لانتهاج سياسة إصلاحية خلال الفترة (1986-1993). حيث هذه التغيرات ساهمت في تغير القرارات والأنظمة والتوجه نحو اقتصاد السوق بعد التسيير الموجه للاقتصاد الجزائري.

أولا: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين، وتبعا لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في:

-انخفاض اجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1,5 بالمئة خلال (1986-1991)

-تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال، هذا ما أدى الى انسياب المهارات والكفاءات الى القطاع الخاص.

تميزت المرحلة الموالية بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة ظاهرة الإرهاب خلال التسعينات وارتفاع المديونية التي تمتص 80 بالمئة من إيرادات المحروقات، مما أصبحت الاقتصادية ضرورية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وكانت امام الجزائر الا العودة الى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإعادة جدولة الديون تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي، المدعمة من قبل صندوق دولي وبنك عالمي لإستفادة التوازن المالي والحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. ان دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح بهدف احداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية.

1-1-التعديل الهيكلي الأول (افريل1993-1994):

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين، وقد اتخذت العديد من الإجراءات لتصحيح الاختلالات للاقتصاد الوطني. وكان اللجوء الى برنامج التثبيت الاقتصادي بهدف تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ إجراءات منها: تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية[1].

-تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50 بالمئة، وتعديله للتحويل الى عملات أخرى.

1-بغداد كربالي، (2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، من 6 [1]الى 9.

-إيجاد آليات للانتقال الى اقتصاد السوق

-تثبيت أجور الوظيف العمومي وضبط الانفاق العام

-وضع قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05

وقد نجحت نسبيا هذه الإجراءات في تحقيق التوازنات النقدية والمالية، ومن المؤشرات الدالة على ذلك:

-انخفاض في عجز الميزانية من 8,7 بالمئة الى 4,4 بالمئة خلال الفترة (1993-1994)

-انخفاض معدل التضخم الى 38,5بالمئة

-تحسين احتياط الصرف 2,64 مليار سنة 1994

-تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة.

1-2: برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)

ان هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هي احداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي عن طريق تطبيق سياسات معينة. ترمي هذه السياسات الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

تميزت سيرورة الاصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل أبرزها في:

- ✓ تحقيق معدل نمو 3,9 بالمئة و4بالمئة و4,5 للفترة ما بين (1995-1997).
- ✓ تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3بالمئة اجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 و1,3بالمئة في سنة 1997، مع تحقيق عجز ب1,4بالمئة سنة 1995، وذلك راجع لارتفاع في أسعار البترول، والتوقف عن تموين المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ انخفاض معدل التضخم من 21,7بالمئة الى 7بالمئة خلال سنتي 1995 و1997 على التوالي.
- ✓ تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 15 اوت1955، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية اغلبها في قطاع الخدمات. ساهم برنامج الخوصصة لسنة 1995 على ادخال رأسمال التكنولوجيا المتطورة الى قطاع الصناعة للرفع من قدراته[1].

[1] بغداد كربالي، مرجع سبق ذكره، ص من 9 الى 12

ثانيا: الاقتصاد الجزائري بعد التحول الى اقتصاد السوق

بعد أن مست الازمة الاقتصادية (الازمات النفطية) بصفة عامة والمالية بصورة خاصة للجزائر ظهرت الحاجة الى إعادة تصور البناء الاقتصادي وهيكلته مما يجعله متكيفا مع ظروف الازمة أولا، ومعالجتها ثانيا، وقد بدأت الدولة التخلي عن ادارتها الشمولية للاقتصاد، وبالتالي تفعيل قوى السوق، وذلك عن طريق عدة مبادئ لنظام اقتصاد السوق، نذكر منها:

- **المصلحة الذاتية:** وهي حق الملكية الفردية لسوائل الإنتاج.
- **الحرية الاقتصادية:** ويقصد بها ان يتعامل الفرد مع من يريد في أي وقت.
- **المنافسة والمبادرة الحرة:** تسمح المنافسة بالدنياميكية دوليا ووطنيا، اما المبادرة تسمح بالارتقاء وتنمي قدرات الابداع، حيث كانت الجزائر تبحث عن الكفاءة، وذلك بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولية، ولتحفيز ذلك يجب محاربة التضخم والتحكم في الكتلة النقدية والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي[1].

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الجزائري

يمكن التعرض بخصائص الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية[2]:

- تستفيد الجزائر من ريوع ناتجة عن زيادة إنتاجية الابار النفطية المحلية.
- يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج.
- تأثير سياسات توزيع الريع على تشكيلة النظام السياسي والاقتصادي وعلى تراكم رأسمال في القطاع الخاص فيصبح الاقتصاد مرتكز على الاقتصاد الريعي ومهمشا للقطاعات الإنتاجية الأخرى.
- ضعف التحولات الهيكلية، من رغم استثمارات الدولة في قطاعات الصناعية الا انها بقيت دولة ريعية.
- لا تعتبر الموارد البترولية في حقيقة الامر تدفقا للموارد الداخلية في المستقبل، وانما يمثل القيمة النقدية لمخزون معطى من رأسمال المحول من حالة احتياطات بترولية إلى حالة أصول مالية.
- تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة اختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو.

البحث عن الريع لا يكون فقط نتيجة الضوابط الحكومية وتدخلاتها، بل ينجم أيضا عن تحرير السوق وعن الخوصصة، حيث تتجلى آثار هذا التحرير في تزايد ظاهرة الفساد وانتشارها بشكل مطرد.

[1] كريمة جحنين، (2021)، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص ص14،15.

[2] .ناصر بوعزيز، حميد حملاوي، حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري الواقع والمأمول مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر.

المبحث الثاني: واقع وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر

بذلت الجزائر مجهودا حثيثا ساعية من خلالها للتحول نحو الاقتصاد الرقمي، ويمكن قياس مدى فعاليته بالعديد من المؤشرات التي من خلالها يتم التغلب على بعض التحديات التي تواجهه.

المطلب الأول: مجهودات الجزائر للتحول نحو الاقتصاد الرقمي

تظافرت الجهود في الجزائر بعد جائحة كورونا ساعية من خلالها الى تعزيز الرقمنة والتعامل عن بعد وتفعيل التعاملات الافتراضية.

أولا: مشروع رقمنة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر

يعتبر القطاع المصرفي والمالي قطاعا استراتيجيا في اقتصاد الدول، أدرجت الدول التحول الرقمي في قطاع خدماتها المصرفية والمالية وعرفت بالتكنولوجيا المالية ففي ظل الازمة الصحية سنة 2020 ظهرت التكنولوجيا المالية كآلية مبتكرة لضمان استمرارية المعاملات المالية والمصرفية، بالإضافة الى تحسين سرعة ملائمة الخدمات المالية. في هذا الإطار بادرت الجزائر بجملة من الإصلاحات بهدف عصرنة قطاعها المصرفي والمالي من خلال تبني نهجا حديثا مثل الخدمات المصرفية الالكترونية، و إطلاق تطبيقات رقمية، مما يسمح ضمان علاقة أفضل بين الزبون والبنك من الخدمات عبر الانترنيت وعن بعد، مثل:

-تطبيق Bnatic من البنك الوطني الجزائري[1].

-تطبيق BANXY من بنك NATIXIS.

-تطبيق BEA-MOBILE من بنك الجزائر الخارجي.

-تطبيق MY SALAM من مصرف السلام.

-تطبيق MY BANK من بنك BNP PARIBASEL DJAZAI.

كما شرعت الجزائر في التوجه نحو اعتماد خدمة الدفع الإلكتروني من خلال دفع فواتير سواء الكهرباء، او النقل، او التأمين، وغيرها من الخدمات، إذ أصبح من الممكن لكل شخص ان يمتلك لبطاقة دفع إلكترونية سواء البطاقة الذهبية التي تصدر عن بريد الجزائر أو بطاقة دفع ما بين البنوك CIB. حيث التزمت مؤسسة بريد الجزائر بالتحضير والتخطيط لمشروع تحديث وسائل الدفع بالتعاون مع بنك الجزائر وباقي البنوك التجارية. وذلك من خلال وضع نظام يسمح للزبون

[1].رانية تقاوة، بوشامة شوام، (2020)، التحول الرقمي كخيار استراتيجي في ظل الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد01، جامعة وهران2، الجزائر، ص ص 430،429

باستعمال وسائل الدفع الالكترونية عن طريق تقديم بطاقات تحمل أرقام سرية للدخول مباشرة في حساباتهم عبر الموزعات الالية، كما تسمح بإجراء عدد من العمليات البنكية كالتحويل من حساب الى آخر، دفع المشتريات، طلب دفتر الشيكات.

ثانيا: مشروع رقمنة الإدارات العمومية في الجزائر

عملت الجزائر على تطبيق الإدارة الالكترونية وهذا في إطار التطور، فقد قامت بإدخال تقنيات المعلوماتية والاتصال لضمان خدمة نوعية للمواطن بعيدا عن الممارسات التقليدية، لكن هذا المجهود قابلته العديد من المشاكل كانت سببا في تعطيل هذه المبادرة.

اتجهت مؤسسة بريد الجزائر كأحد مؤسسات الخدمة العمومية الى تطوير خدماتها بما يكفل ثقة المواطنين من خلال ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين الخدمة المقدمة للمواطن ضمن تأسيس نظام الخدمة الالكترونية والتي تتمثل في[1]:

2-1-الشيك الالكتروني: يقوم بتوفير خدمات الزبائن والمتعاملين من خلال جهاز إلكتروني يسمح بسحب الأوراق النقدية آليا بمبلغ محدد وفي أي وقت.

2-2-بطاقة السحب الإلكتروني (LA CARTE CCP): تستعمل للحصول على خدمات مالية لدى مؤسسة بريد الجزائر، وعن طريقها يتمكن المواطن من سحب النقود من أي شباك بريدي عبر الجزائر، كما انها تتميز بالسرعة والأمن.

2-3-تقديم خدمات عن طريق الشبكة: تقدم مؤسسة بريد الجزائر خدمات إلكترونية من خلال شبكة الانترنيت وتشمل الخدمات التالية:

أ-خدمة الاطلاع على الرصيد: توفر شبكة الانترنيت خدمات إلكترونية بحيث يستطيع كل متعامل لدى مؤسسة بريد الجزائر الاطلاع على رصيده البريدي من خلال امتلاكه لرقم سري ورقم حسابه الجاري.

ب-خدمة طلب نموذج الصك البريدي: من خلال ملأ استمارة معلومات الخاصة بالمتعامل بشكل إلكتروني عن طريق استمارة إلكترونية.

ج-خدمة الحصول على كشف العمليات الحسابية: طلب يتقدم به المتعامل يحدد من خلاله الفترة التي يريد مراجعتها ورقم حسابه الجاري، بحيث يتحصل على وثيقة تبين العمليات المالية التي طرأت على حسابه المالي في الفترة المطلوبة.

[1] محمد توفيق شعيب، حكيم وعيل، (2022)، واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02 ، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص70.

المطلب الثاني: مؤشرات التحول إلى الاقتصاد الرقمي في الجزائر

يتطلب معرفة وضعية الاقتصاد الرقمي في الجزائر إلى الكشف عن البنية التحتية لها المشكلة في مجملها بيئة رقمية والتي سنركز فيها على أهم مؤشراتها ألا وهي مؤشر الولوج الاقتصادي، مؤشر الكثافة الاتصالية، مؤشر كثافة الإنترنيت، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، مؤشر الدفع الإلكتروني، مؤشر التحويلات الرقمية، مؤشر الإيرادات الرقمية.

أولا: مؤشر الولوج الاقتصادي

يسمى مؤشر الجاهزية الرقمية(NRI) أو مؤشر الاستعداد الشبكي الرقمي، ويقيم هذا المؤشر اقتصاديات الدول للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الاتصالات من خلال أربع محاور:

-البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

-إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرف الحكومة، الأعمال، الأفراد.

-الحكومة وبيئة الأعمال من خلال الإطار التنظيمي، الثقة والشمول.

-تأثيرات إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، والتنمية المستدامة[1].

من خلال التقرير الذي أصدره معهد PORTULANS لسنة 2022 والذي يقيس مستوى جاهزية الدول للتحول الرقمي، يظهر أن الجزائر تحتل المرتبة 100 من بين 131 دولة ضمن المؤشر بمجموع 48,39، أما في سنة 2023 فقد تراجعت الجزائر بمرتين أين إحتلت الرتبة 103 ضمن 143 دولة. إن إحتلال المراتب الأخيرة بعد المئة في هذه التقارير يجعل الوضع ينعكس سلبا على جاهزية المؤسسات والأفراد والحكومة لتطبيق تكنولوجيات الحديثة للإعلام على مستوى أنشطتها المختلفة[2].

يوضح الجدول الآتي رصيد الجزائر مقارنة بالدول ذات الدخل الأدنى والدول العربية:

[1]. أسماء شرقي، صادق صفيح، (2023)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد رقم 02،ص134.

[2]محمد شايب، مراد حمادي، أحلام فرج الله، (2024)، دراسة مدى استخدام شبكة الإنترنيت في الجزائر كمؤشر للتحول الى مجتمع معلوماتي، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد رقم 01، ص278.

الجدول رقم(3-1): رصيد الجزائر حسب مؤشر الجاهزية الرقمية ومحاوره الرئيسية (التكنولوجيا، الأفراد، الحكومة، الأثر)

البعد	الرصيد%
مؤشر الجاهزية الرقمية	%39,48
التكنولوجيا	%33,58
الأفراد	%37,92
الحكومة	%39,41
الأثر	%47,02

المصدر: أسماء شرقي، صادق صفيح، (2023)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد رقم 02، جامعة معسكر الجزائر، ص136.

حسب التقرير فإن المؤشرات التي تظهر فيها الجزائر بأداء جيد بشكل خاص تشمل تشريعات التجارة الإلكترونية هذا بفضل الجهود المبذولة لتطوير هذا المجال على غرار القانون 18-05 الصادر سنة 2008 الخاص بالتجارة الإلكترونية والمرسوم التنفيذي 18-112 الصادر بنفس السنة والمتعلق بالسجل التجاري الإلكتروني، من بين المؤشرات التي تظهر فيها الجزائر بشكل جيد أيضا فجوة الاستخدام في الدفع الرقمي بين الأماكن الريفية حيث سعت ولازالت الحكومة في الآونة الأخيرة إلى تحقيق شمول مالي بحيث يكون لكل فرد على الأقل حساب بريدي خاص به، وعدم المساواة في الدخل بالمقابل تشمل المؤشرات الأضعف للجزائر في الاقتصاد مشاركة الجمهور الإلكترونية خاصة في المجال المالي، وجودة التنظيمات، والانفاق على البرمجيات الكمبيوترية أي عدم اهتمام المؤسسات سواء العامة أو الخاصة باستقطاب برمجيات مستحدثة ومتطورة لمعاملاتها قد يعود هذا الارتفاع تكاليفها ونقص المعرفة البشرية بكيفية العمل بها، والوصول الإلكتروني إلى الحسابات المالية[1].

[1] أسماء شرقي، صادق صفيح، نفس المرجع السابق، ص136.

الجدول رقم (3-2): ترتيب وأداء الجزائر في مؤشر جاهزية الشبكات خلال الفترة (2019-2022)

السنوات	الترتيب في NRI	الأداء	المحاور الرئيسية للمؤشر							
			الأثر		الحوكمة		السكان		التكنولوجيا	
			الأداء	الترتيب	الأداء	الترتيب	الأداء	الترتيب	الأداء	الترتيب
2019	98	35,30	87	44,63	108	39,81	93	31,94	109	24,81
2020	107	35,15	101	40,85	120	35,24	86	38,85	108	25,66
2021	100	38,93	101	43,02	118	35,20	89	40,61	90	36,88
2022	100	39,48	96	47,02	107	39,41	86	37,92	100	33,58

المصدر: أمينة نغوشي، (2023)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قالمة، الجزائر، ص156.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر تأخرت في مؤشر جاهزية الشبكات محتلة المركز 107 من بين 134 دولة في 2020بمقارنة بالمراكز ال 98 من بين 121 دولة في 2019، ثم تحسنت قليل في 2021 و2022 حيث حازت على المرتبة 100 من 130 دولة. وتقدمت من المرتبة 109الى 108 الى 90 في محور التكنولوجيا خلال 2019 و2020 و2021 على التوالي ولكن أدائها تراجع بعد ذلك في سنة 2022 الى المرتبة 100، وهذا يعني تحسن في البنية التحتية التكنولوجية والتطبيقات الرقمية، وتحسنت أيضا في التعامل بالإنترنيت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يخص محور السكان انتقلت من المرتبة 93 الى 86 خلال 2019 و2022 على التوالي ثم تدهور بسيط بمرتبتين خلال 2021، ثم استرجعت المرتبة 86 في 2022، وهذا بسبب تحسن استخدامات الأفراد والحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنيت، وفيما يخص محور الحوكمة فقد تحسنت الجزائر في أدائها فيما يخص الثقة بالنظام والتنظيم الجيد وتعميم المدفوعات الرقمية حيث حققت المرتبة 107 سنة 2022. وفيما يخص المحور الأثر الاقتصادي حيث حققت المرتبة 96 سنة 2022 والذي يعبر عن بداية الثقة في الإجراءات الرقمية الإدارية. عموما فإن أداء الجزائر في المؤشر ضعيف حيث أنها تحتل المراتب الأخيرة.

ثانيا: مؤشر الكثافة الاتصالية

إن أهم الدلائل على زيادة توجه أي مجتمع نحو الاقتصاد الرقمي هو توفر شبكات الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة، سواء كانت تخص الأفراد أو الشركات. والجدول الموالي يوضح تطور الكثافة الاتصالية بين سنة 2010 و2020

الجدول رقم (3-3): تطور الكثافة الاتصالية بين سنة 2010 و2020

المؤشر	2010	2020	نسبة النمو % (2020-2010)
عدد مشتركي الهاتف الثابت	2922731	4709374	61,13
عدد مشتركي الهاتف النقال	32781257	44411730	35,47
نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة %	44	57	29,54
عدد الاشتراكات السكنية	2554690	4272004	67,22
عدد الاشتراكات المهنية	575517	437370	24,00

المصدر: سفيان خروبي، (2022)، مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، طموحات كبيرة وإنجازات متواضعة، مجلة الميادين الاقتصادية، العدد رقم 01، جامعة بليدة، الجزائر، ص172.

يتجه تطور الهاتف الثابت في الجزائر نحو الاستقرار، وهي ظاهرة تمت ملاحظتها في العالم بأسره تقريبا بحيث يعرف عدد مشتركي الهاتف الثابت ارتفاع طفيفا من سنة إلى أخرى نتيجة زيادة النمو عكس الهتف النقال الذي يلقى رواج كبير نتيجة أفضليته ومميزاته المتمددة من اتصال سمعي بصري، إلا أن نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة ارتفعت بنسبة ضئيلة حوالي 30%.[1]

1-تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت والنقال:

بعد إعداد قطاع الاتصال لبرامج طموحة للانتقال للأجيال الأحدث لتقنيات الاتصالات والمعلومات ذات النطاق العريض، اهتم بشبكة الهاتف الثابت والنقال وعمد على توسيعها على المستوى الوطني، وفي الشكلين الموالين نبين تطور عدد المشتركين: (عدد المشتركين بالمليون)

[1] سفيان خروبي، (2022)، مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي-طموحات كبيرة وإنجازات متواضعة، مجلة الميادين الاقتصادية، العدد رقم 01 جامعة بليدة، الجزائر، ص 173.

الشكل رقم (3-1): تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت 2021-2010

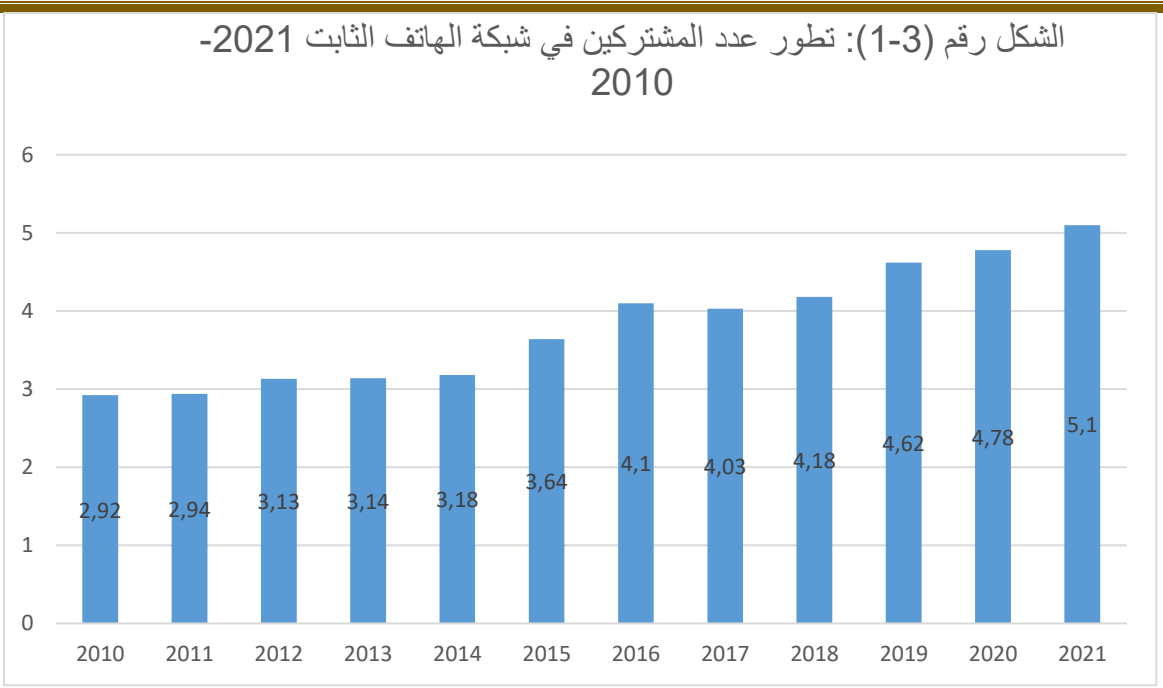

المصدر: محمد شايب، مراد حمادي، أحلام فرج الله، (2024)، دراسة مدى إستخدام شبكة الإنترنيت في الجزائر كمؤشر للتحول الى مجتمع معلوماتي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد رقم 01، ص272.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد مشتركي الهاتف الثابت في ارتفاع مستمر منذ سنة 2010 حيث بلغ عدد المشتركين 2,92 مليون مشترك، هذا وارتفعت حضيرة المشتركين الى 5,10 مليون مشترك الى غاية 31 ديسمبر 2021 مقابل 4,78 سنة 2020.

أما بخصوص الهاتف النقال فالشكل الموالي يوضح تطور عدد مشتركيه[1].

الشكل رقم (3-2): تطور عدد مشتركي الهاتف النقال (2011-2021)

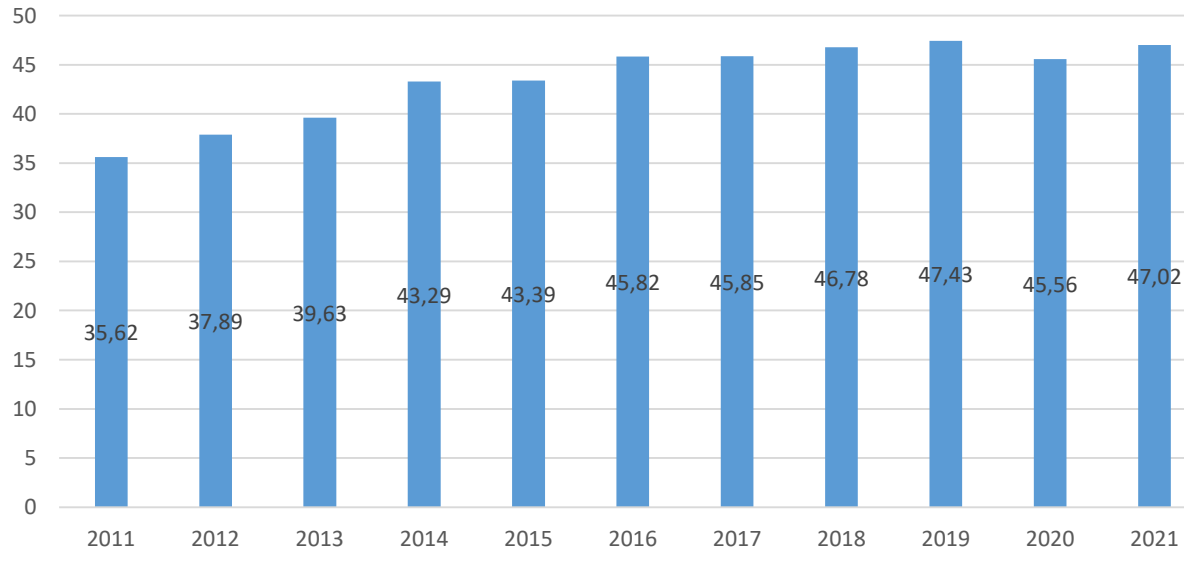

[1] محمد شايب، مراد حمادي، أحلام فرج الله، دراسة مدى استخدام شبكة الإنترنيت في الجزائر كمؤشر للتحول الى مجتمع معلوماتي، مرجع سبق ذكره، ص 272

(عدد المشتركين بالمليون)

المصدر: محمد شايب، مراد حمادي، أحلام فرج الله، (2024)، دراسة مدى إستخدام شبكة الإنترنيت في الجزائر كمؤشر للتحول إلى مجتمع معلوماتي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد رقم 01، جامعة سطيف1، الجزائر، ص272.

من خلال الشكل وصل عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال في الجزائر 35,62 مليون مشترك سنة 2011، مسجلا ارتفاعا قدره 2,5 مليون مستعمل مقارنة سنة 2010 إلى غاية 2014 أين يبلغ عدد مشتركي الهاتف النقال 43,29 مليون باستثناء الانخفاض الطفيف سنة 2015، ليصل سنة 2020 إلى 45,56 مليون مشترك وفي 31 ديسمبر 2021 بلغ عدد المشتركين 47,02 مليون مشترك نشط. مسجلة الحضيرة في هذه السنة ارتفاعا بنسبة 3,21% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية من مختلف أنواع التكنولوجيا (G4،GSM ،G3)، حاملة بذلك الكثافة الهاتفية إلى 106,71% مقابل 103,58% في سنة 2020.

ثالثا: مؤشر كثافة الإنترنيت

لرؤية شاملة ودقيقة لوضعية مواكبة الجزائر للإنترنيت كأحد أهم مكونات الاقتصاد الرقمي يتم عرض الجدول التالي الذي يوضح مختلف الفروقات بين الجزائر وبعض الدول العربية المجاورة مع عقد المقارنة مع معدل الإنترنيت في قارة إفريقيا ككل.

الجدول رقم (4-3): وضعية ولوج الجزائر في الإنترنيت بالمقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا

المنطقة	عدد السكان 2022	عدد مستخدمي الإنترنيت 2021	نسبة النفاذ إلى الإنترنيت
الجزائر	**45,150,879**	**37,836,425**	**57,8**
مصر	**105,530,371**	**54,741,493**	**51,9**
تونس	**11,935,766**	**8,170000**	**68,4**
إفريقيا	**1,373,486,514**	**634,863,323**	**46,2**

المصدر: سفيان خروبي، (2022)، مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، طموحات كبيرة وإنجازات متواضعة، مجلة الميادين الاقتصادية، العدد رقم 01، جامعة بليدة، الجزائر، ص173.

من خلال الجدول رقم (3-4) نلاحظ أن نسبة النفاذ إلى الإنترنيت في الجزائر 57% وهي نسبة نفاذ معتبرة مقارنة بإفريقيا لكل البالغ نسبتها 46,2% إلا أنها متأخرة عن البلدان الشقيقة كتونس ، نفسر ذلك أولا لفارق السكان الذي

نجده في تونس يقارب 12 مليون نسمة في 2021 لذا يسهل نشر نطاق الإنترنيت مقارنة بعدد السكان في الجزائر أما السبب الثاني في التقدم هذه الدول على الجزائر في الإنترنيت هو راجع لنتيجة انتباه هذه الدول إلى أهمية النهوض بالإنترنيت وإستغلال خدماتها بالإضافة إلى توفير بيئة تمكينية جيدة في مجال الرقمنة مقارنة بالجزائر التي نجدها في المرتبة 114 في إحصاء 138 دولة سنة 2020 حسب تقرير المعرفة العالمي، بالإضافة إلى تدنيها المراتب الأخيرة في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال إذ نجدها في المرتبة 106 بقوة المؤشر 37,5 الذي يعتبر أدنى من المتوسط العالمي المقدر ب53,8[1].

يوضح الشكل التالي انتشار الإنترنيت في الجزائر خلال الفترة (2019-2022) مع التوقع الى سنة 2026.

الشكل رقم (3-3): نسب انتشار الانترنيت في الجزائر للفترة (2019-2022) مع التوقعات الى سنة 2026

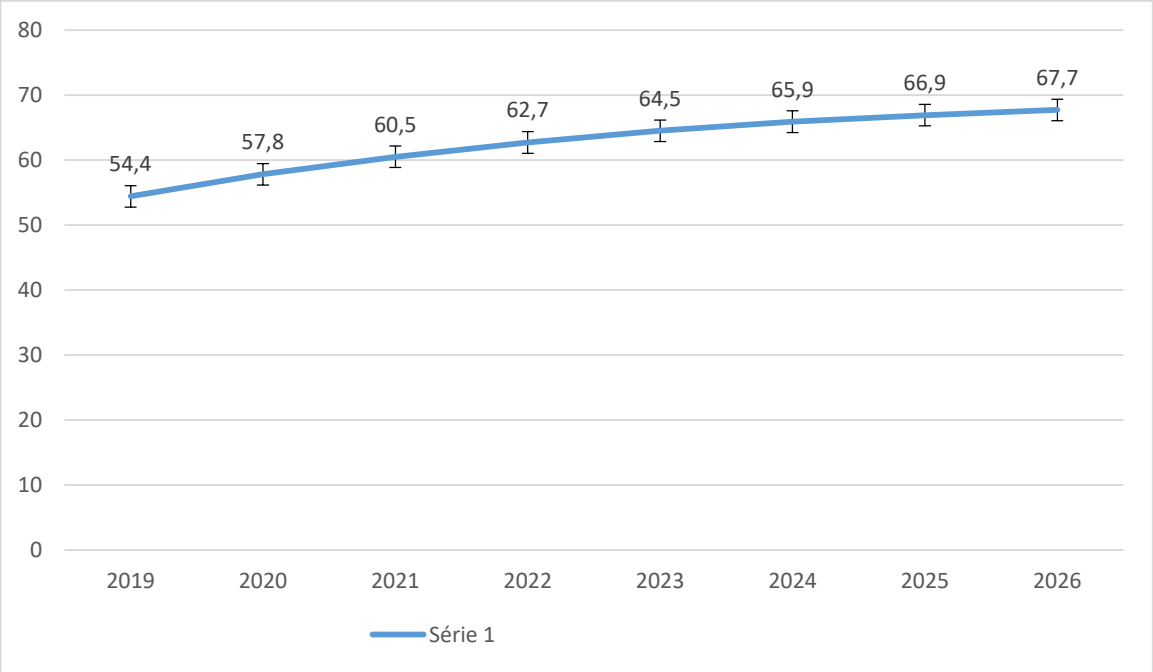

المصدر: شرقي أسماء، صادق صفيح، (2023)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد رقم 02، جامعة بسكرة، الجزائر ، ص137.

عرفت السنوات الأخيرة ارتفاعا مشهودا في انتشار الإنترنيت في الجزائر حيث ارتفعت النسبة من 54,4 %سنة 2019 إلى 62,7 سنة 2022 ومن المحتمل أن تصل إلى 67,7%.

[1] سفيان خروبي، (2022)، مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، مرجع سبق ذكره، ص174.

الشكل رقم (3-4): اشتراكات التدفق العالي للإنترنيت لكل 100 من السكان في الجزائر للفترة (2019-2022) مع توقعات إلى سنة 2026

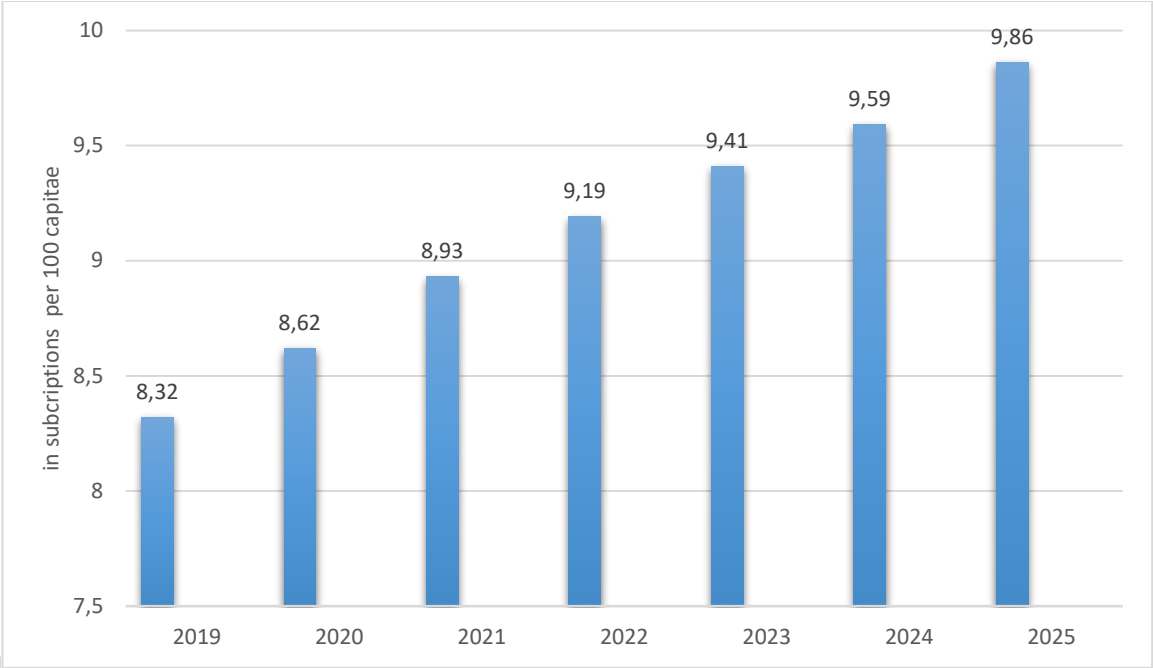

المصدر: شرقي أسماء، صادق صفيح، (2023)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد رقم 02، جامعة بسكرة، الجزائر، ص138.

كما ارتفع عدد اشتراكات التدفق العالي للإنترنيت في الجزائر في السنوات الأخيرة ومن المتوقع أن يستمر الارتفاع ليصل إلى 9,86 بحلول سنة 2026، لكنها تبقى أرقام ضئيلة مقارنة بباقي دول العالم النامية والمتطورة.

رابعا: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

تظهر مشاركة الجزائر في الاقتصاد الرقمي، كما يتجلى في مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية، كما أصبحت البيئة الرقمية في الجزائر جاهزة للتحسين، كما يتماشى مع أهدافها الوطنية الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد وزيادة اعتماد التكنولوجيا في مختلف القطاعات وذلك مع مجموع نقاط إجمالي قدره 42,7 ودرجة إجمالية مرجحة تبلغ 45,5 وبالمقارنة مع المقياس المعياري الذي يقدر 78.

والشكل التالي يوضح أداء الجزائر في المؤشر وفق الركائز المختلفة

الشكل رقم (3–5): الأداء الرقمي للجزائر في مؤشر الاقتصاد الرقمي سنة 2024

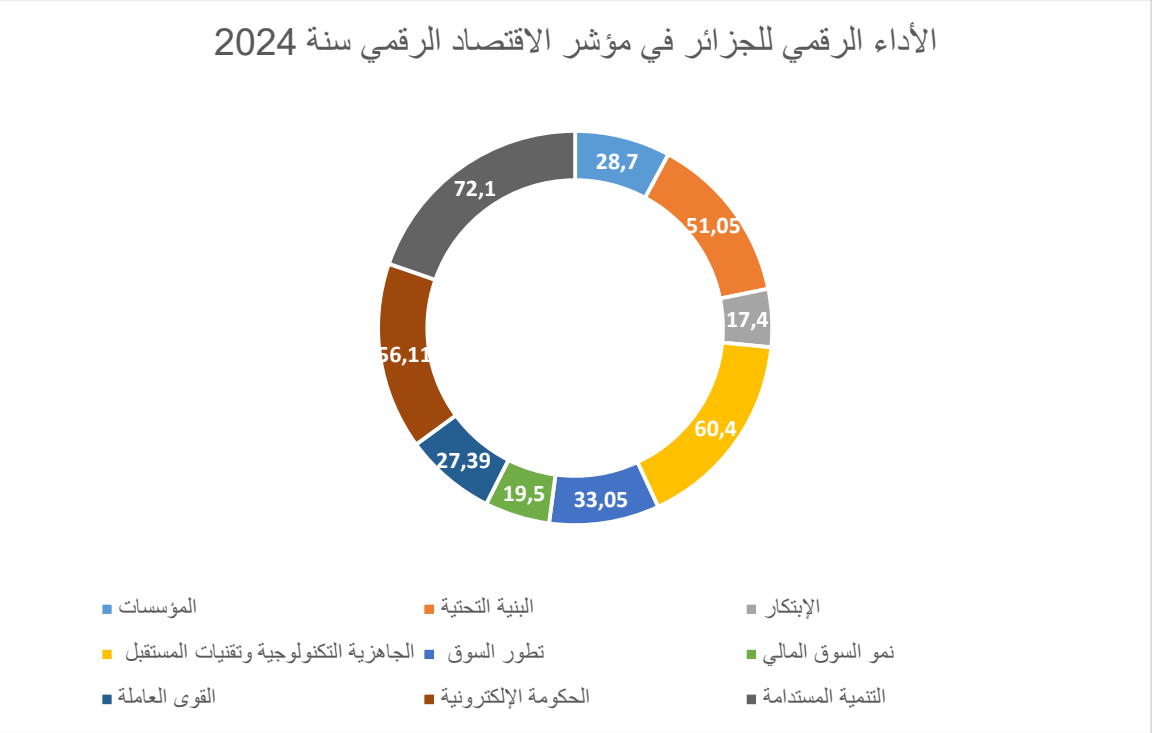

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الاتحاد العربي للاقتصاد العربي، مؤشر الاقتصاد العربي، (2024)، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ص ص323 -321.

الشكل رقم (3–6): مقارنة أداء الجزائر ضمن الدول العربية بالمؤشر المرجعي لماليزيا وسنغافورة لسنة 2024.

متوسط أداء الدول العربية 42

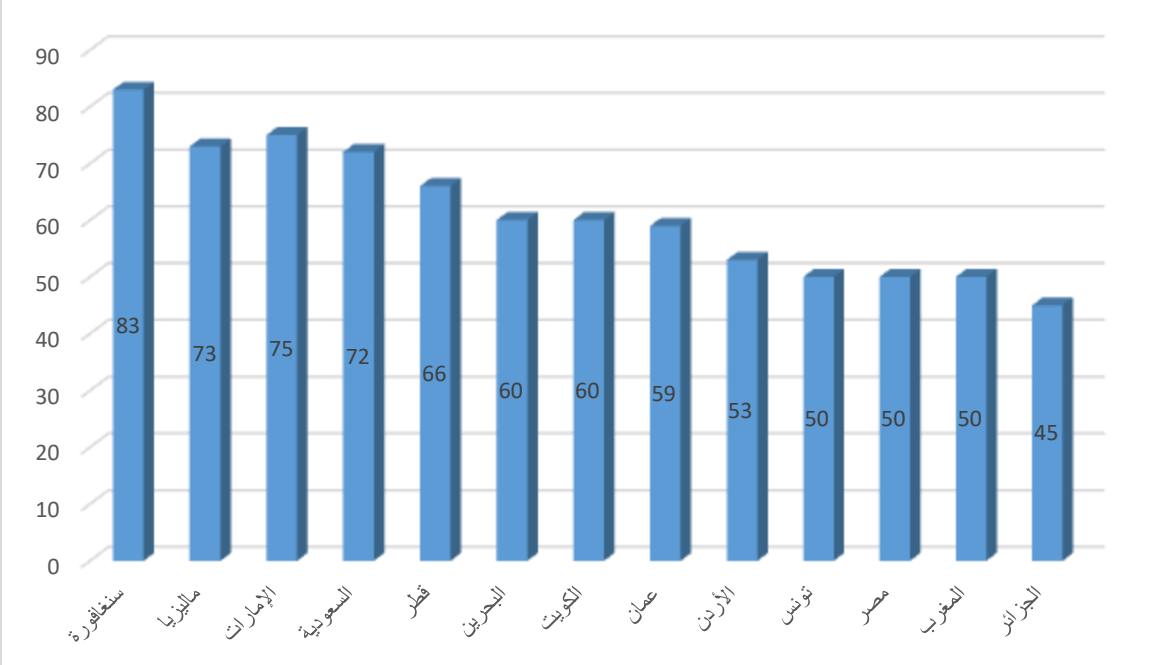

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد العربي، مؤشر الاقتصاد العربي، (2024)، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ص93.

بلغ الأداء الرقمي للجزائر في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024 ب45,5، وقدر متوسط الإقليم للجزائر لهذا المؤشر ب41 مع مقياس معياري مرجعي الذي بلغ ب78.

ومن خلال أدائها في المؤشر تم تصنيفها في المجموعة الثانية من تقييم الدول العربية الـ22، ضمن الدول النشطة في التحول الرقمي، وهذا راجع للبنية التحتية والسياسات التي تسمح لها بتحقيقها تقدم كبير في المستقبل، والعمل بفعالية لتعزيز قدراتها الرقمية، من خلال نقاط قوة أظهرتها الجزائر في جوانب محددة من اقتصادها الرقمي، تشمل انتشار الهواتف المحمولة التي توفر قاعدة لتطوير الخدمات الرقمية، والمبادرات الحكومية والتدريب التكنولوجي الذي يساهم في دعم الابتكار، كذلك التحول الرقمي في القطاع الخاص الذي يعزز من الجاهزية الرقمية للاقتصاد، كما تستفيد الجزائر من الشراكات الدولية التي تعمل على تحسين البنية التحتية الرقمية.

وبالمقارنة مع الدول المعيارية مثل سنغافورة وماليزيا، تظهر الجزائر الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة ولكنها تحتاج إلى تحسينات كبيرة لتعزيز اقتصادها الرقمي في مجالات على سبيل المثال تعزيز التجارة الإلكترونية والرقمية، وتحديث البنية التحتية الرقمية، أيضا تطوير استراتيجية للأمن السيبيراني، وكذلك دعم الابتكار التكنولوجي المحلي، هذا ما يساعد الجزائر على التنويع الاقتصادي والنمو المستدام وعلى مواكبة التطورات الرقمية العالمية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين وضع الجزائر كمركز رقمي مزدهر[1].

خامسا: مؤشر الدفع الإلكتروني

حسب إحصائيات موقع statiota وصلت قيمة المدفوعات الرقمية في الجزائر في أفريل 2023 الى 3,03 مليار دولار، يعتبر قطاع الدفع الإلكتروني السوق الأكبر من بين المعاملات المالية في الجزائر، ويتوقع أن يستمر هذا الرقم في الإرتفاع ليصل إلى 4,48 مليار دولار سنة 2027[2].

[1] الاتحاد العربي للاقتصاد العربي، مؤشر الاقتصاد العربي، (2024)، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ص325 إلى 329.

[2] أسماء شرقي، صادق فصيح، مرجع سبق ذكره، ص140.

الشكل رقم (3-7): قيمة المدفوعات الإلكترونية في الجزائر (2017-2023) مع توقعات الى سنة 2027:

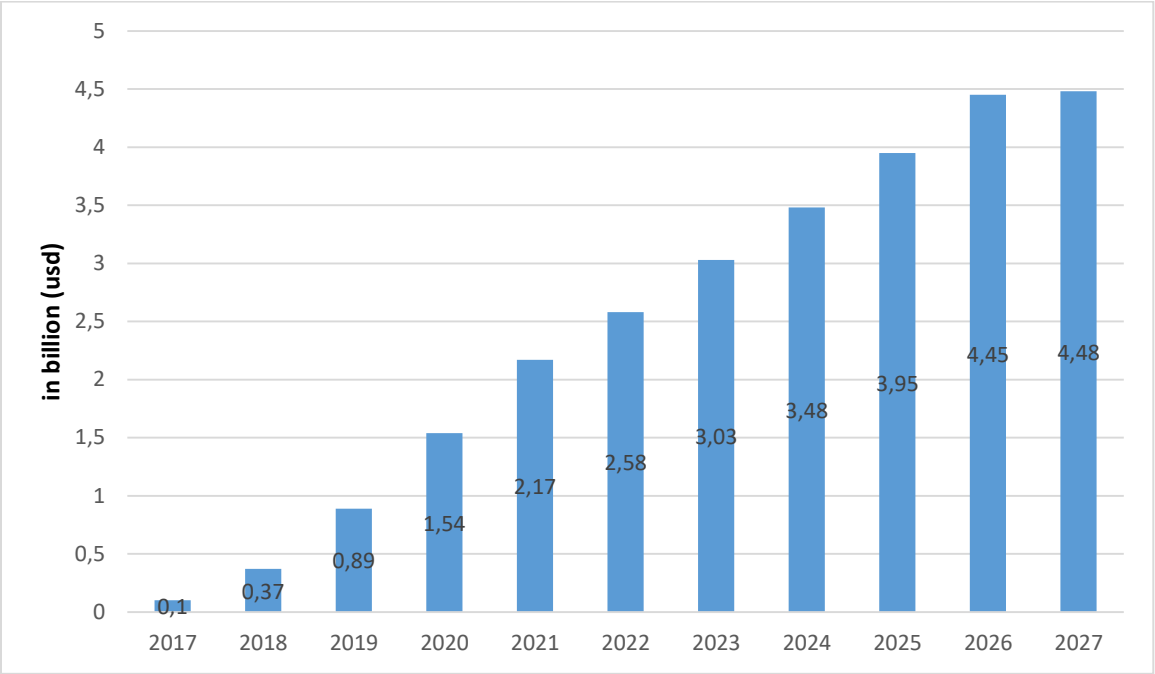

المصدر: أسماء شرقي، صادق صفيح، (2023)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي الواقع والتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد رقم 02، جامعة بسكرة ذ، الجزائر، ص141.

سعت الجهات الرسمية في الجزائر إلى تطبيق التحول الرقمي الشامل خاصة بعد جائحة كورونا وذلك من خلال الإطلاق الرسمي للتشغيل البيئي بين المنصة النقدية لمؤسسة بريد الجزائر وذلك التابعة للبنوك، بحيث تتوفر خدمة الدفع عبر الإنترنيت لأكثر من 10ملايين شخص جاهل للبطاقة النقدية، حيث الشبكة البنكية وبريد الجزائر وتوفير جهاز آلي لكل خمسة آلاف نسمة، مما سيسمح يجعل البطاقة وسيلة رئيسية للدفع.

الشكل رقم (3-8): نسب إمتلاك بطاقة إئتمان في الجزائر سنة 2023 حسب الجنس

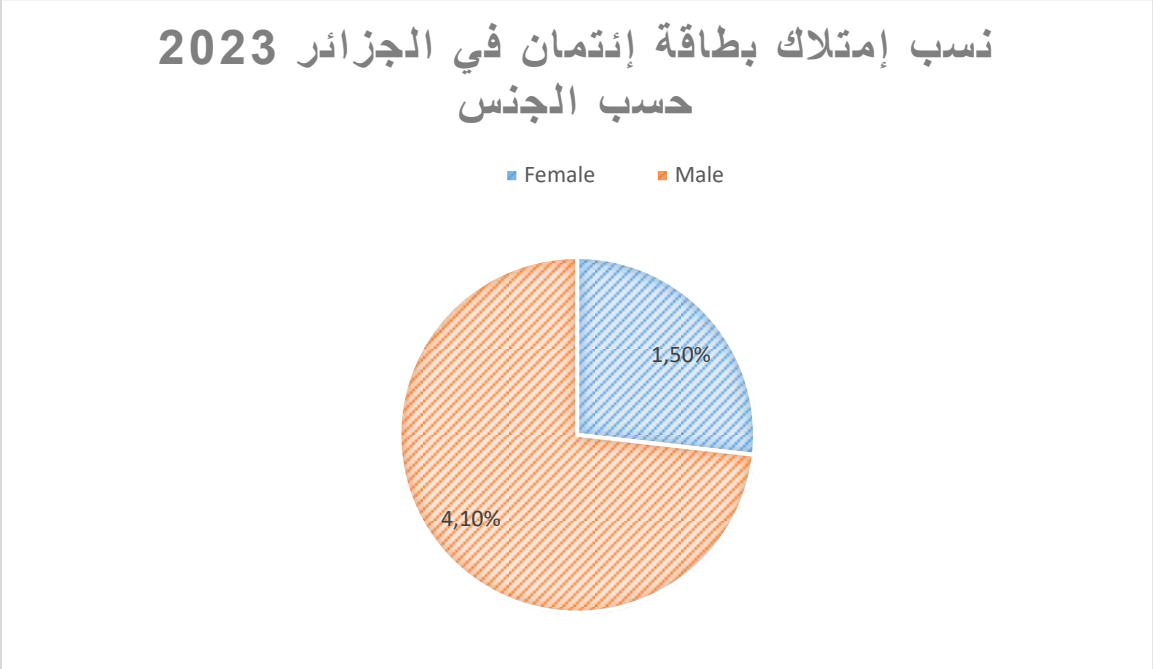

المصدر: من إعداد الطالبتين.

إعتبارا من يناير 2023 بلغ معدل إنتشار بطاقات الإئتمان في الجزائر 2,8%، وسجل الذكور البالغون في البلاد معدل 4,1%، وكانو أكثر احتمالا لإمتلاك بطاقة إئتمان من النساء، وفي الفترة نفسها لم تتمكن سوى 1,5 امرأة من أصل 100 الحصول على بطاقة إئتمان في الجزائر. يعتبر معدل إنتشار بطاقات الدفع في الدولة منخفضا للغاية خاصة عند مقارنته بمعدل إنتشار البنوك. كأن لدي حوالي 44 بالمئة من السكان حساب لدى مؤسسة مالية في عام 2023.

سادسا: مؤشر التحويلات الرقمية

وصلت قيمة المعاملات في سوق التحويلات الرقمية في الجزائر إلى 63,58 مليون دولار أمريكي في عام 2023، من المتوقع أن تظهر قيمة الصفقة معدل نمو سنوي GAGR 2023-2027 بنسبة 6,76% مما يؤدي إلى مبلغ إجمالي متوقع قدرة 82,20 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2027.

وفي سوق التحويلات الرقمية وصلت متوسط قيمة المعاملة لكل مستخدم في سوق التحويلات الرقمية إلى 3,97 ألف دولار أمريكي في عام 2023. [1]

[1] أسماء شرقي، صادق صفيح، مرجع سبق ذكره، ص142.

الشكل رقم (3-9): يوضح قيم معاملات التحويلات الرقمية في الجزائر للفترة (2017-2023) مع توقعات الى سنة 2027.

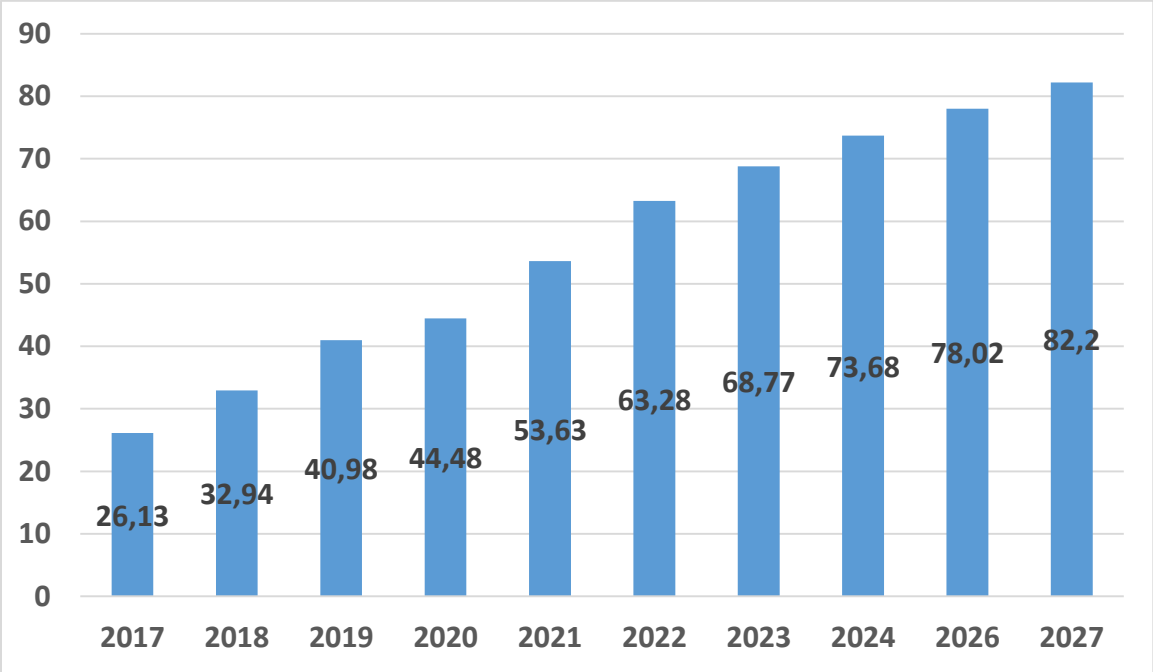

المصدر: أسماء شرقي، صادق صفيح، (2023)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي الواقع والتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد رقم 02، جامعة بسكرة ذ، الجزائر، ص142.

سابعا: مؤشر الإيرادات الرقمية

يوضح الشكل الموالي قيمة الإيرادات الرقمية في الجزائر خلال الفترة (2019-2022) مع التوقعات حتى 2026

الشكل رقم (3–10): الإيرادات الرقمية في الجزائر للفترة (2019–2022) مع توقعات حتى سنة 2026.

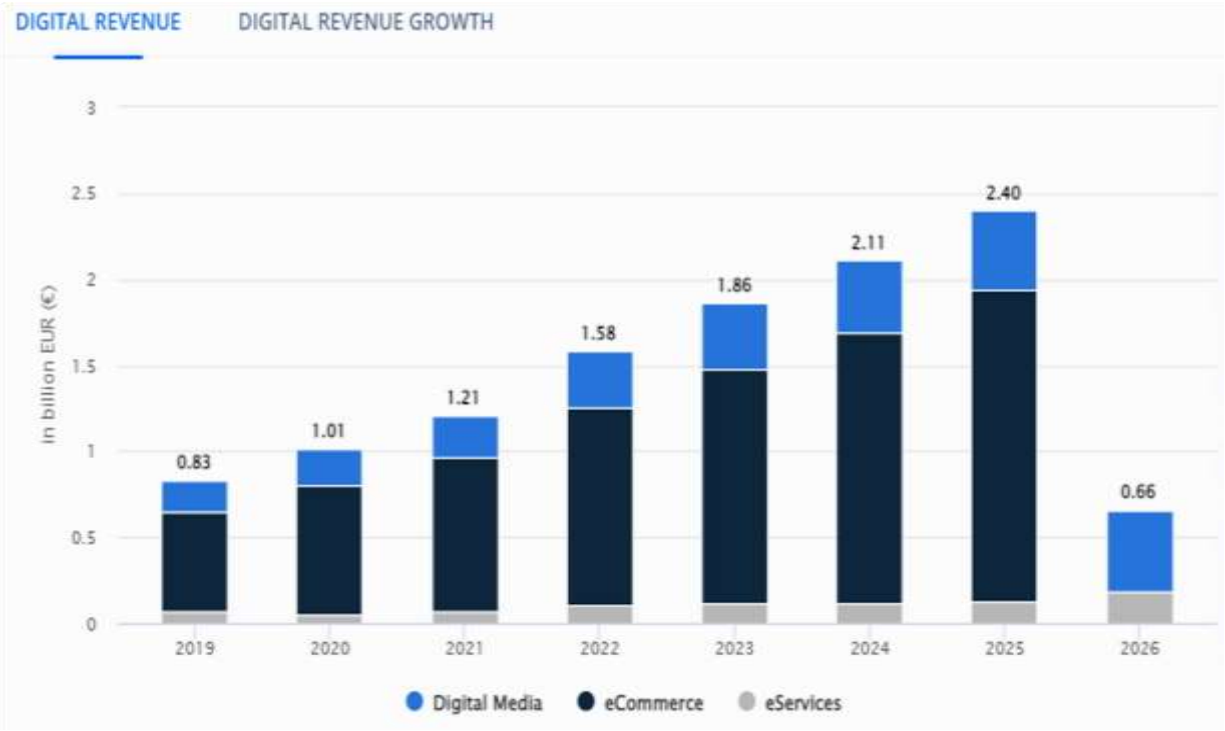

المصدر: أسماء شرقي، صادق صفيح، (2023)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي الواقع والتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد رقم 02، جامعة بسكرة، الجزائر، ص146.

نلاحظ من الشكل أن التجارة الإلكترونية تمثل القطاع الأول في الاقتصاد الرقمي في الجزائر، حيث قدرت قيمتها ب1,14 مليار أورو سنة 2022 ويتوقع أن تصل إلى 1,81 مليار أورو سنة 2025، يليها الإعلام الرقمي بقيمة 0,33 مليار أورو سنة 2022 وقد تصل إلى 0,48 مليار أورو سنة 2026 ثم الخدمات المالية بقيمة 0,11 مليار أورو سنة 2022 وقد تصل إلى 0,18 سنة 2026.

المطلب الثالث: تحديات التحول الرقمي في الجزائر وأفاقه

أولا: تحديات التحول الرقمي

تعاني الجزائر العديد من الصعوبات للاندماج بالاقتصاد الرقمي العالمي، وتتمثل أهمها في:

أ–الفجوة التكنولوجية:

خلقت ثورة المعلومات والاتصال بين الدول المتقدمة والجزائر فجوة تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد، فالجزائر تعاني من ضعف البنية التحتية للاتصالات وعدم مواكبتها للتطورات التقنية العالمية كنوعية وسرعة شبكة الانترنيت والقدرة على نقل المعلومات وما يرتبط بها من برامج وتجهيزات وأنظمة، فعلى الرغم من أن نسبة

استخدام الإنترنيت في الجزائر بلغت45,2% إلا أنها بعيدة عن المستوى العالمي، خاصة في مجالات استخدامها واستغلالها للجانب المهني والعاملات التجارية والمالية مما يسبب فشلا في تقدم رقمنة الاقتصاد من طرف المجتمع[1].

ب–التحديات الاقتصادية:

- ❖ افتقار الجزائر للخبرات التجارية والمساعدات التقنية والفنية لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال إلكترونية؛
- ❖ غياب النظم المصرفية القادرة على حل المشكلات السداد والدفع عن طريق الإنترنيت والبطاقات الإلكترونية، حيث نجد تخوفا من المعاملات اليومية الإلكترونية وغياب الثقة الناتجة عن الجانب الرقمي للمجتمع؛
- ❖ انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الإنترنيت، وغياب اعتماد التوقيع الإلكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الإنترنيت بكل أمان وسرية؛
- ❖ محدودية حجم المعاملات التجارية الإلكترونية بين الشركات التجارية نفسها أو بين مورديها الأجانب والمستهلكين، وهذا راجع للعوامل الاقتصادية والمالية خاصة الرسوم والضرائب التي تفرض على الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبالتالي تخفيض نسبة مساهمتها ونشاطها في تفعيل الرقمنة؛
- ❖ التكلفة الباهضة للاستثمارات في تقنيات المعلومات، خاصة للمدى البعيد في ظل التطورات العالمية الديناميكية وصعوبة التغطية الشاملة للتراب الوطني، فاتساع الجزائر أدى لحصر تقنيات التكنولوجيا والمجالات المرقمنة بالمدن الكبرى فقط وافتقار الجنوب لها؛
- ❖ غياب مفهوم البورصات التقليدية منها أو الإلكترونية في الجزائر والتي تعد من أهم الجهات ذات العائدات المالية الوفيرة على الدولة؛[2]
- ❖ القوانين والتشريعات غالبا ما تشكل عائق بحبط فعالية التحول الرقمي مما يجعلها بطيئة مما قد يعود بخسائر على المؤسسة[3].

ج–التحديات البشرية والاجتماعية

- قصور الموارد البشرية والمؤهلات في مجال تقنية المعلومات الرقمية، فمعظم التقنيين والمختصين في تصميم المواقع خاصة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وقوائم الكتالوجات وأمن الشبكات ونظم الدفع الإلكتروني مستوردة مما ترفع التكاليف مع استمرار التبعية للخارج من جهة والافتقار الدائم للخبرات من جهة أخرى، وفي ظل غياب رؤوس الأموال وغياب

[1]–نعيمة يحياوي، مريم يوسف، (2016)، التجارة الإلكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال الإلكترونية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6، الجزائر،ص188.

[2] نعيمة يحياوي، مريم يوسف، نفس المرجع السابق، ص189

[3]–هاجر خلف الله، خالد بن جلول، مساهمة التحول الرقمي في دعم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد07/العدد: 02(2023)، ص106-124

تشجيع الدولة لدعم وتمويل الأفكار والإبداعات والمشروعات المحلية بهذا المجال مما أدى إلى هجرتها للخارج لتلقي الدعم.

- نقص المهارات الرقمية، فالجزائر تعاني من نقص في المهارات الرقمية لدى العمالة، مما يجعل من الصعب تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي بنجاح.
- نقص الثقة لدى الجمهور في المعاملات الرقمية والاعتماد على الطرق التقليدية لأنها أمنة ومضمونة.[1]

ثانيا: أفاق التحول الرقمي [2]

قامت الحكومة الجزائرية بإدراج تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال وما ينتج عنه من تحويل رقمي للمجتمع الجزائري بطبيعة الحال في قائمة أولوياتها.

والواقع انها ترمي من خلال هذا الاجراء الى تشييد مجتمع معلومات شامل والارتقاء بالجزائر إلى اقتصاد قائم على العلم والمعرفة وهو نابع كذلك من رغبة سياسية جلية لا تنفك السلطات العليا للبلاد عن التأكيد عليها.

ان هذا الالتزام يقتضي بادئا ببدئ العمل على تقليص الفجوة الرقمية، ولأجل هذا الغرض فإن الحكومة الجزائرية وجهت جهودها ومساعيها لاسيما نحو:

- السماح لجميع الجزائريين بالنفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال بما في ذلك الشبكات والخدمات؛
- تطوير الخدمات المبتكرة والمضامين الرقمية الوطنية؛
- تعزيز القدرات في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال وتعميم استعمالها في شتى ميادين الحياة؛
- تعزيز الحوكمة الالكترونية وتحسين نظام البيئي للرقمنة وكذا إرساء المبادئ العامة للثقة الرقمية.

إضافة الى ذلك وفي ظل الظروف الخاصة التي عرفت أزمة صحية عالمية جراء جائحة كوفيد-19، فقد اضحى الشعب الجزائري وحكومته يعتمدون أكثر من أي وقت مضى على تكنولوجيات الاعلام والاتصال كوسيلة ناجحة لمكافحة جائحة كورونا وقوة دافعة للإنعاش الاقتصادي.

ومن المؤكد أن هذا التحدي ليس من السهل مجابهته، وإننا على يقين بذلك. بيد الجزائر ان تمتلك من مفاتيح النجاح ما يساعدها لتحقيق هذه الغاية نذكر من بينها:

- ✓ الإرادة السياسية الواضحة المعبر عنها جليا مرارا وتكرارا من قبل السلطات العليا للبلاد؛

[1] شرقي أسماء، صفيح صادق، مرجع سبق ذكره، ص143.

[2] حسيني أمينة،2022، أفاق التحول الرقمي في الجزائر، المجلد 16 العدد 02، جامعة عنابة (الجزائر) ص110-129.

- ✓ الترسانة القانونية القوية والمواكبة للعصر المتوفرة في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال؛
- ✓ الموارد البشرية الشابة المؤهلة والمتعطشة للتكنولوجيات؛
- ✓ المنشآت القاعدية للمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الحديثة، الموسعة والمعصرنة باستمرار؛
- ✓ توفر الموارد المالية المخصصة لتطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال (صندوق تملك الاستعمال وتطوير تكنولوجيات الاعلام والاتصال وإعادة هيكلة طيف الذبذبات اللاسلكية الكهربائية؛
- ✓ التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال القائم على مبدأ الربح للطرفين (win win).

علاوة على ذلك إن تعميم استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال ومن ثم بروز الاقتصاد الرقمي في الجزائر مرهونان بتطوير صناعة محلية للتجهيزات والمضامين والخدمات الرقمية التي تسعى الجزائر الى تطويرها. أضف الى ذلك ضرورة إرساء بيئة ثقة من شأنها السماح بزيادة المبادلات التجارية والمالية عبر الاتصالات الالكترونية وعليه، تدعمت الجزائر بما يلي:

- سلطة ضبط البريد والاتصالات الرقمية مكلفة بضمان تنظيم سوق البريد والاتصالات الالكترونية؛
- إطار قانوني ومؤسساتي محفز لبروز بيئة تسودها الثقة تناسب تطوير استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال؛
- ويمثل الاقتصاد الرقمي القطاع الأكثر حيوية ضمن الاقتصاد العالمي بنسبة نمو تعادل ضعف نسبة الاقتصاد العادي. فالتسويق والتجارة والدفع عبر الانترنيت تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز العراقيل اللوجستيكية والجغرافية. وتسهل عليها النفاذ الى الأسواق المحلية والدولية. وفي هذا الصدد قامت الجزائر بما يلي:
  - ⇦ تأهيل مستوى الإطار القانوني في هذا المجال لاسيما من خلال سن قانون يؤطر التجارة الالكترونية؛
  - ⇦ تطوير نظام بيئي مناسب لبروز مؤسسات ناشئة ونجاحا في مختلف القطاعات، لاسيما تلك القائمة على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار؛
  - ⇦ تطوير وضع عدة أرضيات للتجارة الالكترونية على الخط تتناسب والخصوصيات الوطنية؛
  - ⇦ تنفيذ وترقية خدمات الدفع الالكتروني والمعاملات المالية الالكترونية؛
  - ⇦ تزويد التجار والهيئات الأخرى بنهائيات الدفع الالكتروني مجانا؛
  - ⇦ طلاق الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال باستعمال رمز الاستجابة السريعة (QR code) أواخر شهر اوت 2020.

والجزائر اليوم تتطلع إلى العمل المشترك والفعال بين الدول الشقيقة والصديقة، إرساء لبيئة رقمية امنة ومحفزة التحول الرقمي في العالم.

المبحث الثالث: الاقتصاد الرقمي والتجارة الدولية في الجزائر

يشهد العالم اليوم ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد ساهمت في زيادة الترابط بين الأسواق في العالم مما أضفى على المعاملات التجارية صفة العالمية، ونتج عن هذا التقدم مفهوم التجارة الالكترونية، التي ظهرت كأسلوب جديد لعرض السلع والخدمات وعقد الصفقات الكترونيا.

المطلب الأول: التجارة والصيرفة الالكترونية في الجزائر

انفتح المجتمع الجزائري تدريجيا على الاقتصاد اللامادي، وبدأ التكيف مع الجوانب التكنولوجية المختلفة من هواتف ذكية، أجهزة ذكية وحواسيب صغيرة وما إلى ذلك، خاصة بالمعاملات التجارية عبر الحدود.

أولا: التجارة الإلكترونية في الجزائر

تمثل التجارة الإلكترونية عصرا جديدا من عصور الاقتصاد ولا سيما الاقتصاد الرقمي، إذ يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين: التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات والأخيرة هي التي خلقت أو صنعت الوجود الحقيقي للتجارة الإلكترونية بوصفها تعتمد على الحاسوب والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

وفقا لذلك فإن مفهوم التجارة الإلكترونية يعد مفهوما جديدا يشرح عملية بيع او شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الإنترنيت.

مع تعميم الإنترنيت خاصة منذ إطلاق الجيل الثالث والرابع، يمكن للمواطن أداء العديد من المهام كالتسوق عبر الإنترنيت بفضل المواقع التي تقدم خدمات عالمية من مبيعات المنتجات بأنواعها، عروض عمل، عروض تأجير، وتعتبر جوميا dz الرائدة في البلاد ب1,5 مليون زائر سنة 2017.

كما تغزو المواقع العالمية للتجارة الإنترنيت كمجموعة علي بابا والأمازون مما تسهل المعاملات التجارية عبر الحدود، وبالرغم من أن الجزائر لم تخترع شيء بهذا المجال ومع افتقارها لنظم الدفع الإلكترونية الحديثة إلا أن مواقع التجارة الإلكترونية تتكاثر بها لعدم وجود لوائح تأطير قانونية للمعاملات، الامر الذي جعل القطاع أكثر احترافية تحت حافز رجال الأعمال الجزائريين الذين يراهنون على التوسع السريع بهذا المجال بمجرد إزالة الحواجز التكنولوجية والتشريعية، وما له أثر بدعم التجارة الخارجية وتفعيلها بتكثيف المعاملات التجارية مع العالم الخارجي[1].

فسهلت عملية إنشاء السجل التجاري الإلكتروني واستبدال النماذج القديمة لمستخرجات السجل بنماذج جديدة تحمل رمز إلكتروني الإحصاء والتأمين من التزوير والتلاعبات ومراقبة وإثبات صحة المعطيات على الخط من طرف البنوك،

[1] متاح على الموقع http://www.made-in-algeria.com/، تاريخ الاطلاع 2025/04/17، الساعة 22:56.

مصالح الضرائب والجمارك، إذ تسمح لهم النسخ بالحصول على المعلومات الكاملة حول التجار والشركات مما يسهل التحصيل من جهة وتسيير إجراءات التجارة الخارجية وماله دور في رفع حجم الصادرات من جهة أخرى.

ومن مجموع التجار المقيدين بالسجل التجاري الالكتروني سجلت 879.930 مؤسسة منها 765.799 شخص طبيعي و 114.131 شخص معنوي أي 43.7% سنة 2018 ليعمم سنة 2020 بنسبة 100%.[1]

كما أن التجارة الإلكترونية كانت القطاع الأكثر نشاطا في الاقتصاد الرقمي الجزائري سنة 2022 وتشمل العديد من المجالات.

الشكل رقم(3-11): قيمة الإيرادات التجارة الإلكترونية في الجزائر حسب المجالات للفترة (2019-2022) مع توقعات حتى سنة 2027

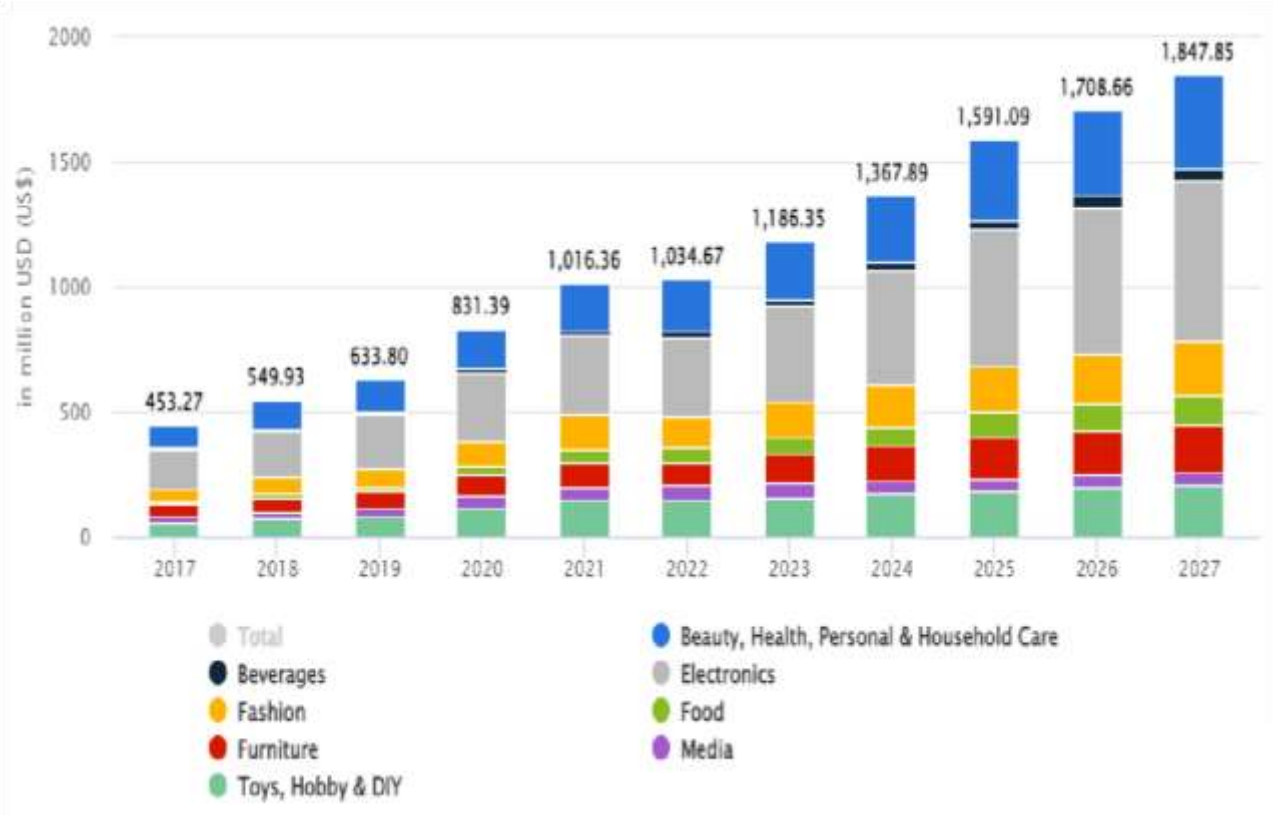

المصدر: أسماء شرقي، صادق صفيح، (2023)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي الواقع والتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد رقم 02، جامعة بسكرة، الجزائر ص140.

[1] وزارة التجارة، السجل التجاري مؤشرات واحصائيات، الجزائر، 2018، ص34، متاح على الموقع https://www.commerce.gov.dz/، تاريخ الاطلاع2025/04/21، الساعة 22:27.

إن إيرادات التجارة الالكترونية في الجزائر مصدرها الأول من الالكترونيات حيث بلغت 922.50 مليون دولار سنة 2023 ويتوقع أن تصل إلى 1456.60 سنة 2027، تليها منتجات التجميل والصحة بقيمة 1186.35 ومن المحتمل أن تصل ل1847.85 سنة 2027.

1-1 الجهود المبذولة لإنشاء وتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

تعتبر الجهود التي تبذلها الجزائر لترقية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال أهم معالم التنمية الاقتصادية خاصة وأن الجزائر تمتلك موارد هامة تشجع على تطوير هذه التكنولوجيا في السوق الجزائرية، فالجزائر تطمح الى توسيع وتطوير هذه التكنولوجيا وذلك برسم استراتيجية واضحة المعالم، ووضع تشريعات وهياكل ومؤسسات بغية إيجاد إطار عمل منظم، وتوفير البيئة المناسبة لتطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي تحفيز التجارة الإلكترونية، ومن أهم الجهود المبذولة على الصعيد التشريعي والهيكلي والمؤسساتي ما يلي:

1-1-1 سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (ARPT)

أ- مفهومها:

هي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تأسست سنة 2001 في إطار تحرير سوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. وقد تم عرض هذين الأخيرين للمنافسة وتشجيع مشاركة الاستثمار الخاص في هذه الأسواق بتخصيص من القانون رقم (2000-03) المؤرخ في الخامس أوت 2000 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. [1]

ب- مهامها:

تتمثل المهام الرئيسية لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية فيما يلي:

- ✓ منح تصريحات التشغيل واعتماد معدات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ووضع المواصفات والمعايير التي يجب أن تستجيب لها؛
- ✓ تحديد قواعد لمتعاملي شبكات الاتصالات العامة بهدف تسعير الخدمات المقدمة للجمهور.
- ✓ إدارة صندوق الخدمة الشاملة؛
- ✓ القيام بالمراقبة بموجب القانون ودفاتر شروط المتعاملين؛

[1]-علاوة شهرزاد، (2022)، التجارة الالكترونية في الجزائر ومتطلبات جبايتها، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 13-العدد 02، جامعة سكيكدة، (الجزائر)، ص411-425.

- ✓ البت في المنازعات التي تنشأ بين المتعاملين فيما بينهم أو مع المستخدمين؛
- ✓ تقديم الرأي بشأن جميع المسائل المتعلقة بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ولا سيما تلك المتعلقة بتحديد الأسعار القصوى للخدمة الشاملة، لغرض أو لضرورة تكييف التشريعات لاستراتيجيات التنمية؛
- ✓ المشاركة في إعداد الموقف الجزائري في المفاوضات الدولية وذلك في مجالي البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- ✓ السهر على احترام الإطار والترتيبات التنظيمية لنشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- ✓ السهر على وجود منافسة فعالة على مستوى سوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- ✓ اتخاذ جميع التدابير لتعزيز أو استعادة المنافسة على مستوى أسواقها؛
- ✓ السهر على تطبيق دفاتر الشروط بالطريقة ذاتها بالنسبة لجميع المتعاملين وضمان المساواة فيما بينهم؛
- ✓ السهر على توفير تقاسم الهياكل التحتية للمواصلات السلكية واللاسلكية في ظل احترام حق الملكية؛
- ✓ تخطيط وإدارة وتخصيص ومراقبة استخدام الترددات في النطاقات المقدمة لها مع احترام مبدأ عدم التمييز؛
- ✓ وضع خطة الاتصال الهاتفي، ومراجعة طلبات الأرقام وتخصيصها للمتعاملين؛
- ✓ الموافقة على العروض المرجعية للربط البيئي؛
- ✓ تسيير إجراء مناقصة لمنح تراخيص إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات العامة التي تخضع لنظام الترخيص.

ثانيا: تشريعات منظمة لتكنولوجيا المعلومات في الجزائر

حرص المشرع الجزائري على سن جملة من القوانين لتنظيم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهي:[1]

أ- **سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** أصدرت الجزائر المرسوم رقم 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية 2008)، والذي جاء لضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الإنترنيت واستغلالها وفك احتكار الدولة لهذا القطاع الحساس، وأعطى الفرصة للمنافسة بين مزودي خدمات الإنترنيت الخواص والعمومين، وقد تضمن المرسوم تعريف خدمات الإنترنيت، وقد عدل هذا المرسوم سنة 2000 بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 2000-307 بتاريخ 2000/10/14.

ب- **الإثبات الإلكتروني:** عالج المشرع الجزائري قضية الإثبات في المعاملات الإلكترونية بإصدار القانون 05-10 بتاريخ 25 جوان 2005، المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون

[1] -مزيان توفيق، بديار أحمد، (2019)، اعتماد نظام الدفع الالكتروني في المنظومة المصرفية كآلية لتفعيل التجارة الالكترونية بالجزائر، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 02 العدد02، المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، ص63.

المدني.[1] حيث أثار القانون إلى أن ينتج من الكتابة بحروف متسلسلة وأرقام وعلامات مهما كانت الوسيلة المستعملة للكتابة.

ج- **التوقيع الإلكتروني**: منح المشرع الجزائري التوقيع الإلكتروني حجية في الإثبات يقابل حجية التوقيع المكتوب في صورته التقليدية، وقدم المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 30-05-2007 تعريف التوقيع الإلكتروني من خلال المادة 327 قانون مدني جزائري المعدلة بالقانون رقم 05-10 والمؤرخ في 20 جوان 2005 التي نصت على ما يلي: "...ويعتمد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر".

كما قدم المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 2007/05/30 تعريف التوقيع الإلكتروني والمصطلحات المرتبطة به (الموقع، معطيات إنشاء موقع إلكتروني، متطلبات التوقيع الإلكتروني المؤمن، جهاز فحص التوقيع الإلكتروني، معطيات فحص التوقيع الإلكتروني).

د- **التصديق الإلكتروني**: تتم المعاملات الإلكترونية عبر شبكة مفتوحة بين طرفين (أو مجموعة أطراف) لا يعرفان بعضهما البعض وبالتالي لابد من تدخل طرف ثالث متمثل في هيئات التصديق الإلكتروني لتوفير مناخ من الثقة وضمان سلامة المبادلات الإلكترونية.

إن ممارسة نشاط التصديق الإلكتروني في الجزائر يتطلب الحصول على رخصة سلطة الضبط للبريد والمواصلات ARPT، وهذا وفقا للمادة الثالثة (03) من المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 2007/05/30.

مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني هم عبارة عن طرف ثالث محايد يسلم شهادات إلكترونية أو يقدم خدمات أخرى في مجال التوقيع الإلكتروني (المادة 08). أما الشهادة الإلكترونية فهي وثيقة في شكل إلكتروني تثبت الصلة بين معطيات فحص التوقيع الإلكتروني والموقع.

هـ- **الدفع الإلكتروني**: إن أكبر مشكل لازالت تعاني منه الجزائر هو نظام الدفع الإلكتروني في قطاع ما زالت تتحكم فيه البنوك العمومية، التي لا زالت تسير بطريقة بدائية مقارنة ببنوك مقارنة ببنوك العالم الأخرى، حيث إن البنوك الجزائرية لازالت تعتمد على الصك والدفع النقدي، ولم تطور نظام دفع إلكتروني بأتم معنى الكلمة، حيث يقتصر على بعض المحلات الكبرى التي تتعامل بهذه الطريقة. ويبقى على الجزائر، وعلى كل الفاعلين، العمل من أجل تطوير البيع عبر الإنترنيت لما يمنحه من حرية وسهولة في التعامل، سواء للزبون أو التاجر والمؤسسة. ولكن نموه تطوره يتطلب تداخل عدة فواعل في النظام الاقتصادي لابد أن تكون في مستوى التحديات التكنولوجية المستقبلية، حتى لا يبقى هذا النظام بمجرد حلم يراود الجزائريين ليصبحوا في مصاف مواطني الدول الأخرى.

[1] – د/محمد عبيد كافي أبكر، عصام السيد بريمة السيد، سوسن عبد الحافظ حسن حطاب، (2019)، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية "دراسة ميدانية على عينة مختارة من الشركات التجارية بولاية الخرطوم 2019"، مجلة الدراسات القانونية ولاقتصادية-المركز الجامعي سي الحواس-بريكة، ص55.

ويرى الخبراء أن التجارة الإلكترونية لن تصبح واقعا ملموسا ما لم تتكيف البنوك مع التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم، وهو أمر يتطلب، إصلاحات اقتصادية ومالية عميقة تمس المنظومة الاقتصادية برمتها، بحيث" تفضي إلى إصلاحات مصرفية وتحرير للتجارة، وهو ما سينعكس على سوق التجارة الإلكترونية بشكل آلي".[1]

ثانيا: الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

شهد النظام المصرفي الجزائري عدة تطورات فيما يخص وسائل الدفع والسحب الالكتروني والشبكة النقدية بين البنوك، ومحاولة تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المرافق المالية المصالح التجارية، مما يعزز مختلف العمليات التجارية مع الخارج، وتم إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني رسميا بأكتوبر 2016، وتتمحور بشكل أساسي حول استخدام بطاقة CIB، وذلك بمساهمة العديد من البنوك والمؤسسات كالبركة BNA، BADR، CPA، بريد الجزائر، مصرف السلام والبنك العربي....، وخلال الإطلاق الرسمي للدفع الإلكتروني أوضحت مديرة الشركة العامة لأتمتة المعاملات بين البنوك و الدفع الإلكتروني أن أي عميل لديه حساب مصرفي يمكنه طلب البطاقة من بنكه، أو من خلال الموقعwww.bitakati.dz والتي تسمح للعملاء بالاتصال بمواقع التجارة الالكترونية وتحديد خيار الدفع ليتم الخصم مباشرة من البطاقة بعد إدخال رقم الحساب.

كما أنشأت الجزائر شركة التحويلات الآلية بين البنوك وأهم مهامها عصرنة وسائل الدفع وتطوير الصيرفة الإلكترونية، ويمكن توضيح أهم التطورات بمجال الصيرفة فيما يلي:

2. 1. **بطاقات الدفع الإلكتروني بالجزائر:** بدأت بعض البنوك الجزائرية الاهتمام بالأعمال الإلكترونية ووسائل الدفع الحديثة، بإضفاء الطابع الدولي على بطاقتها البنكية التي أصدرتها بترخيص من الشركات العالمية وذلك لتسهيل وتعزيز المعاملات التجارية الخارجية بتوحيد طرق الدفع الإلكترونية الدولية[2].

2. 2. **نظام التسوية الإجمالية الفورية:** عمل بنك الجزائر بإنجاز نظام التسوية الإجمالية الفورية والمتمثلة في نظام دفع إلكتروني متطور يعمل على تسوية المبالغ الإجمالية في وقت قياسي، ويتم سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور دون تأجيل بشكل إجمالي، ويعالج النظام مختلف العمليات البنكية بين المؤسسات المالية والبنكية والمشاركين عامة من المؤسسات التي لها حساب تسوية ببنك الجزائر[3].

[1]–بوراس بودالية، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر، مقال تاريخ الاستلام 2021/02/05، تاريخ القبول للنشر 2021/03/01، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر.

[2]– متاح على الموقع https://www.vapulus.com/business/، تاريخ الاطلاع 2025/04/22، الساعة 19:55.

[3] –كتاف سامية، لطرش ذهبية، (2020)، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر بين متطلبات التطبيق وتحديات التطوير، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد01، الجلفة، ص ص279،280 .

2. 3. نظام المقاصة عن بعد: يتولى هذا النظام المعالجة الآلية للعمليات البنكية كعمليات التحويل والاقتطاع وعمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، ويهدف كذلك لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتخفيض آجال إتمام العمليات البنكية مما يزيد من حجمها وتوجهها للجزائر[1].

2. 4. الاعتماد المستندي الإلكتروني E-Credoc: يمكن مصرف السلام المتعاملين من تسوية المعاملات الإلكترونية، خاصة وأن الاعتماد المستندي من أكثر تقنيات التمويل والدفع المستخدمة بالجزائر في التجارة الخارجية، حيث يتيح للمتعاملين الارسال لمعالجة طلبات الزبائن ما قبل التوطين للاستيراد وإمكانية ملئ استمارة افتتاح الاعتماد المستندي عبر الإنترنيت، وكذا إدخال كافة المعلومات الخاصة بالمورد والبضاعة والمستندات المختلفة، مع اختيار لغة إرسال سويفت (الإنجليزية أو الفرنسية) وبعد قبول الطلب يتمكن المعاملون بتحميل وطباعة الوثائق لإكمال الملف الخاص بالشركة مما يساهم في تسيير عمليات الاستيراد والتصدير في أقرب وقت خاصة وأن موقع البنك تحت الخدمة 7/24 على الإنترنيت.

ويشكل النظام المصرفي الالكتروني في الجزائر الحلقة الأضعف في مجال التجارة الخارجية التي أصبحت ضرورة حتمية ومفروضة من قبل العالم، وبالرغم من وجود نصوص قانونية تسمح بذلك وإن أكثر من 30 مليون مستخدم للإنترنيت إلا أن خدمتها ذات نوعية ضعيفة، وللجزائر مصلحة اقتصادية في تطبيق التجارة الإلكترونية ونظام مصرفي الكتروني باعتبارها أساس تفعيل التجارة الدولية وتكمن الأهمية فيما يلي:

- ✓ تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية.
- ✓ تعزيز القدرة التصديرية للشركات الجزائرية ودمجها بالأسواق الدولية.
- ✓ انخفاض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية.
- ✓ تسهيل المعاملات التجارية بتوحيد طرق الدفع مع العالم الخارجي.
- ✓ تعزيز فرص الاستثمار بالنسبة للأجانب خاصة بغياب البنية التحتية التقليدية.
- ✓ تنويع المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.
- ✓ الوصول إلى الاحتياجات غير الملبية بالطرق التقليدية.
- ✓ عضوية منظمة التجارة العالمية.

[1] – كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، (2019)، مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الإلكترونية بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد 1، الجزائر،ص103.

المطلب الثاني: واقع رقمنة أهم القطاعات الجزائرية المرتبطة بالتجارة الدولية

يستلزم على الجزائر حاليا تعميم الرقمنة على جميع القطاعات خاصة التجارية منها باعتبارها عامل أساسي للخروج من دائرة الإحصائيات التقريبية، التي تساعد على شفافية المعاملات الاقتصادية وتفعيلها وخلق اقتصاد قوي خاصة بتجاوز العراقيل أمام التطور الاقتصادي وهدر للجهود والموارد.

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة

باشرت الجزائر في تشجيع وتجسيد طريق للرقمنة بالرغم من تأخرها، حيث عملت على مشروع إطلاق وكالة وطنية للرقمنة مع نهاية 2020، والذي يضم ممثلين عن كل الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات صلة لتطوير هذا الميدان وجعله ركيزة الاقتصاد الوطني.

تتضمن الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة نظرة جديدة للحكومة بهذا المجال، للدفع بالحركة الاقتصادية نحو الابتكار واستغلالها لتوسيع علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي، وكذا توحيد الرؤى ووضع استراتيجية موحدة وشاملة عبر استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومتابعتها من طرف الدوائر الوزارية والهيئات والقطاع الاقتصادي والمجتمع المدني.

وتجتمع الوكالة بمجلس علمي وتقني يترأسه شخصيات علمية عالية الكفاءة من الأساتذة والباحثين الجامعيين ومسئولي الحاضنات والمؤسسات الشبابية الناشئة، كما تستهدف الوكالة تشجيع الشباب على المقاولتية خصوصا بميدان الرقمنة ودعم ومراقبة أصحاب الأفكار والابتكارات التي من شأنها المساهمة في التوجه ونمو الاقتصاد الرقمي، خاصة وأن هذه الوكالة تسمح بتموقع الجزائر على المستوى الدولي نسبة للمؤهلات والقدرات والمهارات الممتلكة.

ثانيا: رقمنة قطاع الفلاحة

أكدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري على أهمية الرقمنة في مسار عصرنة القطاع باعتبارها ضرورة ملحة، من خلال برنامج يمتد لثلاثة سنوات ويقوم على ثلاثة مشاريع كبرى تتمثل في تأهيل الهيكل المركزي، تطوير النظام المعلوماتي، وتأهيل هيكل الشبكة[1].

إن المسعى من وراء رقمنة القطاع رفع مردودية مختلف المؤسسات، تقليص الأعباء الإدارية لفائدة جميع الفاعلين النشطين، والمساهمة أكثر في الجهود المبذولة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الاقتصاد الوطني وبالتالي القدرة على التصدير بإمكانية الحصول على المعلومة لاسيما بالنسبة لأصحاب القرار ومختلف المتدخلين في القطاع من فلاحون، مربون،

[1]–وزارة الفلاحة، متاح على الموقع http://madrp.gov.dz/ar/، تاريخ الاطلاع 2025/04/22، الساعة 22:56.

صيادون، العاملون بالغابات، المتعاملون الاقتصاديون والباحثون والطلبة والمجتمع المدني، إضافة إلى تقديم تطبيقات مهنية فيما يخص متابعة أسعار المنتجات الفلاحية والحبوب من المصدر والاستلهام من تجارب البلدان الناشئة والمتطورة[1].

ثالثا: السياحة الإلكترونية في الجزائر

تسعى الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي كبديل للمحروقات باعتباره قطاعا استراتيجيا خلاقا للثروة ومناصب الشغل، وشرعت في رقمنة قطاع السياحة منذ 2018 بالقاعدة الرقمية للاستثمار والوكالات السياحية والأسفار والفندقة، بغية توسيعها كليا مطلع سنة 2020.

واجهت السياحة الإلكترونية بالجزائر عوائق لبناء القاعدة الرقمية، أهمها عائق نظام الدفع الإلكتروني وعائق الإدارة وصيانة المواقع الإلكترونية للفندقة والوكالات السياحية، في ظل غياب الثقة وثقافة الإنترنيت لجذب الزبائن الأجانب وتصريف المنتجات والتي لا تزال بحتة تبحث عن الحلول.

كما تم توفير حاليا العديد من التطبيقات الإلكترونية، بمثابة واجهة إعلان سياحي للتعريف بالمدن والمعالم السياحية والفنادق وغيرها[2].

رابعا: رقمنة الجمارك الجزائرية

سعت الجزائر لتحويل النشاطات الجمركية بداية من سنة 2018 إلى نظام معلوماتي جديد يرسم أولى مراحل الرقمنة، والتي تساهم في دعم فعالية الجهاز الجمركي لخدمة مصلحة التجارة الدولية خاصة والاقتصاد الوطني عامة، يربط المفتشية الإقليمية الرئيسية للمحروقات على مستوى أكبر منطقة صناعية بقاعدة البيانات لإدارة الجمارك ومالها دور في مكافحة الجرائم العابرة للحدود والمصاحبة الفعالة للمتعاملين الاقتصاديين، والتي سيتم تصميمها على مستوى كافة الموانئ ربطا مع المصالح التجارية والفلاحية والأمنية، بهدف تسهيل عمليات التصاريح الجمركية ومنح مزيد من الدقة على معطيات القيمة والحجم لمختلف المنتجات التجارية منها المحروقات إضافة لتسهيل نقل السلع ونقص التكاليف اللوجستية مما يدعم التجارة الخارجية الجزائرية، وشجعت الجمارك الجزائرية على تعزيز الروابط وتبادل الخبرات والمعارف ذات الصلة بمجال تحليل المعطيات وتسيير المخاطر.

---

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية، عماري: رقمنة قطاع الفلاحة ضرورة ملحة، متاح على الموقع http://www.aps.dz/ar/economie/81693-2019-12-27-17-48-35، تاريخ الاطلاع 2025/04/24، 16:22.

[2]– محمد حامدي، شعبان بعيطيش، (2017)، استخدام السياحة الإلكترونية في وكالات السفر دراسة حالة وكالة تمقاد للسفر باتنة، الملتقى الوطني محول فرض ومخاطر السياحة الداخلية بالجزائر، 2017/11/20 جامعة باتنة الجزائر.

كما حث مدير الجمارك عن المشروع الواعد مع كوريا الجنوبية التي تعد من أحسن النماذج بالعالم خاصة وأنها مرت بنفس عقبات الجمارك الجزائرية الحالية، ولإنجاح المشروع ارتأت المديرية العامة للجمارك إبرام اتفاقية مع مؤسسة دعم وتطوير الرقمنة وإمضاء بروتوكول اتفاقية مع البريد السريغ لمرافقة وتأطير النظام المعلوماتي وتسيير الواجهة الإلكترونية المتعلقة بالتبادل والمراقبة الفورية للبيانات من قبل دوائر الجمارك إضافة إلى توفير الخدمات وتسليط الإجراءات الجمركية عبر نظام "الشباك الموحد" ومواجهة البيروقراطية الإدارية بالمراقبة الحديثة[1].

[1] – عبد القادر حليس،(2017)، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1 الجزائر، ،ص 330.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل الالمام بجزئيات الاقتصاد الجزائري من جانب المفاهيم العامة، والمراحل الرئيسية التي مر بها تخللتها مراحل ثانوية شكلت في مجموعها واقع الاقتصاد الجزائري بين الماضي والحاضر، ثم التطرق إلى واقع وتحديات الاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال إبراز مجموع المؤشرات التي يرتكز عليها، فالتحول الرقمي أصبح من الأولويات الملحة التي تتصدر لائحة الأجندات التنموية للحكومة الجزائرية، حيث تم التركيز على التجارة الإلكترونية التي ظهرت كأسلوب جديد لعرض السلع والخدمات وعقد الصفقات إلكترونيا بين مختلف الدول، والجزائر من بين الدول التي أدخلت تعديلات على قوانينها من أجل الولوج إلى عالم التجارة الإلكترونية.

فالجزائر كغيرها من بلدان العالم مدركة تماما لأهمية التجارة الإلكترونية وضرورة اللحاق بالركب الاقتصادي الذي يتطلب العديد من المقومات الكفيلة بإقامة البيئة التمكينية للزرع نواة هذه التجارة ورغم الجهود المبذولة للتفاعل مع التغيرات التكنولوجية وتوفير متطلبات قيام التجارة الإلكترونية الجزائرية بالإضافة إلى العديد من العراقيل والعقبات التي تعترض نمو هذه التجارة حيث منها ما هو قانوني تجاري ثقافي واجتماعي، ولكي تدرك الجزائر مسار التجارة الإلكترونية يتطلب جملة من التغيرات وإعادة الترتيبات والتخطيط والتفكير الدقيق والتركيز على العوامل الإيجابية واستخدامها بشكل سليم للإطلاق الفعلي في المعاملات التجارية الإلكترونية من خلال انتهاج سياسة التثقيف الإلكترونية. كما دعمت الجزائر القطاعات المرتبطة بالتجارة والعمل على رقمنتها لاعتبارها عامل أساسي للنهوض بالاقتصاد وتجاوز العراقيل.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة اتضح أن الاقتصاد الرقمي يمثل عاملا تحويليا في كل من الاقتصاد الجزائري والتجارة الدولية، حيث يتيح فرصا واسعة للتنمية المستدامة والتكامل العالمي وقد يؤثر على الاقتصاد الجزائري من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتوسيع نطاق الأسواق، كذلك يساعد في تطوير القطاعات الاقتصادية بتبني تقنيات رقمية متطورة كما يعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية بتوفير معلومات واضحة ذات شفافية، أيضا يساهم في خلق وظائف جديدة في مجالات تكنولوجيا والمعلومات والتسويق الرقمي والبرمجيات، وهذا من جهة لكن من جهة أخرى فيما يتعلق بقطاع التجارة الدولية يساهم في تسهيل عمليات التجارة الالكترونية عبر الحدود بتوسيع نطاق الحدود إلى العملاء في كل الدول.

يساعد كذلك على تعزيز التكامل الإقليمي والدولي من خلال تحسين القدرة التنفسية في الأسواق العالمية وتبسيط الإجراءات الجمركية هذا ما يساهم في زيادة الإنتاجية. ومع ذلك تواجه الجزائر تحديات جعلتها تواصل الجهود للاستفادة من إمكانيات الاقتصاد الرقمي، اذ بإمكان الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات لتعزيز البنية التحتية الرقمية وتأهيل الكفاءات البشرية من خلال التعليم والتدريب المهني وكذلك تحديث كل من التشريعات والقوانين بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي، هذا ما يسهل على الجزائر تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

❖ **التحقق من صحة الفرضيات:**

يمكن التحقق من صحة الفرضيات السابقة من خلال تحليل ودراسة مختلف جوانب الموضوع حيث تم التوصل إلى:

– **الفرضية الرئيسية:** " رقمنة الاقتصاد وفرت إمكانات هائلة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز مكانة الجزائر في التجارة الدولية ". **محققة** لأن رقمنة الاقتصاد تساهم تحسين كفاءة الخدمات وتطوير تقنيات حديثة لتلبية احتياجات المستخدمين بشكل أكثر فاعلية، كإطلاق الجزائر تطبيقات رقمية مصرفية ومالية منها تطبيق My SALAM، واعتماد خدمة الدفع الإلكتروني، وتطبيق الإدارة الالكترونية في مؤسسات الخدمة العمومية هذا ما يحقق تنمية اقتصادية مستدامة. كما أنها تقوم بتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق الدولية وتحسين الشفافية والتعامل الفعال والأمن مع الوثائق، كإنشاء الجزائر لسجل تجاري إلكتروني للتأمين حيث بلغ مجموع التجار المقيدين في نسبة100% في 2020 وهذا ما يعزز من مكانة الجزائر في التجارة الدولية.

الفرضيات الفرعية:

- – **التحقق الفرضية الأولى:** " نجحت هذه الدول بالاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيات المتطورة، **محققة** لأن الاقتصاد الرقمي يعتمد بالدرجة الأولى على الانترنيت وكل ما هو رقمي وله علاقة

بالتكنولوجيا الحديثة، منها دولة الصين التي ساهمت فيها شبكة الإنترنيت بتغيير النمط التقليدي لتجارتها الخارجية كما أنها ثاني أكبر سوق للإنترنيت في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بالأخص الإنترنيت والتعامل بالمعلومات الرقمية

- – **التحقق الفرضية الثانية:** " تواجه الجزائر تحديات عديدة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي لذا تعتبر متأخرة عربيا وعالميا" **محققة** لأن الجزائر واجهت ضعف في البنية التحتية التكنولوجية وإنخفاض في مستوى الكفاءة الرقمية، مع عدم وضع الجزائر لإطار قانوني وتنظيمي لحماية وضمان سلامة المعاملات الإلكترونية، هذا ما جعلها متأخرة عربيا وعالميا.
- – **التحقق الفرضية الثالثة:** " رغم سعي الجزائر جاهدة لاستغلال تطبيقات الاقتصاد الرقمي الداعمة للتجارة الدولية، لكنها مازالت في مرحلة مبكرة من هذا التحول". **محققة** لأن بالرغم من المجهودات المبذولة في رقمنة الاقتصاد الجزائري إلا القطاعات المرتبطة بالتجارة الدولية ما تزال مشاريع غير مطبقة، وبالنسبة لتنظيم التجارة الإلكترونية تم سن العديد من القوانين لا ترقى للمستوى المطلوب في حالة السعي إلى تعزيز التجارة الدولية في ظل رقمنة الاقتصاد.

نتائج الدراسة:

- ✓ إن الاقتصاد الرقمي القائم على الانترنيت خاصة يتسم بالعديد من الخصائص جعلته يتميز عن الاقتصاد التقليدي في انخفاض التكلفة وسرعة الأداء؛
- ✓ يعد الاقتصاد الرقمي متغيرا حديثا وفاعلا في النمو الاقتصادي، حيث يسهم بآليات مباشرة وغير مباشرة في زيادة الإنتاج والإنتاجية ودعم التجارة الدولية؛
- ✓ يطرح الاقتصاد الرقمي العديد من التحديات بسبب تعدد مؤشرات قياسه، وصعوبة تحديد نطاقه وتداخله الكبير من القطاعات، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد حجمه ومساهمة في دعم التجارة الدولية؛
- ✓ تعد التجارة الدولية عنصرا أساسيا في دعم التنمية والنمو الاقتصادي؛
- ✓ من خلال التجارب على بعض الدول (الصين، هولندا، الإمارات) يتضح أن التقدم في الاقتصاد الرقمي والتجارة الدولية تحتكره الدول المتقدمة، كما تستخدمهم لمواكبة التطور مقارنة بالدول النامية (الجزائر)؛
- ✓ حققت الجزائر نتائج معتبرة من حيث كثافة الاتصال وعدد مستخدمي الانترنيت أكثر من 64% سنة 2023 لكن تبقى هذه النسبة ضئيلة نوعا ما مقارنة مع الدول العربية الأخرى (تونس) كما أنها تتذلل المرتبة 114 في إحصاء 138 دولة في سنة 2020؛

- ✓ التجارب الناجحة في تجسيد تطبيقات الاقتصاد الرقمي على المستوى العالمي والدول العربية خصوصا، كانت هدفا للعديد من الدول الأخرى المهتمة برقمنة هذه القطاعات.
- ✓ أحدث الاقتصاد الرقمي تحولا عميق في التجارة الدولية في الجزائر، حيث يعمل على زيادة الكفاءة التبادل العالمي ويخلق فرصا جديدة لمواجهة التحديات في الجزائر؛
- ✓ التجارة الالكترونية وليدة لإتحاد الاقتصاد الرقمي والتجارة الدولية فهي تعتبر مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتسويق المنتجات، مما ازداد نشاطها انتشارا مؤخرا في الجزائر مدفوعا بالتطور التكنولوجي وزيادة عدد مستخدمي الانترنيت؛
- ✓ على الرغم من ان الجزائر مصنفة من دول العالم الثالث لكنها حاولت جاهدة لتطوير اقتصادها ورقمنة القطاعات وعصرنتهم وذلك من خلال احصائيات السنوات الأخيرة أحرزت خلالها تقدم ملحوظ في قيم معاملات التحويلات الرقمية مع توقعات للإرتفاع أكثر سنة 2027؛

توصيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي تم القيام بها وعلى ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات وهي:

- ⇦ تشجيع وتحفيز كل المبادرات الفردية والجماعية للابتكار والابداع الفكري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ⇦ الاهتمام بتكوين وتأهيل الموظفين القائمين بتقديم خدمات رقمية على الابداع في عملهم من خلال إقامة دورات تدريبية على تطبيق التكنولوجيا الحديثة؛
- ⇦ زيادة كثافة الترقية لشبكة الاتصالات الهاتفية والانترنيت لجميع مناطق التراب الوطني؛
- ⇦ ضرورة الاعتماد على برنامج إصلاحي متكامل يساعد على تنفيذ مخطط التحول الرقمي في الجزائر ليشمل جميع القطاعات؛
- ⇦ نشر الثقافة الإلكترونية مع التركيز على تعزيز عامل الثقة (الهوايات الرقمية، والخصوصية، والأمن)؛
- ⇦ بناء ووضع إطار تشريعي وقانوني لتنظيم وتجسيد التحول الرقمي وحماية الممارسات الرقمية في الجزائر؛
- ⇦ تحول التجارة من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني لابد أن يصاحبه بنية تحتية قوية مكونة من شبكات اتصالات ذات سرعة فائقة وقدرة كبيرة على تطوير برمجيات متخصصة ملائمة لطبيعة السوق الجزائري؛

- ⇦ العمل على رقمنة كافة الحكومات الحكومية وكل المعاملات التجارية اليومية للمواطنين لكسب الوقت وتخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وزيادة الثقة في التجارة الالكترونية باعتبارها أحد أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي والمرتبطة بالتجارة الدولية؛
- ⇦ لابد من تطوير وسائل الدفع الالكتروني لترقى إلى المتطلبات العالمية باعتبارها أهم عناصر المعاملات التجارية؛
- ⇦ الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة بهذا النوع من الاقتصاد والرائدة في تطبيقه لدعم التجارة الدولية؛

آفاق الدراسة:

يبقى موضوع الاقتصاد الرقمي موضوعا كبيرا ومتوسعا لذلك حاولنا بقدر الإمكان الإلمام ببعض الجوانب وتأثيراتها على التجارة الدولية في الجزائر لكن تبقى الكثير من المواضيع المطروحة في هذا المجال من بينها نقترح:

-أهمية الرقمنة في عصرنة وتفعيل الخدمات الاقتصادية في الجزائر.

- قياس حجم وأداء الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

- رقمنة الاقتصاد ومساهمته في تعزيز التجارة الدولية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

❖ **باللغة العربية.**

1. اسامة عبد المنعم، (2013)، التجارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن –عمان؛
2. –الاتحاد العربي للاقتصاد العربي، مؤشر الاقتصاد العربي، (2024)، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، ص325 إلى 329؛
3. حسن أحمد توفيق ،1988، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، دار النهضة العربية، القاهرة(مصر)؛
4. ربحي مصطفى عليان، (2010)، اقتصاد المعلومات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان؛
5. عامر إبراهيم، ايمان فاضل السامرائي، (2009)، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن؛
6. –عفاف شمدين، (2015/1/16)، استخدامات تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على قوانين وأنظمة العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دمشق، سوريا؛
7. فريد النجار ،2007، الاقتصاد الرقمي – الانترنيت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى؛
8. مايكل ابدجمان، (2010)، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية؛
9. محمود أحمد عياد صالح، إبراهيم جابر السيد، (2020)، الاقتصاد الرقمي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع دار الجديد للنشر والتوزيع؛
10. محمد عبد الله شاهين محمد، (2020)، تطبيقات الاقتصاد الرقمي، دار الكتب والوثائق القومية، الترقيم الدولي978 -977-438-869-03؛
11. محمد سمير أحمد (2008)، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن؛
12. –محمود يونس، علي عبد الوهاب، أسامة الفيل ،2015، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية؛
13. محمد أحمد الجيزاوي،(2019)،أسواق الأوراق المالية و حلول الإدارة الإلكترونية، دار e.katubitd، إنجلترا؛
14. مصطفى رجب، (2008)، الاعلام والمعلومات في الوطن العربي في ظل إرهاب العولمة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والطبع، الأردن؛

15. هاشم الشمري، ناديا الليثي، (2008)، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان؛

❖ **باللغات الأجنبية.**

1. –Zahid A.khan and others , Engineering economy , first chapter , Pearson Education ;India , March 2012.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية.

❖ **باللغة العربية.**

1. أسماء شرقي، صادق صفيح، (2023)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر؛
2. أنيسة بركان،2022، دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 01، جامعة البليدة، الجزائر
3. بغداد كربالي، (2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، الجزائر؛
4. بوراس بودالية، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر، مقال تاريخ الاستلام 2021/02/05، تاريخ القبول للنشر 2021/03/01، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، الجزائر؛
5. حسيني أمينة،2022، أفاق التحول الرقمي في الجزائر، المجلد 16 العدد 02، جامعة عنابة (الجزائر)؛
6. دكنزة تنيو، دحمان دهان، (2019) واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم تجارية، مجلد 12 العدد 01
7. محمد عبيد كافي أبكر، عصام السيد بريمة السيد، سوسن عبد الحافظ حسن حطاب، (2019)، أثر التجارة الإلكترونية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية "دراسة ميدانية على عينة مختارة من الشركات التجارية بولاية الخرطوم 2019"، مجلة الدراسات القانونية ولاقتصادية–المركز الجامعي سي الحواس–بريكة؛
8. رانية تقاوة، بوشامة شوام، (2020)، التحول الرقمي كخيار استراتيجي في ظل الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد01، جامعة وهران2، الجزائر؛
9. سفيان خروبي، (2022)، مجهودات الدولة الجزائرية للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي–طموحات كبيرة وإنجازات متواضعة، مجلة الميادين الاقتصادية، العدد رقم 01 جامعة بليدة، الجزائر؛
10. سماعين جوامع، صليحة جعفر، 2021، أهمية أدوات سياسة التجارة الخارجية في تعزيز الشراكة والتدويل، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد رقم02، جامعة الوادي، الجزائر؛

11.طارق بن خليف، محمد بن سليمان، (2017)، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية؛

12.عبد السلام الدويبي، (2004)، المعلوماتية واقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومواردها البشرية، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، العدد الأول؛

13.علي حمزة، إلياس حفيظ، 2014، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2010، الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، العدد 1جانفي 2014؛

14.علاوة شهرزاد، (2022)، التجارة الالكترونية في الجزائر ومتطلبات جبايتها، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 13-العدد 02، جامعة سكيكدة، (الجزائر)؛

15.كتاف سامية، لطرش ذهبية، (2020)، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر بين متطلبات التطبيق وتحديات التطوير، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد01، الجلفة؛

16.كريمة بن شنينة، عبد القادر مطاي، مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الإلكترونية بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد 1، الجزائر؛

17.محمد بوشة ، نبيلة عرقوب ، رشيد ساطور،2021، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980-2018، مجلة المالية ، الأسواق، العدد 02،سبتمبر 2021، جامعة بومرداس ، الجزائر؛

18.محمد توفيق شعيب، حكيم وعيل، (2022)، واقع الإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، جامعة بسكرة، الجزائر.

19.مزيان توفيق، بديار أحمد، (2019)، اعتماد نظام الدفع الالكتروني في المنظومة المصرفية كآلية لتفعيل التجارة الالكترونية بالجزائر، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 02 العدد02، المركز الجامعي غليزان (الجزائر)؛

20.محمد شايب، مراد حمادي، أحلام فرج الله، (2024)، دراسة مدى استخدام شبكة الإنترنيت في الجزائر كمؤشر للتحول الى مجتمع معلوماتي، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد رقم 01؛

21.مصطفى احمد حامد رضوان، د. عصام احمد البدرى، (2022)، أثر التحول الرقمي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، المجلة العلمية للبحوث التجارية.

22.نعيمة يحياوي، مريم يوسف،(2016)، التجارة الإلكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال الإلكترونية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد6، الجزائر؛

23.هاجر خلف الله(2023)، خالد بن جلول، مساهمة التحول الرقمي في دعم القدرة التنافسية للصناعات الغذائية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد07/العدد: 02؛

24.وافية تجاني، (2021)، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، دراسة وابحاث اقتصاديات في الطاقات المتجددة، العدد02، جامعة باتنة، الجزائر.

❖ **باللغات الأجنبية.**

1. UNCTAD, **Digital Economy Report 2019**, United Nations, Geneva and New York, 2019.p15.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية.

1. أمينة نغموشي، 2022-2023، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، جامعة 8 ماي 1945 قالمة؛

2. إخلاص باقر هاشم النجار، (2007)، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة العراق؛

3. إيمان سعودي ،2019، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر؛

4. الزهرة سرار ،2024، أثر تقلبات سعر الصرف الإسمي دج مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية للجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر؛

5. بن وارث حكيمة، (2007-2008)، دور وأهمية التجارة الالكترونية في اقتصاد المعرفة مع الإشارة للعالم العربي، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر؛

6. جمال بوثلجة ،2018، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية ودورها في تفعيل عمليات التصدير في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3؛

7. حفيظة خضراوي، 2019، سياسة الاتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة؛

8. حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائر، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1 الجزائر؛

9. خديجة عبيد، (2013-2014)، دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف؛

10. روميساء مرواني، 2020، مؤسسات الصناعة الغذائية أثرها في ترقية التجارة الخارجية – الواقع والمأمول – دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر-؛

11. زينب هادي نعمة، (2013)، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات المتحدة للمدة (1999-2013)، أطروحة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق؛

12. سالم قاسمي،(2024)، تطبيقات تقنية سلسلة الكتل في التجارة الخارجية-دراسة استشرافية 2021-2031-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر؛

13. شرف الدين ملال،2021، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر؛

14. صالح لخضاري، (2024)، تحرير التجارة الدولية. وآثارها المحتملة على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3؛

15. عبد القادر عبيدلي ،2017، تنافسية اقتصاديات الدولة العربية في ظل تحرير التجارة الدولية الفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر؛

16. عبد اللطيف عامر، (2011)، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية-دراسة حالة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر؛

17. فريال فراح،2018، الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – حالة الجزائر -أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛

18. فيروز سلطاني،2013، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية – حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر؛

19. كريمة جحنين، (2021)، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛

20. ليندة بلقاسم ،2019، أثر السياستين النقدية والمالية على التجارة الخارجية. حالة الاقتصاد الجزائري- أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛

21. مراد عبدات، (2014)، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر- حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛

22. مريم بونيهي، (2017)، أفاق تطبيق معايير اتفاقية بازل3 و آثارها على تمويل التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر؛

23. مريم عربيي ،(2014)، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر؛

24. منيرة مصراوي، (2017)، تأثير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات النامية في ظل التطورات الاقتصادية – حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر؛

25. نبيلة لزرق، 2015، الفجوة الرقمية بين الدول المتطورة والنامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، وهران؛

26. وال سموك،2019، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري – دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

27. نورة بوكونة، (2012)، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

28. وليد عابي، (2019)، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر؛

29. وفاء بوكروح، عائشة زيموش، 2016، تحرير التجارة الدولية وانعكاساتها على الدول النامية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر؛

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية.

1. حامدي محمد، بعيطيش شعبان، (2017)، استخدام السياحة الإلكترونية في وكالات السفر دراسة حالة وكالة تمقاد للسفر باتنة، الملتقى الوطني محول فرص ومخاطر السياحة الداخلية بالجزائر، جامعة باتنة الجزائر؛
2. ناصر بوعزيز، حميد حملاوي، حتمية تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري الواقع والمأمول مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر

خامسا: مواقع الإنترنت الرسمية.

❖ **باللغة العربية.**

1. –النجاح السياسات التجارية الدولية، متاح على الموقع،https://www.annajah.net ؛
2. –التجارة الإلكترونية في الصين، سوق التجارة الإلكترونية في الصين، متاح على الموقع www.asiatio.com؛
3. الأكاديمية العربية للأعمال،Gulf Crypto Bank، متاح على الموقع https://www.abacademyco.com؛
4. الخليج، ما هو التوقيع الالكتروني في الموثق الإمارات، متاح على الموقع https://www.alkhalej-ae؛
5. إنفست جلاس، أفضل البنوك الرقمية في أبو ظبي لعام 2023، متاح على الموقع، https://www.investg.com؛
6. الجزيرة، كيف غير الاقتصاد الرقمي السوق المالية؟، متاح على موقع الجزيرة،https : // www.aljazeera.net؛
7. بورصة عمان،Amanstock Exchange ، متاح على موقعhttps://www.ase.com.jolar:؛
8. تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الحكومة، متاح على الموقع https://u-ae؛
9. خالد، أفضل البنوك الرقمية في الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع،https://www.toall.com؛
10. ريهام عبد الله، عدد مستخدمي الإنترنت في الصين يصل لـ 1.1 مليار شخص، متاح على الموقع https://www.cdn.ampprojet.org؛

11. عبد القادر محمد علي، طريق الحرير الرقمي .. كيف تنشئ الصين البنية التكنولوجية بإفريقيا، متاح على الموقعhttps://www.trtavabi.com؛
12. مهارات NEWSمبادرة طريق الحرير الرقمية : الصين تصدر حوكمتها للأنترنت، متاح على الموقع www.maharat-news.com؛
13. -مصرف أبو ظبي الإسلامي، ماهي المحافظ الإلكترونية الأنسب لتلبية احتياجاتكم ؟ https://www.adib.com ؛
14. هشام محمود، ميناء روتردام الهولندي .. نقطة توزيع استراتيجية لأروبا يراهن على الرقمنة و البيانات، متاح على الموقع، https://www.aleqt.com؛
15. وزارة التجارة، السجل التجاري مؤشرات واحصائيات، الجزائر، 2018، ص34، متاح على الموقع https://www.commerce.gov.dz/؛
16. وزارة الفلاحة، متاح على الموقع http://madrp.gov.dz/ar/؛
17. تاح على الموقع https://www.vapulus.com/business/؛
18. متاح على الموقع http://www.made-in-algeria.com/
19. وكالة الأنباء الجزائرية، عماري: رقمنة قطاع الفلاحة ضرورة ملحة، متاح على الموقع http://www.aps.dz/ar/economie/81693-2019-12-27-17-48-35؛

2- باللغات الأجنبية.

1. https://www.skylineexcport.com.tr
2. https://www.wipo-int/portal/ar-